

756
006
756

الدور السياسي للعرب داخل إسرائيل

إعداد
عناد عبد القادر خليل محمد

المشرف
الدكتور ذياب مخادمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير في
العلوم السياسية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ١٠/١٠/٢٠٠٥

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

آب / 2005

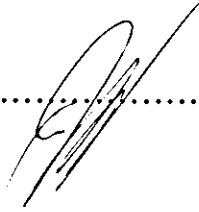
كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

قرار لجنة المناقشة


نوقشت هذه الرسالة الدور السياسي للعرب داخل اسرائيل وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٥/٨١٨.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....


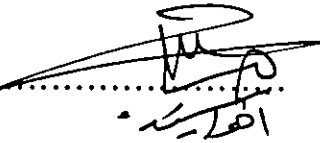
الدكتور زياب مخادمة ، مشرفا
أستاذ العلاقات الدولية المساعد

.....


الاستاذ الدكتور فيصل الرفوع، عضوا
أستاذ العلاقات الدولية الاستاذ

.....


الدكتور محمد حمدان المصالحه ، عضوا
أستاذ العلاقت الدولية المشارك

.....


الدكتور هاني عبد الكريم اخورشيدة عضوا
أستاذ العلاقات الدولية المساعد
جامعة آل البيت

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع... التاريخ... ٢٠٠٥/٨/١٨

الإهداء

إلى أبي وأمي العزيزان، اللذان قال فيهما رب السموات: (وتقضى
برك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً). صدق الله العظيم

وإلى أخوتي وأخص هنا أخي الكبير (محمد) الذين مدوا لي يد
العون دائماً وهيئوا لي الأرض الخصبة والبيئة المناسبة لإنجاز هذا العمل.

وإلى من زرعت بداخلي فكرة استكمال دراستي العليا

وإلى روح البروفسور "إدوارد سعيد"

وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة

إليهم جميعاً

أهدي هذا العمل وخالص محبتي

شكر وتقدير

كتبت هذه الدراسة (الجامعية) على مرحلتين تقللها فترة كانت من أصعب ما تعرضت له في حياتي، أعتنى بي الكثير من المحيطين وغير المحيطين، كنتُ على علم بوجود أناسٍ كهؤلاء في حياتي ولكن لم أتوقع مدى هذا الحب الكبير الذي يكنوه لي، خلال الفترة التي كتبت فيها هذه الدراسة، تحمل معي الكثيرون أعباء لم تكن في الحسبان، أنا عميق الامتنان لهم على كل شيء قدموه لي.

أود أن أشكر هنا إنسانة كانت بمثابة عالم بحد ذاته، فهي التي زعمت بي أفكاراً عديدة لعل أعظمها هذا الذي أنجزته اليوم، فعملية استكمال دراستي العليا كانت بدعم معنوي رائع وكبير منها. كيف ولا وهي التي غرزت فكرة عظيمة بداخلي وهي "أنه ليس على الإنسان أن يعيش حالة الحدود يجب أن يبحث دائماً عن عالم الغير محدود".

الآن وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على دعمها لي أتف عاجزاً عن تقديم الشكر لها لأنها تستحق أكثر من هذا الشكر، مع أنني حزين لعدم وجودها الآن. لقد منحني الأخ الأكبر (محمد) فرص عديدة لكي أكون (أنا) كيف ولا وهو الرفيق النادر على مدار سنوات عديدة، منحني الدعم المعنوي والمالي ووفر جميع وسائل الراحة لكي أتم ما بدأته.

كذلك الأمر هنا أتف عاجز عن التعبير لإنسان غير مجرى حياتي وأخرجني من مصاعب كثيرة لأكون إنساناً مختلفاً، إنسان أحب هو أن يساعد في مجريات حياته. ولن أنسى هنا الشكر الكبير لكل فرد من أفراد عائلتي على الوقوف بجانبني لإنجاز هذا الطموح وكذلك بالنسبة لأصدقائي وأساتذتي الكرام. وأخص هنا مشرف هذه الرسالة الدكتور ذياب مخادمة.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	المحتويات
ز	فهرس الملاحق
ح	الملخص باللغة العربية
1	المقدمة
3	فرضيات الدراسة
4	منهجية الدراسة
5	الدراسات السابقة
7	الفصل التمهيدي: تحديد المفاهيم
8	الإطار النظري
9	مفهوم القومية
10	مفهوم المواطنة
11	مفهوم التعددية
13	مفهوم المساواة
14	مفهوم الأقلية
16	حقوق الأقليات وحقوق المواطنة
17	مفهوم الدور السياسي
18	مفهوم الدور
19	مفهوم الديمقراطية
21	مفهوم الأثنية
22	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
23	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)
25	الفصل العنصري
28	الفصل الأول: الفلسطينيين بين الصهيونية ودولة إسرائيل
29	مقدمة
30	المبحث الأول: فلسطين في الرؤى الصهيونية
30	أولاً: الدعاية الصهيونية (ارض بلا شعب لشعب بلا أرض)
35	ثانياً: الصهيونية والإمبريالية

الصفحة	الموضوع
40	المبحث الثاني: دولة يهودية وديمقراطية (دولة اليهود فقط)
40	أولاً: يهودية وديمقراطية الدولة كتعريف ووظيفة
49	ثانياً: إسرائيل والتشريع العنصري
55	الفصل الثاني: العرب مجتمع وسياسة
56	تمهيد
	المبحث الأول: الوضع الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي والديموغرافي للعرب
57	داخل إسرائيل
59	أولاً: الوضع الاجتماعي والديموغرافي
71	ثانياً: الثقافة والتعليم
76	ثالثاً: الوضع الاقتصادي
81	رابعاً: الخدمة العسكرية
88	المبحث الثاني: الوضع السياسي للعرب داخل إسرائيل
88	أولاً: النخب الفلسطينية قبل العام 1948.
95	ثانياً: الوضع السياسي للعرب داخل إسرائيل منذ قيام الدولة حتى 1967
101	ثالثاً: التنظيم السياسي للعرب داخل إسرائيل بعد 1967
108	رابعاً: الأحزاب والقوى السياسية داخل الأقلية العربية في إسرائيل
121	الفصل الثالث: الدور السياسي للأقلية العربية داخل إسرائيل وعملية التسوية
122	مقدمة
123	المبحث الأول: الدور السياسي للنخبة السياسية العربية في إسرائيل
123	أولاً: العضوية في الكنيست الإسرائيلية (السلطة التشريعية)
130	ثانياً: المشاركة في السلطتين التنفيذية والقضائية
135	ثالثاً: المشاركة في المؤسسات والبنى المحلية
142	المبحث الثاني: العملية السلمية والأقلية العربية
142	أولاً: خيار المفاوضات الشائك
151	ثانياً: انتخابات الكنيست سنة 1992، المنعطف الحاد ودعم التسوية
158	الخاتمة
163	المراجع
170	الملاحق
200	الملخص باللغة الإنجليزية

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
171	توزيع الأراضي عام 1945 بين اليهود والعرب.	ملحق رقم (1)
172	خريطة تبين عملية تهجير الفلسطينيين إلى المنافي.	ملحق رقم (2)
174	خريطة المدن والقرى التي هدمتها إسرائيل.	ملحق رقم (3)
175	خارطة تقسيم فلسطين الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1947.	ملحق رقم (4)
176	(وثيقة): تمييز في الأجور بين اليهود والعرب جدول عام وشامل يبين متوسط الأجر لشهر حسب البلدة والجنس للعام 2001م.	ملحق رقم (5)
185	جدول يبين تطور عدد سكان إسرائيل - يهود وعرب - 1948/11/8 حتى نهاية سنة 1993.	ملحق رقم (6)
187 188	A/7 العمليات العسكرية الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين عام 1948 B/7 العمليات العسكرية الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين عام 1948	ملحق رقم (7)
189	القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري / قرار الجمعية العامة.	ملحق رقم (8)
191	خريطة المناطق التي احتلت عام 1967.	ملحق رقم (9)
192	نص قرار 242	ملحق رقم (10)
195	اللقاء مع عضو في الكنيسة الاسرائيلي	ملحق رقم (11)
198	المواقع الاستيطانية في الضفة.	ملحق رقم (12)
199	مسار الجدار الأمني - العازل.	ملحق رقم (13)

الدور السياسي للعرب داخل إسرائيل

اعداد

عناد عبد القادر خليل

المشرف

الدكتور ذياب مخادمة

ملخص

تناولت هذه الدراسة الدور السياسي للعرب داخل إسرائيل عبر الخمس عقود الماضية وفيه عرضنا عبر فصول هذه الرسالة (الثلاث) وحللنا مسيرة التطور والتغير الذي مر بالعرب داخل إسرائيل في جميع المجالات، وشمل التحليل الذي قدمناه مجمل العمليات التي نقلت هذا الجزء من الشعب الفلسطيني نقلا كليا وشاملا من مجتمع قروي (فلاحي) يتكون من جماعات تعيش ضمن قرى مبعثرة وغير متطورة تعليميا وخدماتيا ومؤسساتيا وبلا قيادات سياسية ومدنية وبدون أنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية إلى نمط جديد من خلال أنماط الحركة الذاتية وردات الفعل الفردية والجماعية تجاه الواقع المستجد في إثر قيام دولة إسرائيل.

وقد أوضح الباحث في دراسته أن أنماط ردات الفعل والحركة نفسها مرت بعملية تحول بفعل تراكم نتائجها وآثارها، فجعلت هذا المجتمع يعيش عملية دائمة من التغير وبلورة أنماط مختلفة من التفاعلات.

إن مجمل هذا التحليل الذي مر بنا عبر فصول هذه الرسالة يساهم في فهم الطابع الخاص الذي يعيش فيه المجتمع العربي داخل إسرائيل على جميع الأصعد. ٦٢٢١٣٦

يستعرض الباحث كيف أن هذه الأقلية العربية حافظت منذ البداية على شخصيتها وعلى كينونتها ابتداءً بتثبيتها بالأرض وانتهاءً بتثبيتها بقضاياها المحلية والسياسية ورغم جميع الظروف التي مرت بها، حالت دون تغيبهم عن الحياة العامة، والسياسية الإسرائيلية.

إن الحدث الأساسي الذي اهتم به الباحث هو مدى مشاركة قيادات وكوادر وأفراد من هذه الأقلية في السلطات الثلاث والبنى والمؤسسات الحكومية والأهم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومدى الدور الذي لعبته هذه الأقلية ومدى التأثير الذي تعرضت له من جراء هذه العملية (السلمية).

المقدمة:

بما أن العرب (الفلسطينيون) داخل إسرائيل يشكلون أقلية ضمن الشعب الذي يعيش في إسرائيل إلا أن هذه الأقلية تعتبر جزءاً أساسياً من الشعب الفلسطيني وقد تشبّثت هذه الأقلية بالأرض رغم جميع محاولات الضغوط والإبعاد التي مارستها إسرائيل ضدها ومحاوله طمس هذه الأقلية وحرمانها من هويتها الوطنية إلا إنها أي هذه الأقلية عملت منذ البداية على المحافظة على شخصيتها وعلى كينونتها ابتداءً من تشبّثها بالأرض وانتهاءً بتشبّثها بقضاياها المطالبية والسياسية.

و هكذا لجأت هذه الأقلية (الفلسطينية) الى سلسلة طويلة ووسائل مختلفة من أجل اثبات الذات ودفاعاً عن قضاياها بدءاً من الإحتناء إلى العاصفة والصمت ثم الإنتساب إلى بعض الأحزاب الإسرائيلية (اليسارية) التي كانت ترفع شعارات مطلبية لقضايا مطلبية لهم مثل: مسألة المساواة، مسألة طبيعة الدولة (دولة لجميع مواطنيها)، دولة المساواة.

ورغم ذلك فقد حاولت الأقلية العربية (الفلسطينية) في الداخل أن تعمل لنفسها أحزاب خاصة بها خاصة بعد هجرة الأحزاب الفلسطينية مع نكبة فلسطين عام 1948 مثل حزب الشيوعي الفلسطيني وغيرها من الأحزاب، ولكن في البداية منعت إسرائيل خاصة في فترة الأحكام العسكرية (العرفية) التي امتدت منذ 1948 إلى عام 1966 من القرن الماضي إقامة أحزاب عربية لهذه الأقلية.

ولكن مع كل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتحجيم هذه الأقلية سياسياً واجتماعياً إلا أنها عملت أي هذه الأقلية على تأسيس حركة الأرض في البداية ولكنها وجهت بالقمع المبكر من قبل السلطات الإسرائيلية، إلا أن الإصرار والتمسك بالحقوق حال دون التغبين أبناء هذه الأقلية عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في إسرائيل.

عملت تلك الأقلية فيما بعد على تأسيس أحزاب سياسية خاصة بها بعدما رضخت إسرائيل لضغوط دولية وإقليمية خاصة بعد أن ساد العالم حالة من الديمقراطية تعتبر بمثابة ثورة عالمية.

بدأت الحياة الحزبية للعرب داخل إسرائيل منذ اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987
ومنذ ذلك الحين عيّنت هذه الأحزاب بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية
للعرب داخل إسرائيل.

أجابت هذه الدراسة عن تساؤلات كثيرة حول طبيعة هذه الأحزاب وأفكارها وتكوينها
وأهدافها السياسية وعلاقتها بالدولة العبرية ومواقفها المتناقضة من عملية التسوية السلمية بين
الفلسطينيين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وبين إسرائيل، وحجم هذه الأحزاب داخل الكنيست
الإسرائيلي، وعلاقتها بالقضايا العربية القومية، مع الإشارة إلى أن هذه الأحزاب نشأت إبان
التوجهات الإقليمية نحو التسوية السلمية، من هنا تأتي فرضية الدراسة والتي تعمل على ربط
العملية السلمية بالأقلية العربية داخل إسرائيل.

فرضيات الدراسة:

تعمل فرضية الدراسة على ربط العملية السلمية بالأقلية العربية داخل إسرائيل وتأثير الأحزاب العربية في المواقف الحكومية الإسرائيلية من هذه العملية.

نفترض أنه كلما تحسنت عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل كحكومة، فإن دورهم السياسية يبرز على الساحة السياسية المحلية (إسرائيل) ولعل تجربة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي عام 1992 زمن (إسحق رابين) أكبر دليل على هذا.

إن العلاقة بين التسوية والنشاط السياسي لهذه الأقلية هي علاقة طردية، وتأتي أهمية الدراسة إلى أنها تتطرق إلى موضوع لم تتطرق لها الدراسات السابقة في الجامعة الأردنية إلا بشكل يسير، حيث أننا سوف ننطلق إلى الموضوع بشكل مباشر، موضوع الأحزاب العربية داخل إسرائيل والعاملين عليها، وسنقف مباشرة مع قيادات هذه الأحزاب وكوادرها وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي سنعمل بها مباشرة.

بناءً عليه فإننا نعتقد أن هذه الدراسة إلى جانب الدراسات السابقة ستسد ثغرة واضحة في موضوع العرب داخل إسرائيل وإذ كانت الدراسات السابقة والمحدودة جداً قد تطرقت إلى بعض الجوانب فإن هذه الدراسة ستقف بالتفاصيل على الجوانب السياسية والاجتماعية منذ ما قبل النكبة، من عشرينيات القرن الماضي وحتى نكبة فلسطين عام 1948 مروراً بالأحكام العسكرية التي فرضت على أبناء هذه الأقلية والمشاركة الرمزية في الانتخابات والمشاركة الفعلية منذ إقامة الأحزاب العربية الخاصة بهم ما بعد الانتفاضة الأولى، وبرز دورهم السياسي في انتخابات عام 1992.

منهجية الدراسة:

بناءً على ما سبق لجأنا إلى المنهج التاريخي والمنهج التحليلي وذلك لأننا استعرضنا تاريخياً طبيعة الحياة السياسية وفق المنهج التحليلي منذ عشرينيات القرن الماضي مروراً بنكبة عام 1948 وعملية التشتت الواسع للشعب الفلسطيني واندثار الحركة الوطنية الفلسطينية التي بدأت تتكون زمن الانتداب البريطاني واندثار الأحزاب السياسية الفلسطينية آنذاك، وكانت الأقلية العربية (الفلسطينية) داخل إسرائيل هي مجتمع الدراسة، أما عينة الدراسة فكانت القيادات والكوادر السياسية للأحزاب العربية داخل إسرائيل.

علمنا على الاتصال المباشر لتلك القيادات السياسية والكوادر والرموز في هذه الأحزاب، أخذنا بالتحليل الفترة الزمنية ما بين عام 1948 حتى عام 1992 المشاركة السياسية الفعالة لهذه الأقلية ضمن الانتخابات وضمن الائتلافات الحكومية المتعاقدة على إسرائيل والفترة الزمنية ما بين عام 1992 وحتى عام 2004 ومدى المشاركة السياسية في هذه الحقبة الزمنية وخاصة بعد مؤتمر مدريد للسلام مروراً باتفاقيات أوسلو وكامب ديفيد الثانية وواي ريفر وحتى يومنا هذا.

قمنا على تحليل كل فصيل سياسي عربي داخل إسرائيل مثل الأحزاب والحركات والقوائم العربية المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية.

الدراسات السابقة:

1- كتاب العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل / د. عزمي بشارة

مركز دراسات الوحدة العربية، سنة النشر 2000.

في هذه الدراسة للدكتور عزمي بشارة يتطرق فيها لمواضيع كثيرة عن الأقلية العربية داخل إسرائيل منها مسألة المشاركة السياسية في الائتلافات الحكومية داخل إسرائيل والدور الذي تلعبه الأحزاب الإسرائيلية لتحقيق الحقوق المطلوبة لتلك الأقلية ويتكلم الدكتور أيضاً في موضوع الانتخابات الإسرائيلية والصوت العربي ومدى تأثير الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع على مواقف تلك الأقلية من الحكومات الإسرائيلية.

ما لم يتطرق له الدكتور عزمي في دراسته هذه والذي سيتم التطرق إليه في دراستي هو مسألة المساواة التامة بين شرائح الشعب الذي يتألف من العديد من الأعراق والأقليات بالإضافة إلى الأغلبية، اليهودية، إنك كانت هذه المساواة من الناحية الاجتماعية أو السياسية، وأيضاً مسألة الدور الذي تلعبه الأحزاب والقوائم العربية في الائتلافات الحكومية المتعاقبة وربطها بمسألة التسوية السلمية ومدى الدعم الذي توفره هذه الأحزاب للفلسطينيين في الضفة والقطاع.

2- لاجئون في وطنهم [الحاضرون الغائبون] في إسرائيل:

دراسة كتبها واكيم واكيم وهو محام، وسكرتير جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل والناطق الرسمي باسمها، ضيف، عبد حوراني 1995. وفيها يتطرق إلى العديد من المواضيع لعل أهمها مسألة الجذور التاريخية لكارثة التهجير والأعداد الرقمية للمهاجرين من فلسطين عام 1948 وعدد القرى والمدن التي دمرت أو التي أُخليت من سكانها الأصليين. وفيها يذكر أماكن اللجوء يذكر أيضاً الخطوات القانونية والميدانية الإسرائيلية تجاه المهجرين وقرامهم ومدنهم، وموضوع خصوصيته القضية داخل الخط الأخضر والعديد العديد من المواضيع، وما نضيفه في دراستي هذه مواضيع هامة مثل أملاك الغائبين، والتي تعترف بها إسرائيل ولكنها تناقض نفسها وديمقراطيتها، بأنها لا تعترف بحق عودة اللاجئين وفي نفس الوقت، تسن قانوناً أساسياً وهو قانون أملاك الغائبين وأيضاً مسألة الانخراط السياسي الكبير للعرب في الداخل داخل الأحزاب الصهيونية مع أنه يتواجد العديد من الأحزاب العربية الغير

صهيونية وأيضاً مسألة المواطنة التامة ما بعد قيام الدول على أثر ضياع فلسطين عام 1948 وقيام دولة إسرائيل.

3- كتاب الخطاب السياسي المتبلور / د. عزمي بشارة مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية طبعة (2) 2002 / رام الله - فلسطين.

يتطرق الدكتور عزمي بشارة في هذه الدراسة التي تمثل مجموعة من المواضيع التي نشرت للدكتور عزمي في فترات زمنية متباعدة نسبياً وهي بذلك تعبر عن تطور مكرر متدرج في فهم واقع ومستقبل ذلك الجزء من الشعب العربي الفلسطيني الذي يعيش في إطار المواطنة الإسرائيلية داخل الخط الأخضر.

بالإمكان تصنيف هذه المواضيع نظرياً تحت باب الجدلية بين الهوية القومية والمواطنة وهنا تكمن مساهمتها النظرية في موضوع الديمقراطية، والمجال الذي تطبق فيه النظرية الديمقراطية هنا هو أحد أكثر التمويل تركيباً من حيث التناقضات التي تحدد طبوغرافيته، ألا وهو حقل العلاقة بين المواطنين العرب في إسرائيل كأقلية قومية وبين مواطنتهم في الدولة العبرية، ولا تحاول الدراسات المختلفة في الكتاب أن تتجنب التناقضات أو تتجاهلها أو تدعي غيابها، بل تتعامل معها كجزء من الواقع.. وتحاول أن تبحث عن قوى الهدم القائمة في هذه التناقضات وعن قوى التطور أيضاً، في محاولة لاستثمارها سياسياً.

فمن هذه الدراسة للدكتور عزمي بشارة لم يذكر الدور الفعال للدكتور والقيادات التي بحثت في الداخل للحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت ما قبل النكبة عام 1948 والدور الفعال الذي لعبته هذه القيادات في وجود تنظيم سياسي عربي ضمن الخط الأخضر أي داخل إسرائيل وخاصة منذ البداية حيث أنهم يشكلوا حركة الأرض ومن بعدها أحزاب وحركات عربية فلسطينية دعمت حقوق المواطنة ومسألة المساواة.

الفصل التمهيدي

تحديد المفاهيم

الإطار النظري:

يرى البعض أن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في صنع القرارات السياسية، بينما تعني في أضيق معانيها حق هذا المواطن في مراقبة هذه القرارات بالضبط والتقويم⁽¹⁾.

ورغم أن هؤلاء يميزون بين مجرد الاهتمام بالشأن العام وبين التجاوب أو التفاعل معه، إلا أنهم يقرون بأن المشاركة تتحقق بمجرد مناقشة المواطن لأمر من أمور السياسة أو لمجرد اهتمامه بالشأن العام، وذلك مقابل إصرار البعض على أن المشاركة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال المساهمة في هذا الشأن العام أو بالتحديد المساهمة في عملية صنع القرار السياسي⁽²⁾.

أن وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توسيع نطاقها، من حيث عدد المشاركين، ونوعية ودرجة المشاركة، وتوافر المؤسسات المتميزة، يعني تحقق النمو للنظام السياسي وأكثر من ذلك، بروز دور سياسي للجماعة المشاركة إن كانت جماعة عرقية أو جماعة دينية أو جماعة لها توجهها الخاص.

(1) معوض، جلال عبد الله، "أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1983، ص63.

(2) الخميني، سلامة: التعليم والمشاركة السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ط1، 1988، ص651.

■ مفهوم القومية:

يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة، من حيث الانتماء إلى أمة محددة والأمة هي الشعب ذو الهوية السياسية الخاصة الذي يجمع بين أفرادهِ روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر مثل اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة.

لقد بدأ مفهوم القومية بالانتشار في أواخر القرن الثامن عشر بعد ظهور الحركة الرومنطيقية الألمانية كرد فعل من المثقفين والأدباء والشعراء والمفكرين الألمان على هزيمة وطنهم أمام الفرنسيين.

امتد تأثير هذا المفهوم من أوروبا إلى أفريقيا وآسيا في القرن العشرين الذي يعتبر سياسياً قرن ظهور القوميات واتحادها.

أما بالنسبة للقومية العربية، فهي حركة سياسية قومية تهدف إلى تحقيق استقلال الشعب العربي استقلالاً تاماً، وبعث الحضارة العربية وتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية لتشكل الأمة العربية دولة واحدة تستطيع أن تساهم في الحضارة الإنسانية، بدأت هذه الحركة منذ مطلع القرن العشرين واتسع نشاطها بنوع خاص بعد ظهور [دولة إسرائيل عام 1948] وتعتبر هذه الحركة عن آمال وأمان الشعب العربي في أن يستعيد هويته الحضارية الأصلية⁽³⁾.

والقومية كنظرية سياسية واثروبولوجية ترى أن الإنسانية تنقسم طبيعياً إلى مجموعة من الأمم المتميزة وأن هناك محكات محددة لتحديد ماهية الأمة، وأن كل أمة يكون لها الحق في حكومة مستقلة تعبر عنها، وبذلك فإن الدول تستمد شرعيتها من احتواء كل منها على أمة واحدة وحسب، والعالم لا يكون منظماً بصورة صائبة، من وجهة النظر السياسية، إلا إذا شكلت كل أمة من الأمم التي يحويها وتتكون دولة واحدة، فالوحدة السياسية Political Unit والوحدة القومية National Unit لا بد وأن تكونا، وفقاً لهذه النظرية متطابقتين⁽⁴⁾.

وبناءً على هذه النظرية فإن كل حركة قومية هي بالضرورة حركة استقلالية، في حالة ما إذا كان الأفراد المنتمون إلى قومية معينة يحيون كلهم أو جزءاً منهم داخل إطار دولة قائمة بالفعل⁽⁵⁾.

(3) الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، طبعة عام 97، ص1120، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(4) < البسام، صادق، موسوعة العلوم السياسية، 93-1994، صادرة عن جامعة الكويت، ط2، ص405-406.

(5) المرجع السابق، موسوعة العلوم السياسية.

■ مفهوم المواطنة:

الفكرة التي تقف في أساس النظام الديمقراطي كمقوم من مقوماته أشمل وأعم من باقي المقومات هي فكرة وواقع المواطنة.

إن مفهوم المواطنة هو أساس مفهوم الديمقراطية فالعلاقة الوثيقة والمباشرة بين فكرة المواطنة والديمقراطية كما أنه بالإمكان التعامل بشكل مباشر مع عملية تطوير الديمقراطية كتطوير لمفهوم المواطنة وكتعميم لها في أن واحد⁽⁶⁾.

المواطنة تعتبر منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات، تدفع باتجاه تنمية مشاركة المواطن في قضايا وطنه المختلفة⁽⁷⁾.

إذا توفرت الحرية والعدالة، توفرت عناصر العقد الاجتماعي الحقيقي، الذي يحافظ على الاستقرار ويُعمق بعوامل الأمن الشامل فتتوفر كل العناصر المطلوبة لمفهوم المواطنة الحقّة، فلا مواطنة بدون حرية وعدالة. إن سبيل المواطنة الصادقة ليس التوحيد القسري والقهري للناس، وإنما بالحرية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وكرامته تخلق مواطناً صالحاً وفاعلاً وشاهداً⁽⁸⁾.

(6) كلمة الدكتور عزمي بشارة في احتفال مركز ابن رشد للفكر الحر، المانيا، صادر عن جريدة القدس العربي

2002/12/19، الكلمة بعنوان [نوعان من الديمقراطية].

(7) مجلة المستقبل العربي، العدد (264) [2001/2] مركز دراسات الوحدة العربية، ص118، دراسة الدكتور علي الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية.

(8) نفس المرجع السابق.

■ مفهوم التعددية:

يستخدم مفهوم التعددية للإشارة إلى التنوع الذي يأتي على صور ومستويات مختلفة، فهو داخلياً قد يتعلق بالجانب السياسي أو الاقتصادي مثلما قد يتعلق بالجانب الثقافي بمعناه الواسع، وهو خارجياً يشير إلى تراتبية معينة بين الدول وذلك من منظور التنمية الاقتصادية، وفي المقابل يميز البعض بين التعددية وبين التنوع، باعتبار أن التعددية هي شعبة من شعب التنوع وليست مرادفية وتتصب في المقام الأول على شكل العلاقات الاجتماعية الذي يتحدد من خلال تفاعل طرفين أساسيين يؤثران في النظام السياسي مثلما يتأثران به⁽⁹⁾.

على الرغم من كثرة استخدام هذا المصطلح منذ الخمسينات من القرن الماضي، فإنه لا يوجد تعريف محدد له، بل إنه عادة ما يؤخذ على أنه من المسلمات وتقوم فكرة التعدد على أن القوة السياسية في المجتمع العربي مجزأة وموزعة على عدد من جماعات المصالح والتنظيمات المتنافسة وأن الحكم ليس فقط مسؤولية السياسيين الرسميين بل أن الأشخاص والجماعات الاجتماعية المختلفة لها أيضاً دورها الذي تلعبه وأنها تؤثر في السياسة بطريق مباشر وغير مباشر، فالتعددية إذا هي نظام اجتماعي وسياسي حيث تكون فيه القوة منتشرة ومشاعة بين عدد كبير من الجماعات والمنظمات.

وقد جاءت التعددية في شكلها الحديث نتيجة لجدال فكري بين أصحاب هذه النظرية التعددية وأصحاب نظرة الصفوة من المحدثين، فإذا كان هدف أنصار نظرية الصفوة التقليدية هو إثبات عقم أو عدم صحة النظرية الماركسية، فإن التعددية هي رد فعل من أنصار هذه النظرية التعددية لأراء أنصار نظرية الصفوة المحدثين لإثبات عقم آرائهم ولكن من جوانب أخرى⁽¹⁰⁾.

وتعني التعددية أيضاً تعدد الفرق والمجموعات والمنظمات وسلطات الدولة وتظهر التعددية بوضوح في مجالات مختلفة منها، المبنى الدستوري، مؤسسات الحكم في الدولة، المبنى الاجتماعي-الثقافي والمبنى السياسي⁽¹¹⁾.

إن التعددية في المبنى الدستوري وفي مؤسسات الحكم تعني وجود سلطات حكم منفصلة عند بعضها؛ كالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتعني كذلك وجود مراكز حكم عملية [سلطات محلية] تتمتع بنوع من الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية. أما التعددية في المبنى الاقتصادي والاجتماعي-الثقافي. فتتجلى هذه التعددية بتعدد وكثرة التنظيمات وتتكون هذه

(9) البسام، صادق، موسوعة العلوم السياسية، 93، 1994، ص 475-476، صادرة عن جامعة الكويت.

(10) المرجع السابق، موسوعة العلوم السياسية 1994/93.

(11) صفاء، محمود، كتاب الشامل في المدنيات، ص 60، 61، بتريس للطباعة والنشر، صيف 1997/96.

التنظيمات دائما حول مصالح مشتركة مثلا، المصالح الاقتصادية هي أساس لتكون منظمات العمال ومنظمات أرباب العمل، كذلك بالنسبة للمصالح الدينية المشتركة والتي تؤدي إلى إقامة تنظيمات دينية هدفها تقديم العون والمساعدة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، أما على الصعيد الاجتماعي⁽¹²⁾ فنجد أيضا أن هنالك دولا عديدة في العالم مجتمعاتها غير متجانسة، ففيها العديد من الفروق الاجتماعية التي تختلف في القومية والدين أو حتى في الطائفة. أما بالنسبة للتعددية السياسية، فيقصد بها تعدد الأحزاب؛ والأحزاب هي تنظيمات سياسية هدفها الوصول إلى السلطة لتحقيق المبادئ والأفكار المشتركة لها.

(12) المرجع السابق، ص 61.

■ مفهوم المساواة:

مصطلح يؤكد التماثل التام بين الأفراد. ويستخدم مصطلح المساواة بمعنيين: معنى معنوي ومعنى توزيعي. أما بالمعنى المعنوي فالمساواة تعني ضرورة عدم التمييز بين الأفراد في الحقوق والواجبات لأي سبب كان تأسيساً على مقولة إن الأفراد يولدون متساوين، وعلى نظرية الحقوق الطبيعية التي تقر أن كل الأفراد بالطبيعة - لهم القدر نفسه من الحقوق بما يؤهلهم للقدر نفسه من الامتيازات. ويصل مفكرون من أمثال (هيلفيتيوس) Helvetius إلى حد القول بأنه لا توجد اختلافات بين الأفراد حتى في القدرات العقلية والإدراكية، وأن ما نلاحظه من تفاوت في هذه القدرات بين البشر إنما يرجع إلى اختلاف مستوى الخدمات التعليمية التي يتلقونها. ولكن يرفض الكثير من المفكرين المساواة بين البشر على أساس أنها مخالفة لقوانين الطبيعة. ثم هناك فريق ثالث من المفكرين يتخذ طريقاً وسطاً بين المؤيدين والرافضين لمفهوم المساواة فنجد (إيمرسون) Emerson على سبيل المثال يقدم ما أسماه بمبدأ التعويض (Compensation) والذي مؤداه أن كل فرد قد لا يمتلك كل ما يملكه فرد آخر وبالنسب نفسها ولكنه يؤكد أنه وإن كان يفتقد ما يمتلكه الآخر في جانب فإنه يمتلك ما يفتقده هذا الآخر في جانب ثان بحيث تصبح المحصلة النهائية هي: إن الأفراد كلهم متساوون إذا ما نظر إلى مفهوم المساواة نظرة كلية.

وإذا نظرنا إلى المساواة السياسية على وجه التحديد لوجدنا أنها تعني أن يكون لكل المواطنين فرص متساوية للمشاركة في كل ما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي بوصفهم أندادا سياسيين (Political Equals). ولقد رأى (روسو) أن تحقق هذه المساواة السياسية لا يمكن أن يتم إلا عن طريق إلغاء نظم الحكم النيابية التمثيلية والعمل على تضيق نطاق المجتمع إلى أقصى درجة ممكنة بما يسمح بإعادة مفهوم المشاركة السياسية المباشرة. كما كانت مطبقة في أئتنا في العصور القديمة. وبحيث يصبح كل مواطن ملماً بأمور مجتمعه كما يلم بأمور أفراد أسرته المباشرة. وإذا كان الكثير من معاصري (روسو) قد أدرك صعوبة تقليص المجتمع إلى الحجم الذي تحدث عنه، إلا أنهم أكدوا معه أن إلغاء نظام الحكم النيابي هو السبيل الوحيد أمام إيجاد مساواة سياسية حقيقية، بحيث يصبح للجميع فرصة للمشاركة في عملية صنع القرار السياسي بصورة مباشرة. ويرى فريق ثالث من علماء السياسة أن المساواة السياسية يمكن تحقيقها مع وجود حكومة تمثيلية شريطة وجود قنوات ومؤسسات تعمل على أن يكون ممثلو الشعب أكثر قدرة على التعرف - وباستمرار - على مطالب ورغبات من يمثلونهم مع ضمان استجابة النواب لمطالب الناخبين.

برلماناً خاصاً ومدارس خاصة وحتى شركة طيران خاصة مع أن تعداد هؤلاء لم يتجاوز الـ 35 ألفاً⁽¹⁵⁾.

لا بد من القول أنه كلما قلت وتضاءلت مستويات الاندماج برزت في المجتمع مسألة الأقليات وتداعياتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

بمعنى أن وجود الأقليات في أي فضاء اجتماعي يتحول إلى مشكلة، حينما يفشل هذا الفضاء ولعوامل سياسية واجتماعية وثقافية عديدة في تكريس قيم التسامح واحترام الآخر وصيانة حقوق الإنسان والمزيد من الاندماج والانصهار الوطني، حينذاك تبدأ المشكلة، وتبرز الخصوصيات الذاتية، وتتمو الأطر التقليدية، لكي تستوعب جماعتها البشرية بعيداً عن تأثيرات المحيط واستراتيجياته المتجهة صوب فرص الانصهار وفهم الخصوصيات الذاتية⁽¹⁶⁾.

إن أي مشروع دولة لا يحمل شعاراً يطبق على أرض الواقع فعلياً إلا وهو [دولة المواطنين] أو [دولة لجميع مواطنيها]. لن تكون هذه الدولة قادرة على إعطاء المجموعات العرقية والاثنية أي الأقليات التي تعيش ضمن حدود هذه الدولة حقوقها كأقليات.

الفكرة ليست أوتوبيا أو مثلاً نصيبو إليه، بل هو مشروع سياسي، ثقافي نواجه به واقع أي دولة وهو باختصار بوصلة أو موجة للعمل السياسي⁽¹⁷⁾.

دولة المواطنين التي أتحدث عنها هنا يجب أن يكون مبدأها العدالة، العدالة التي تعتبر سبيل التعايش الحضاري بين مختلف التنوعات، وفيها نبذ كل أشكال التمييز والإقصاء والإلغاء واعتبارها من القضايا الرئيسة التي تهدد وحدة الدولة. وإيضاً مسألة تكافؤ الفرص الوظيفية والإدارية والسياسية والثقافية، فلا يعقل أن تمنع كفاءة من خدمة الدولة التي تعيش فيها وتميزها بفعل انتماءها العقدي أو الاجتماعي أو السياسي.

وأيضاً صيانة الحقوق الدينية والسياسية والثقافية فلا يكتمل عقد العدالة، إلا بالعمل على صيانة حقوق الأقليات الدينية والسياسية والثقافية عبر مؤسسات وقوانين دستورية، وأخيراً تطوير النظام السياسي وإرساء دعائم ومتطلبات الديمقراطية فيه، وذلك لأن الداء الأكبر الذي يعرقل الإصلاحات، ويعمق الفروقات الأفقية والعمودية في المجتمع هو الاستبداد، ولا يمكن أن تحترم أقلية ما في ظل نظام سياسي استبدادي.

(15) طرابيشي، جورج، جريدة الحياة اللندنية، العدد (13923) الأحد 9 ابريل/2001 مقال الاعتراف بحقوق الأقليات اعتراف بوحدة العالم وتنوعه.

(16) غليون، برهان، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، طبعة أولى، ص6، بيروت 1990.

(17) د. بشارة، عزمي، كتاب الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، الطبعة الثانية، ص95، 96، 2002، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

■ حقوق الأقليات وحقوق المواطنة

في السنوات الأخيرة وعلى امتداد السياسة والثقافة العالمية تصاعد الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان والديمقراطية، ومع تفاقم مخاطر مشكلة الأقليات وتصاعد حدة التوتر بين مسألة (أقليات وأغلييات) وانعكاساتها الدولية، أدركت الأمم المتحدة مشكلة الأقليات في العالم فكان الإعلان العالمي الخاص بحقوق الأفراد المنتمين لأقليات قومية أو اثنية أو لغوية أو دينية والصادر عن لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات والمصدق من الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 1992/12/18 هو ذروة العطاء القانوني الدولي لمسألة الأقليات، فهو الأكثر وضوحاً حيث يعتبر ثورة حقيقية في القانون الدولي والذي ينص في أحكامه على واجب الحكومات في الدول التي تحوي الأقليات في حق تلك الأقليات في المشاركة في سياسة صنع القرار السياسي أي احترام مبدأ المواطنة المتساوية لكل أعضاء المجتمع بغض النظر عن اختلاف الدين.

وهذا ما تأكد في المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا بين 14-26 حزيران/ يونيو عام 1993 والذي حضرته [171] دولة حيث أكد هذا البيان على ضرورة التزام الدول الكامل والفعال بحقوق الإنسان والحريات السياسية والتماكك القانوني والترابط العضوي بين حقوق الأقليات والشعوب والإنسان كفرد، وإن بيان فيينا مع بقية الإعلانات العالمية الخاصة بقضية حقوق الإنسان لهو خطوة متقدمة على طريق حل مشكلة الأقليات، هذه المشكلة التي باتت تهدد الأمن والسلم في العالم وفي أكثر من منطقة منها على الأخص منطقة الشرق الأوسط. بحيث تتواجد جميع أنواع الأقليات كالأقباط في مصر والأرمن والآشوريين والأكراد في العراق وسوريا والعرب في إسرائيل بعد تأسيسها⁽¹⁸⁾.

إن حقوق الأقلية تختلف عن حقوق الإنسان كفرد فحقوق الأقلية هي حقوق تمنح للمجموعة ككل ومن أهم هذه الحقوق:

(1) حق تقرير المصير، (2) حق التربية والتعليم (3) حق الثقافة وتطوير تراث معين (4) الحق في استعمال اللغة الأم [اللغة القومية]. (5) الحق في ممارسة الشعائر الدينية (6) الحق في التمثيل في البرلمان وفي سلطات الدولة والمؤسسات العامة.

يبقى ذكر أمر هام وهو أن هذه الحقوق في المجتمعات الديمقراطية تمنح للأقليات كمجموعات ولا تمنح لهم كأفراد كما لا يحق للفرد المطالبة بها⁽¹⁹⁾.

(18) نجيب، سليم، حقوق الأقليات وحقوق المواطنة، مقال صادر في 30 أيلول عام 2003، bbc arabic.com

(19) صفاء، محمود، الشامل في المدنيات، بتريس للطباعة والنشر، صيف 1997، ص 57.

■ مفهوم الدور السياسي:

لقد وجدت الدراسة القليل من التعريفات الخاصة بمفهوم الدور السياسي، ولكن هذه التعريفات كانت في الغالب مرتبطة بالدراسات التي وجدت بها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ربط محمد محسن الظاهري في دراسته الدور السياسي للقبيلة في اليمن الدور السياسي بالقبيلة، وعرفه بأنه [مجموعة من الأفعال والإجراءات التي تمارسها القبيلة عبر ممثليها أي مشايخها للوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير على صانعيها، بغية تحقيق أهداف ومصالح القبيلة وزعمائها]⁽²⁰⁾.

وتعرف الدراسة هذا الدور السياسي للأقلية العربية داخل إسرائيل بأنه مجموعة المواقف والإجراءات والسلوكيات السياسية التي يقوم بها أفراد الأقلية العربية داخل النظام السياسي الإسرائيلي بصرف النظر عن موقع الفرد أو وظيفته بغية الدفاع عن جماعته والمحافظة على مصالحها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حجم الدور الذي يؤديه كل فرد من أفراد هذه الأقلية يتناسب والموقع أو الوظيفة التي يشغلها.

(20) الظاهري، محمد محسن، (الدور السياسي للقبيلة في اليمن)، ص 18.

■ مفهوم الدور:

هناك عدد كبير من التعريفات لمفهوم الدور يمكن استعراض - ولو بشكل موجز - بعض منها.

يعرف قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدور بأنه موقف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة ويمكن وصف الدور في الوقت نفسه بأنه نموذج من نماذج السلوك الاجتماعي الخاص بالفرد في علاقته مع البيئة الاجتماعية والثقافية الخاصة بالمجموع بالإضافة إلى كونه شكلا من أشكال الاستجابة على ما ينتظره الآخرون ويتوقعونه من الفرد⁽²¹⁾.

كما يعرف الدور بأنه نظام قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضواً في جماعة أو ممثلاً لطائفة من الأفراد متميزين نفسياً⁽²²⁾.

وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الدور بأنه السلوك المتوقع لأي شخص يمتلك منصباً أو مكانة معينة، ويقوم هذا التعريف على جانبيين هما: التوقعات لدى بعض الأشخاص حول التصرفات والسلوكيات المناسبة التي يجب أن يتحلى بها من سيقوم بالدور أو يحتل مكانة ما، والسلوكيات والأداء الفعلي للشخص الذي يقوم بالدور⁽²³⁾.

(21) ذنبيات، سامي (وأخرون) قاموس المصطلحات السياسية، ص6.

(22) الأسود، صادق (علم الاجتماع السياسي)، ص120.

(23) Sills, David: (The International Encyclopedia) p. 546.

■ مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية مفهوم غامض ولا يوجد له تعريفات متفق عليها ولكن مع ذلك توجد مضامين تتعلق بهذا المفهوم، يركز كل طرف على جانب منها وفق رؤيته ومصالحته أيضاً، فيركز البعض مثلاً على جانب توافر الحريات العامة كحرية المعتقد وحرية التعبير وحرية التنظيم، ويرى البعض أن المعيار الأهم هو تداول السلطة بين القوى السياسية بشكل سلمي، ويرى آخرون أن المعيار الأهم في وصف بلد ما بأنه ديمقراطي هو المساواة في الفرص بين مختلف مواطنيه، ويرى آخرون أن العبرة بنمط الحياة والتنشئة على مبدأ احترام الرأي الآخر، الأمر الذي قد لا يتوافر حتى مع وجود إطار أو بشكل ديمقراطي إجرائياً ولكنه محكوم سلفاً بمبادئ وأنماط حياة غير ديمقراطية.

من التعريفات التي أخذ بها في فهم هذا المصطلح ما يلي:

كلمة ديمقراطية أصلها يوناني وتتكون من مقطعين الأول Demos ويعني (الشعب) والثاني Kratein ويعني (حكم) فالمعنى اللغوي الحرفي لمصطلح ديمقراطية هو إذن (حكم الشعب) وفي أثينا القديمة حيث ظهر مصطلح (ديمقراطية) كان المقصود بها مشاركة كل المواطنين وليس قطاعاً فيهم في عملية صنع القرار، حيث يكون لكل منهم فرصة متساوية للمناقشة وعرض وجهة نظره، وكذلك يكون لكل منهم صوت واحد عند التصويت على القرارات وعند إجراء القرعة لاختيار شاغلي المناصب العامة على أن يتم كل هذا في اجتماع عام يضم كل المواطنين في ساحة المدينة، وشكل الحكم هذا هو ما يعرف في الفكر السياسي المعاصر باسم الديمقراطية المباشرة Direct Democracy أما مصطلح ديمقراطية فيستخدم في الوقت الحالي للدلالة على نظم الحكم التي تتمتع بقدر ملحوظ من الشعبية وكذلك على نظم الحكم التمثيلية بل ويستخدم أحياناً للإشارة إلى نظم الحكم الجمهورية ونظم الحكم الدستورية.

والطريقة التي تناول بها اعلام الفلاسفة اليونان القدامى مفهوم النظام الديمقراطي تنم عن عدم ثقتهم به، فأفلاطون اعتبره أحد نظم الحكم الفاسدة وجعله يحتل المكانة قبل الأخذ في دورته لأشكال الحكومات الفاسدة بل وجعل الطغيان أكثر أشكال الحكم فساداً⁽²⁴⁾.

أما بالنسبة إلى (ماكيا فيللي) و(لوك)، ومونتسكيو، فنراهم يتحدثون عن الديمقراطية ليس كأحد أشكال نظم الحكم المستقلة ولكن كأحد العناصر المكونة لنظام حكم مركب، ولكن منذ بدايات القرن الثامن عشر وبفضل نظريات العقد الاجتماعي التي أكدت أن المصدر الأساسي

(24) د. البسام، صادق، موسوعة العلوم السياسية، عميد كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة الكويت،

للسلطة ليس الاختيار الطبيعي للملك. (سواء إلهي أو وراثي) بل هو الأفراد، لم تعد الديمقراطية مجرد شكل من أشكال نظم الحكم أو أحد مكوناته بل أصبحت هي المعيار الذي تقيم على أساسه النظم سواء كانت فاسدة لم تؤسس على إجماع الشعب ولا تعمل لمصلحته أم فاضلة يختارها الشعب.

مع بدايات القرن العشرين ومع معارك التحرير والاستقلال في العالم الثالث بدأ مفهوم الديمقراطية يرتبط بمفهوم جديد وهو حق تقرير المصير، بدلاً من حق الحكم الذاتي الذي عادة ما يرتبط به، وبعد حصول هذه المناطق المستعمرة على استقلالها شكلت لنفسها نظاماً شعبياً ديمقراطياً وربطت ذلك بمضامين اقتصادية واجتماعية مثل مفاهيم القطاع العام ومفاهيم الملكية الجماعية لرأس المال ووسائل الإنتاج ومفاهيم المساواة في التوزيع وضمان فرص العمل للجميع⁽²⁵⁾.

لعل القضية الأساسية التي تتبع منها جميع الصعوبات المتعلقة بالمفهوم تتبع من هذه المقولة نفسها المتفق عليها وهي قضية من يحكم في النظام الديمقراطي إذ من هو الشعب، فدعاة الديمقراطية منذ عهد اليونان يصرون على أن الشعب في مجموعه لا بد وأن يحكم لأنه يمتلك المقدرة على أن يحكم نفسه أو لأنه يمكن تنقيفية وتعليمية فيما يتعلق بأمور الحكم، في حين أن معارضتهم يؤكدون أن الشعب في مجموعه أجهل من أن يحكم نفسه بعقلانية وحكمة. ولقد وجدت هذه القضية صداها في العصر الحديث حيث أكد جيفرسون مثلاً على أنه إذا سلمنا بأن الشعب لا يتمتع بالقدرات اللازمة لأن يمارس الحكم بعقلانية فإن الحل لا يكون بأن نسحب منه هذا الحق ولكن العلاج يكون بأن نعمله وننقحه وننوره.

ويرتبط بهذه القضية قضية الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية فالذين يؤمنون بأن الشعب قادر على اتخاذ القرار السليم والذين يؤكدون أن القرارات يجب أن لا تتخذ إلا بعد مناقشة مستفيضة يشارك فيها فتساعد على الوصول إلى سياسات برضاها الجميع فيشعرون بالتزامهم تجاهها ويرون أنه لا بد وأن يشارك الجميع في عملية صنع القرار ورسم السياسات عن طريق تطبيق ما يعرف بنظام الديمقراطية المباشرة.

في حين رأى البعض الآخر أنه مع استحالة تحقيق هذا في المجتمعات المعاصرة فإنه يمكن الاعتماد على الهيئات التمثيلية واعتبار أن موافقة هذه الهيئات على القرارات التشريعية والتنفيذية هو تعبير عن موافقة الشعب.

(25) نيبات، سامي (وآخرون) قاموس المصطلحات السياسية، ط1، ص6.

■ مفهوم الأثنية:

كلمة جديدة لم تدخل قاموس أوكسفورد قبل عام 1972 بينما برزت في قاموس وبستر لعام 1961، ولم تعرف طريقها إلى معظم القواميس قبل أواخر الستينات وأوائل السبعينات. أصل الكلمة لاتيني (إيثنيكوس Ethnicus) وتعني المجتمعات التي لم تدخل المسيحية بعد. والاستخدام الحديث للأثنية يستند على العلاقات الأولية المرتبطة بولادة الفرد في جماعة (Community) عرقية تتكلم لغة محددة أو حتى لهجة من لغة، وتتبع ممارسات دينية واجتماعية محددة". فالأثنية أساساً مرتبطة بصفات كاللهجة، العرق، اللون، الدين، العشيرة، المذهب، وقد عادت الكلمة لتحتل مكان الصدارة كمفهوم سياسي اجتماعي مهم نظراً للدور الذي بدأت تلعبه الأثنية في الحياة السياسية والاجتماعية منذ أواخر الستينات في المجتمعات الغربية. إذ بعد فترة طويلة من توقع علماء السياسة والاجتماع اندثار الأثنية أمام نمو المؤسسات الحديثة والطبقات بالمجتمعات الشرقية والغربية عادت الأثنية لتعبر عن نفسها على شكل حركات سياسية وحركات احتجاج. وقد شكلت الحركة السوداء في الولايات المتحدة، وحركة الكويبيك في كندا، وحركات أخرى شبيهة في الدول الأوروبية والعالم الثالث، بداية عودة الاهتمام بالظاهرة الأثنية كحدث مؤثر فاعل لا بد من فهم أسبابه وجذوره ومكوناته.

أطلق علماء الاجتماع والسياسة على الأثنية بصورتها السياسة الحديثة عدة مصطلحات منها "الوعي الأثني" "التأسيس الأثني" "الإدراك الأثني" و"الوطنية الأثني". وقد ميزوا بوضوح بين الأثنية كفئة عامة تضم مجموعة من الأفراد وبين التأسيس الأثني، أي تحول الفئة حركة سياسية قائمة على الصفات والعوامل الأثنية المشتركة. وعادة ما تهدف الأثنية المسيسة إلى المشاركة بالسلطة أو نيل حقوق مدنية وسياسية حرمتها منها أغلبية أو أقلية حاكمة، هذا إضافة للحركات الأثنية الساعية للحكم الذاتي أو الانفصال التام.

ويشهد العالم العربي في كافة أرجائه نمواً واضحاً ومميزاً للأثنية المسيسة. إذ لا تخلو دولة أو أقلية عربية من عناصر وتفاعلات الأثنية. فالأقباط في مصر، والطوائف المختلفة في لبنان، وكذلك الدروز، والشيعية والعلويون، والأكراد، والبربر، وغيرهم يشكلون أساساً مهماً لوجود اثني تتفاعل عبره عناصر الأثنية المسيسة. لهذا فدراسة الأثنية بالوطن العربي ومعرفة أسبابها الموضوعية، وتوفير حلول للمشكلات التي تعبر عنها، بعيداً عن الاضطهاد الثقافي وأساليب التذويب المفروضة عليها أحياناً، يشكل قاعدة أساسية لمواجهة احتمالات تفجرها وقيام القوى الخارجية الاستعمارية ودول الجوار باستغلالها.

■ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)

وهو أحد اتفاقيتين دوليتين كبيرتين حولتا الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى قواعد قانونية ملزمة. وقد أعدت لجنة حقوق الإنسان العهد (1954) ورفعته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي لم تتمكن من اعتماده سوى عام 1976. وبدأ نفاذ العهد في 3 يناير كانون ثان عام 1976، وذلك بعد ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين. وبلغ عدد الدول التي صدقت على العهد أو انضمت إليه حتى عام 1987 تسعين دولة من بينها عشر دول عربية.

ويؤكد العهد على حق الشعوب في تقرير المصير وعلى مبدأ المساواة وعدم التمييز. غير أن العهد يجيز للأقطار النامية، مع الاعتبار الكافي لحقوق الإنسان، ولاقتصادها الوطني، أن تقرر المدى الذي تضمن عنده الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في العمل والحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، والحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها، والحق في الإضراب، والحق في الضمان الاجتماعي، وحق الأسرة والأمهات والأطفال والمراهقين في أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة، والحق في مستوى معيشي كافٍ والحق في الصحة البدنية والعقلية، وحق كل فرد في الثقافة مع وجوب جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً بالمجان للجميع، وتيسير التعليم الثانوي والمهني والفني والتعليم العالي وأخيراً الحق في الحياة الثقافية.

وقد ورد النص في العهد على إمكان وضع القيود على الحقوق المعترف بها. يضاف إلى ذلك أن كل ما تتعهد به الدول الأطراف في العهد هو أن "تقوم منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين، باتخاذ الخطوات، خاصة الاقتصادية والفنية، ولأقصى ما تسمح به مواردها المتوافرة، من أجل التوصل تدريجياً لتحقيق الكامل للحقوق المعترف بها في الاتفاقية بكافة الطرق المناسبة بما في ذلك، على وجه الخصوص، سن القوانين". ولهذا فإن بعض الكتاب يرون أن العهد المذكور لا يخلق التزامات قانونية تتطلب تنفيذاً فورياً من الدول الأطراف، وكل ما يتضمنه هو أهداف أو برامج من المرغوب أن تسعى هذه الدول لبلوغها تدريجياً.

وتتظر "اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في التقارير التي تقدمها الدول الأطراف عن حالة تطبيق العهد فيها. غير أن قصر مهمة اللجنة على التقدم

باقتراحات وتوصيات ذات طابع عام، لا تدفع على التنازل بقيام الدول الأطراف بالوفاء بالتزاماتها بموجب العهد⁽²⁶⁾.

■ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)

هو أحد اتفاقيتين دوليتين كبيرتين حولتا الحقوق الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى قواعد قانونية ملزمة. وقد أعدت لجنة حقوق الإنسان العهد ورفعته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (1954)، التي لم تمكن من اعتماده إلا عام 1966، وبدأ نفاذه في 23 مارس آذار عام 1976 وذلك بعد الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثين. وبلغ عدد الدول التي صدقت على العهد وانضمت إليه حتى عام 1987 ستاً وثمانين دولة من بينها عشر دول عربية. وتتعهد الدول الأطراف في العهد "باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق".

كما يتوجب عليها "أن تكفل توافر سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في العهد، حتى ولو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية". وتشمل الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها الحق في الحياة وعدم الخضوع للتعذيب وعدم توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة، والحق في عدم إبعاد الأجنبي بشكل تعسفي، والحق في المساواة ومبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون، وحق كل إنسان في أن يعترف به كشخص أمام القانون وحرمة الحياة الخاصة، وحرية الفكر والضمير والدين وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي وفي إنشاء الجمعيات والنقابات والانضمام إليها ... الخ.

(26) Vierdage, E.W.: "The Legal Nature of Rights Granted by the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights" in Netherlands Yearbook of international Law, Vol. 9, 1978. Alston, P: "The United Nations Specialized Agencies and Implementation of the International Covenant on Economic Social and Cultural Rights" in: Columbia Journal of Transational Law, Vol. 18, 1979. Das, A.: "United Nations Institution and Procedures Founded on uman Rights and Fundamental Feedms" in: Vasak, K. and Alston, P. (eds.): The International Dimensions of Human Rights, (1982).

والواقع أن الحقوق التي يكرسها العهد مستوحاة في مجملها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن العهد، على خلاف الإعلان، جاء خلوًا من النص على الحق في الملكية والحق في اللجوء.

ويعترف العهد بإمكان وضع القيود على الحقوق التي يتضمنها شريطة أن يرد النص عليها في القانون، وأن تكون ضرورية لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين.

كما يجيز العهد للدول الأطراف الخروج على النص أو التحلل من الالتزامات التي يضعها على عاتقها في بعض الظروف الاستثنائية. ولكن العهد يتضمن بعض الضوابط لإعلان حالة الطوارئ في الدول الأطراف سواء من حيث دواعي إعلانها أو من حيث الحدود التي لا يجوز للدول أن تحيد عنها في ظل هذا الوضع. إذ يشترط العهد لذلك توافر عدد من الشروط الموضوعية والشكلية أهمها وجود حالة حرب أو خطر عام آخر يهدد حياة الأمة، فضلًا عن أنه لا بد أن تكون تدابير المخالفة في الحدود التي يقتضيها الوضع، وألا تتعارض مع الالتزامات الأخرى المقررة في القانون الدولي. ويحظر العهد المساس بعدد من حقوق الإنسان الأساسية، التي لا يباح الخروج عليها والتي يتعين مراعاتها في كل زمان ومكان، وفي وقت السلم وفي وقت الحرب على السواء. وهذه الحقوق هي الحق في الحياة، والحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة غير إنسانية أو مهيينة، وحظر الرق وعدم جواز حبس الإنسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدية وعدم رجعية القوانين الجزائية والحق في الاعتراف بالشخصية القانونية وفي حرية التفكير والضمير والدين.

وبموجب العهد تنشأ آلية دولية لمراقبة الامتثال الفعلي للحقوق المقررة في العهد. إذ تنظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقارير التي تعهدت الدول الأطراف بوضعها عن التدابير التي اتخذتها إعمالًا للحقوق المقررة في العهد، والعوامل والصعوبات التي تؤثر في تطبيقه. ويجوز للجنة أن تبدي أية ملاحظات أو تعليقات عامة. ومن الطبيعي أن هذه الملاحظات أو التعليقات غير ملزمة قانونًا للدول الأطراف. ومن بين مهام اللجنة كذلك تسوية المنازعات بين الدول الأطراف في العهد فيما يتعلق بتطبيق أحكامه، وذلك شريطة أن تكون هذه الدول قد اعترفت باختصاص اللجنة في هذا الشأن. والواقع المؤسف أن ثماني عشرة دولة فقط كانت قد أصدرت حتى عام 1985 الإعلان المنصوص عليه في هذا الشأن. وتخضع التبليغات لعدد من الإجراءات والشروط التي من شأنها أن تقلل من عددها إلى أكبر حد ممكن. وليس في وسع اللجنة سوى عرض مساعيها الحميدة على الدول الأطراف المعنية بغية التوصل إلى حل ودي

للمسألة. وفي حالة الوصول إلى حل تضع اللجنة تقريراً يتضمن بياناً موجزاً بالوقائع وبالحل الذي تم التوصل إليه!.

وتتأتى أهمية العهد من كونه أداة قانونية ملزمة للدول الأطراف. غير أنه يحد من هذه الأهمية عدم وجود آلية لتنفيذ أحكام العهد وعدم وجود جزاءات- باستثناء الرأي العام العالمي-، والطبيعة غير التنفيذية non-self execution nature لهذه الأحكام، وقابلية معظمها للتعليق أثناء حالة الطوارئ⁽²⁷⁾.

■ الفصل العنصري

الفصل أو العزل العنصري شكل من أشكال التمييز العنصري. غير أنه أكثر هذه الأشكال تطرفاً وبشاعة وبغضاً. وعلى حين يأخذ التمييز العنصري طابعاً مستتراً خفياً، يأخذ الفصل العنصري طابعاً مؤسسياً مكشوفاً ومعتزفاً به قانوناً. وقد اقترنت سياسة الفصل العنصري بمرحلة التوسع الاستعماري وكانت حاجة البيض أساساً إلى أيدي عاملة زهيدة التكاليف هي السبب الكافي وراء الفصل العنصري "الأبارتهايد".

والتمييز العنصري الذي تلجأ إليه الأنظمة العنصرية كالنظام العنصري في جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني في فلسطين هو جزء من سياسة الدولة، وبمعنى آخر فهو تمييز مؤسسي يقوم على نظرية التفوق العرقي وحرمان سكان البلاد الأصليين من أبسط حقوق الإنسان واستمرار سيطرة مجموعة عرقية من البشر على مجموعة أخرى وقهر هذه المجموعة منهجياً، واستدامة السيطرة عليها.

وتتلخص مظاهر الفصل العنصري "الأبارتهايد" التي ينتهجها النظام العنصري في جنوب أفريقيا فعلياً منذ عام 1910 وسياسة حكومية رسمية منذ عام 1948 في فصل السكان حسب العنصر بموجب قوانين مناطق الجماعات ووضع الأفارقة في مناطق تقتصر عليهم وتقييد حركتهم بمقتضى قوانين تصاريح المرور وفرض الإقامة الجبرية عليهم، والفصل الكامل في الخدمات العامة، ومنع غير البيض من الانخراط في الخدمة العسكرية وحرمانهم من المشاركة

(27) Decaux, Emmanuel: "La mise en vigueur du pacte International relative aux droits civils et politiques" in: R.G.D.I.P., Tome., 48, 1980. Mourgeon, J.: "Les pactes internationaux relatifs aux droits de l'homme" in: A.F.D.I., Vol.13, 1967. Henkin, Louis (ed.): The International Bill of Rights, The Covenant on Civil and Political Rights, (New York, Columbia University Press, 1981). U.N.: Human Rights, Status of International Instruments, (New York, 1987).

في الحياة السياسية وإقصائهم عن العديد من الأعمال والوظائف، وتوفير ظروف تعليم وإسكان متردية للغاية لهم. وتُمارس هذه السياسة في كل من جمهورية جنوب أفريقيا وفي مستعمراتها السابقة جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) مع ما يستتبعه ذلك من تفوق دائم للبيض على الأغلبية الساحقة من السكان غير البيض في كافة المجالات.

ولما كان الفصل العنصري يُعد شكلاً من أشكال التمييز العنصري، فهو محل حظر كافة الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. غير أن هناك اتفاقية دولية مخصصة لجريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1973 - قرار الجمعية العامة 3068 (2-28) ودخلت حيز التنفيذ في 18 يوليو تموز سنة 1976. وقد بلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية حتى عام 1987 ستاً وثمانين دولة من الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث أساساً.

وبموجب الاتفاقية يعد الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية. وتشمل هذه الجريمة عدة أفعال لا إنسانية، ترتكب لغرض إقامة واستدامة هيمنة فئة أو فئات عنصرية عمداً، لظروف معيشية يقصد منها أن تقضي بها إلى الهلاك الجسدي كلياً أو جزئياً، واتخاذ أية تدابير يقصد بها منع فئة أو فئات عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد أو تهدف إلى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية وحظر الزواج فيما بين الأشخاص المنتسبين إلى فئات عنصرية وغيرها.

وقد تعهدت الدول الأطراف في الاتفاقية بتجريم المنظمات والمؤسسات والأشخاص الذين يرتكبون جريمة الفصل العنصري، واتخاذ التدابير التشريعية وغيرها لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

وأدانت الجمعية العامة مراراً سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وفي محاولة منها لعزل النظام العنصري الحاكم فيها، كثيراً ما دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية وغيرها من العلاقات الرسمية مع النظام المذكور والامتناع عن إقامة مثل هذه العلاقات. كما دعت مراراً إلى حظر تصدير الأسلحة إلى جنوب أفريقيا وإنهاء جميع أشكال التعاون الاقتصادي معها، وإلى تقديم المساعدات إلى حركتي التحرير في جنوب أفريقيا، المعترف بهما مثل منظمة الوحدة الأفريقية (المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الوحدوي الأفريقي لآزانيا) ووقف القيام بأي استثمارات في جنوب أفريقيا وتقديم القروض المالية لها. كما أدانت الجمعية في العديد من القرارات التعاون بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني.

ومن جانبه طلب مجلس الأمن إلى جميع الدول أن تمتنع عن بيع وشحن الأسلحة والذخيرة من جميع الأنواع والمركبات العسكرية إلى جنوب أفريقيا. كما فرض المجلس حظراً إلزامياً على التعاون العسكري مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا. وعلى الصعيد الدولي خضعت جنوب أفريقيا لبعض القيود على مشاركتها في أنشطة المنظمات الدولية⁽²⁸⁾.

(28) Raoul, M.: Déclaration Universelle des droits de l'homme et réalités Sud-Africaine, UNESCO, 1963. Van Der Vyver, I.D.: "Human Rights Aspects of the Dual System applying to Blacks in South Africa" in: Comparative and International Journal of Southern Africa, Vol. 15, 1982. Richardson, H.J.: "Self-Determination, International Law and the South African Bantustan Policy" in: Columbia Journal of Transnational Law, Vol. 17, 1978.

الفصل الأول
الفلستينيون بين الصهيونية
ودولة إسرائيل

المبحث الأول: فلسطين في الرؤى الصهيونية
المبحث الثاني: دولة يهودية ديمقراطية (للإهود فقط)

يكاد يجمع أغلب مؤدجي الحركة الصهيونية، رغم الأطياف التي تميز بعضهم عن بعض، أن "التاريخ اليهودي" يخضع لغائية مسبقة، فلا شغل للتاريخ إلا أنه يعيد نفسه عبر "وقائع" و"أحداث" لتحقيق غاية، هي في الأصل قابضة في عقل آله، قبل أن يجري التاريخ ويصبح تاريخاً .. فليس التاريخ وعندهم - إلا موظفاً صغيراً لدى وعد الهي، غاية التاريخ القصوى أن يحققه وإذا ما تحققت فكرة الوعد الإلهي حاز التاريخ على اكتماله. والوعد الإلهي أرضاً موعودة بمشيئة الية. لقد تحقق الوعد الإلهي في لحظة غارقة في القدم، لكن "الايغار" قد عاندوا الإرادة الإلهية وسظروا تاريخاً آخر للأرض الموعودة (فلسطين)، تاريخاً يمتد من القرن السادس قبل الميلاد حتى القرن العشرين الميلادي. أن ستة وعشرين قرناً من الزمان لهو زمان زائف، بشعوبه ووقائعه وحضارته لا لشيء إلا أنه تاريخ آخر.

ووجود الآخر في الأرض الموعودة وجود مؤقت. وإذا كان وجود الآخر نفياً "لليهودي" فإنه في الوقت نفسه، قد ولد فكرة الحنين إلى الأرض الموعودة. وهي الفكرة التي يقول الصهيوني، عنها، أنها قد رافقت اليهودي عبر تاريخه الطويل وستقوم بدور المحرك لتاريخه، وحالت بينه وبين الاندماج مع من عاش بين ظهرانيهم.

إن الاضطهاد الذي مورس على اليهود في أوروبا، كان يُنظر إليه اليهود بوصفة "ولادة الخلاص" فكل تغيير في الوضع السياسي القائم كان يمكن أن يعني بداية النداء، لذا أيقظت الحروب الصليبية والغزو المغولي وفتح القسطنطينية أملاً مداره أرض (إسرائيل) ثم جاءت ضربة بالغة القسوة حلت باليهود وهي طردهم من اسبانيا (الأندلس) عام 1492، أدى هذا إلى نهضة روحية، فتركز العديد من اليهود في فلسطين وأوحى هذا الأمر بأن الخلاص قد اقترب، لذا قامت محاولة لإعطاء وضع الأمة الديني طابع القداسة بالعودة إلى الرسم الكهنوتي في الأرض المقدسة.

وفي القرن التاسع عشر، ظهرت الصيغة الجديدة لعودتهم إلى أرض إسرائيل (فلسطين) - ألا وهي الصهيونية كحركة سياسية تهدف لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

المبحث الأول

فلسطين في الرؤى الصهيونية

يأتي هذا المبحث ليلقي الضوء على الدعاية الصهيونية بشأن فلسطين أرضاً وشعباً، وكيف استطاعت الصهيونية التي نشأت كحركة سياسية حديثة بزعامة الصحافي اليهودي (ثيودور هرتسل) في أوروبا أن تقنع الأوروبيين آنذاك بأن فلسطين أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض وكيف أن قيام دولة لليهود في أرض فلسطين سيساعد في حل "المسألة اليهودية". ويتناول هذا المبحث أيضاً حالة التطابق بين الصهيونية والإمبريالية وخاصة الإمبريالية "العصرية" التي نشأت عام 1870.

وكيف أن الصهيونية الأوائل اقتبسوا من الأجواء الأوروبية التي نشأوا فيها فلسفة الفكر الإمبريالي وأسلوبه وموقفه من الأقطار والمناطق الشرقية.

أولاً: الدعاية الصهيونية (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض)

تنتسب الدعوى القائلة بأن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض إلى لورد شافتسبري (1805-1885) وهو من الشخصيات الإنجليزية البارزة في القرن التاسع عشر وقد كان أخاً لزوج رئيس الوزراء (المرستون) الذي كان يثق بمشورته، كما كان رئيس حزب الإنجليبين الذين كانوا يحاولون تنصير اليهود، كما هو الحال بالنسبة للإنجليبين الصهاينة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت وجهة نظره تقول إن اليهود هم جنس من الغرباء المتعجرفين، سود القلوب، المنغمسين في الانحطاط الخلقي والعناد والجهل بالإنجيل وكان يدعو إلى توطينهم في فلسطين باعتبار فلسطين هي الأرض القديمة للشعب القديم.

أما صديقه الدبلوماسي الإنجليزي (سير لورانس أوليغانت) فكان لديه مشروع الخاص بتوطين اليهود في فلسطين على حساب سكانها العرب بعد التضحية بهم، إذ كان يرى أن العرب في فلسطين ينقسمون إلى بدو وفلاحين، واقترح آنذاك طرد البدو ووضع الفلاحين في معسكرات مثل معسكرات الهنود في كندا⁽¹⁾.

(11) آراء شافتسبري وأوليغات، المسيري، عبد الوهاب "الحركة الصهيونية ومشروعها السياسي"، ضمن المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير جواد الحمد، الطبعة الثانية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص 120-123.

والفكر الصهيوني نشأ في أحضان الفكر الاستعماري العالمي واستمد منه مقوماته الأساسية إمكانية نظرة الصهيونية إلى عرب فلسطين امتداداً عضوياً لنظرة قوى الاستعمار القديم إلى (الشعوب المستهدفة باستعمارها)، فقامت على أساسين يكمل أحدهما الآخر: عدم الاعتراف بالفلسطينيين شعباً كبقية شعوب العالم وضرورة إفراغ فلسطين منهم كشرط لإقامة الدولة اليهودية فيها وهو ما بات يعرف بالترحيل الإجباري أو القسري [الترانسفير].

وقد رسم الزعيم الصهيوني (دافيد بن غوريون) وهو أول رئيس لحكومة إسرائيل بعد قيامها رسم صورة واضحة لإنكار وجود الفلسطينيين كشعب في أرض فلسطين ولنفي كيانهم الوطني.

بدأ ذلك بشكل مقتضب في خطاب له في اجتماع للجنة العمل الصهيوني، عقد في خريف 1936 قال فيه (إنني لا أعتزف بالعرب عرب فلسطين كشعب) إلا أنه توسع في عرض فكرته هذه في شهادته أمام لجنة التحقيق الملكية البريطانية في العام 1937 (لجنة بيل) مدعياً أن اليهود هم المجموعة "القومية" الحقيقية الوحيدة التي ظهرت للعيان داخل حدود فلسطين وباستثناء اليهود الذين باعتبارهم شعباً لهم حقوق تاريخية كاملة في فلسطين، فلا يوجد شعب آخر هناك يعتبر البلاد وطناً له⁽²⁾.

ويمثل هذا الوضوح عن النفي الوجودي للفلسطينيين كشعب تحدثت أيضاً جولدا مائير، من رؤساء حكومة إسرائيل قائلة بفظاظتها المعهودة: "ليس هناك شعب فلسطيني" ولم يكن الأمر أننا جننا وأخرجناهم من الديار واغتصبنا أرضهم، فلا وجود لهم أصلاً⁽³⁾.

أما نظرية (الترانسفير) فكان أول من أسس لها من الصهاينة، (ثيودور هرتسل) زعيم الحركة الصهيونية السياسية، ورئيس المؤتمر الصهيوني الأول (بازل سويسرا) 1897، فرسم لها صورة واضحة في كلامه بمذكراته عن نزع الصفة العربية عن فلسطين de-Arabization

* دافيد بن - غوريون. سياسي، من مؤسسي دولة إسرائيل ولد في بولندا سنة 1886 وهاجر إلى فلسطين سنة 1906 وتوفي في إسرائيل سنة 1973.

كان من المبادرين إلى تأسيس الحزب الصهيوني الاشتراكي (أحدوت هفعودا). وحدة العمل، سنة 1919 ومن مؤسسي الهستدروت (النقابة العامة للعمال اليهود) منذ سنة 1942 وحتى سنة 1948 قاد النشاط العسكري والسياسي والدبلوماسي الذي أدى إلى قيام دولة إسرائيل، وكان أول رئيس لحكومتها.

(2) Lan Lustick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority (Austin: The University of Texas, 1982) pp. 34, 35.

(3) مائير، جولدا، في تصريح لصحيفة صاندي تميز (15 حزيران 1969) أورد روحية جارودي، ص 223.

من خلال عملية منهجية تقوم على نزع ملكية الأرض من العرب داخل فلسطين وتهجيرهم بالحيلة والدهاء وبعد ذلك بالقوة العسكرية⁽⁴⁾.

ولم تحذِ القيادات الصهيونية بعد (هرتسل) عن نظرية (الترانسفير)، بل احتلت مكانة مركزية في نظرتهم إلى مصير الفلسطينيين، فقد دعا إليه، أي إلى موضوع الترانسفير كل من (البارون إدموند دو روتشيلد) الذي وُجِّه إليه وعد بلفور و(جابوتسكي) الداعية الصهيوني المعروف ومؤسس المنظمة الصهيونية الحديثة سنة 1929.

و(مناحيم أوسشكين) رئيس الصندوق القومي اليهودي و(مناحيم وايزمن) الزعيم الصهيوني البارز و(إدوارد نورمان) العضو الأميركي في الوكالة اليهودية الموسعة سنة 1934⁽⁵⁾.

ومن أوضح الكلام الذي قيل في (الترانسفير) ذلك الذي كتبه سنة 1940 (يوسف فيتز) مدير الصندوق القومي اليهودي قائلاً: "ينبغي أن يكون واضحاً بالنسبة لنا أنه لا مكان لشعبين في هذا البلد (فلسطين) فإن غادره العرب فسوف يكون كافياً لنا ... وليست هناك وسيلة أخرى غير ترحيلهم جميعاً، فلا يبقى لهم أثر في مدينة أو قرية ويجب أن نوضح (لروزفلت)، الرئيس الأمريكي ولقادة الدول الصديقة بأن أرض إسرائيل لن تكون صغيرة إذا ما غادرها العرب جميعاً وإذا ما اتسعت الحدود إلى الشمال على طول نهر الليطاني، وإلى الشرق باتجاه مرتفعات الجولان"⁽⁶⁾.

على الرغم من الإدراك الكامل لحقيقة أن النظرية الصهيونية التي تقوم على ثنائية إنكار صفة الشعب عن الفلسطينيين وترحيلهم من ديارهم كانت قد ولدت من رحم فكر الاستعمار القديم في القرن التاسع عشر، حيث تجد لها أيضاً جذوراً أيديولوجية معمقة في التراث الديني اليهودي المؤسس على الخرافة التوراتية التي أنتجت، من جملة ما أنتجت، العهد أو الميثاق الذي قطعه الرب مع أبرام، كما أنتجت قولاً لرب موسى "أرسل هييتي أمامك وأزعج جميع الشعوب الذين تأتي عليهم، وأعطيك جميع أعدائك مدبرين وأرسل أمامك الزنابير، فتطرد الحويين والكنعانيين

(4) The Complete Diaries of Reodor herzl, Edited by Rapael Parai and translated by Harry Zohn (New York, Herzl Press and Thomas Yoseloff 1960) Vol. I, pp. 88-89.

* أنظر: ملحق رقم (B/A/7) العمليات العسكرية الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين عام 1947-1948.

(5) الخالدي، وليد، بناء الدولة اليهودية 1897-1948، الأداة العسكرية، في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 39 (صيف 1999)، ص 67.

(6) جارودي، روضة مرجع سابق، ص 234، نقلاً عن مذكرات يوسف فيتز.

والحيثيين من أمامك لا أطردهم من أمامك في سنة واحدة لئلا تصير الأرض خربة فتكثر عليك وحوش البرية، قليلاً قليلاً أطردهم من أمامك إلى أن تثمر وتملك الأرض»⁽⁷⁾.

وقد كانت مثل هذه التوراتيات ضرورية لتوفير القاعدة الأيديولوجية لمبدأ إنكار وجود الفلسطينيين كشعب، ومن ثم تسويغ ترحيلهم عن بلادهم، أو إبادةهم، ما دام ذلك هو ما أمر به الله (الرب).

أن الانفصال الواقعي بين الأرض والتاريخ يزول عبر الترابط بين الأرض والتوراة، وفي هذه النقطة لا يختلف الصهيوني العلماني عن الصهيوني المتدين. الأرض الموجودة في التوراة توحد اليهود من أجل العمل للعودة إليها، لأن "ليس لليهودي في أرض الشتات وجود حقيقي"⁽⁸⁾. وفي العودة تتحقق وحدة التاريخ والجغرافيا، ولكن الأرض الموعودة مسكونة بشعب آخر، هنا لا تكمن مشكلة في وجهة نظر الصهيونية لأن التوراة قالت كلمتها، لم يكن الأمر يحتاج إلا إلى جملة واحدة "الآخر غير موجود". وأن أرض فلسطين خالية حتى من وجود الفلسطيني، حتى في الوقت الذي بدأ فيه الفلسطيني يكافح ظل نفي الفلسطيني قائماً.

وقبل ما يزيد عن قرن من الزمان في 2/تموز/يوليو 1899، وفي عربة قطار متجهة من باريس إلى فرانكفورت، أتكا صحفي يهودي بارز من فينا إلى المسند ونظر خارجاً إلى المشهد الأوروبي الشمالي، وبدأ يكتب أوائل أسطر رواية تجري أحداثها في فلسطين حيث كان أمضى عشرة أيام لا غير خلال الخريف الماضي (26 تشرين الأول / أكتوبر - 4 تشرين الثاني نوفمبر)⁽⁹⁾.

وقد نشر هذه الرواية عام (1902) واليوم يعرف هذا الصحفي بـ(ثيودور هيرتسل) كأبرز شخصية في الحركة الصهيونية، وتوصل هذا الرجل ذو المهارات السياسية والدبلوماسية الفريدة إلى النجاح في عقد أول مؤتمر صهيوني، وبذل جهوداً حثيثة لضمان تأييد القوى العظمى لإنشاء دولة يهودية في فلسطين.

ضمن هذه الرواية يصور (هيرتسل) فلسطين بصورتين قبل الاستعمار اليهودي وبعده، هما أبرز سمات هذه الرواية، خلال الزيارة الأولى التي تصفها الرواية والتي وضعت في سنة 1901 يرسم (هيرتسل) صورة للمدن الفلسطينية بأنها أشبه بحظائر الحيوانات، وتمثل يافا في

(7) سفر الخروج، ص 23-27.

(8) الفكرة الصهيونية والنصوص الأساسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1970.

(9) Complete Diaries ,ed. Raphael, rrans. Harry Zohn (New York:Herzl Press and

.ThomasYoseloff,1960)p,3

عيني راويته مشهد "الانحطاط الأقصى". فالأزقة قذرة ومهملة ومملوءة بالروائح الكريهة والبؤس منتشر في كل مكان بأسمال الشرق البراقة البالية، أتراك فقراء، عرب قذرون، يهود جبناء ينكاسلون هنا وهناك. كالمسولين بلا أمل.

أما ريف فلسطين فهو مشهد غير مستثنى من القفار الخالية والرمال والمستنقعات، سكان القرى العربية الضاربة إلى السواد يبدون كقطاع الطرق، وأولادهم العراة يلعبون في الأزقة القذرة.

أما هضاب اليهودية المجردة من الغابات ومنحدراتها العادية وأوديتها الصخرية الشاحبة فشواهد على إهمال سكانها الأصليين.

ويقول هيرتسل أن وجود السكان العرب كان السبب في جعل البلد هذا أي (فلسطين) فقيراً، إن غياب أو إبعاد هؤلاء العرب عن فلسطين هو بمثابة إعادة اعتبار لهذا البلد، ويبدو هذا بأجلى مثال في القدس، حيث طرد السكان المحليون من المدينة القديمة. هي خطة يأتي هيرتسل على ذكرها في يومياته أيضاً⁽¹⁰⁾. ونفهم من وصف حيفا أن العرب ما زالوا يعيشون في فلسطين لكنهم موجودون فيها كوجود الصينيين والفرس لا بما هم سكان أصليون، وإنما باعتبارهم أقلية من جملة أقليات أخرى. ومن دواعي السخرية إذا أن نجد هيرتسل يضع أشنع تباين بين فلسطين ما قبل الصهيونية وما بعدها على لسان الشخصية العربية الوحيدة وهو شرقي متزلف يُدعى (رشيد بك)، ففي أحد المشاهد يتساءل الشخصية التي استخدمها (هيرتسل) في روايته واسمها (كينفر كورت) تتساءل: هل سكان فلسطين الأقدم عهداً تدهورت أحوالهم جراء الهجرة اليهودية وهل اضطروا إلى مغادرة البلد على الرغم من أن بعض الأفراد المتفرقين كانوا من المستفيدين. يستبعد (رشيد) مسألة الطرد ويقول (كانت نعمة كبيرة علينا جميعاً) ويضيف أن أولئك الذين لم يكن لهم شيء يبدؤون منه هم الذين استفادوا بلا شك، ثم يمضي مفسراً أن لا شيء كان أتسع حالاً من قرية عربية في أواخر القرن التاسع عشر، وأن أكواخ الفلاحين كانت لا تصلح لأن تكون زرائب قبل وصول اليهود وتذكر أقوال رشيد بالوصف المتقدم للريف الفلسطيني وتستعمل شهادة أدلى بها السكان الأصليون عن كون المشروع الصهيوني مبرراً خلقياً⁽¹¹⁾.

(10) يقول هيرتسل في يومياته أنه ينوي تطهير، ص746 (المدينة القديمة) ويتحدث أيضاً عن تنظيفها (ص757) أما كون هذه كنايةات عن طرد السكان المحليين فيبين من اعترافه الصريح أنه سوف (أفرغ أوكار القذارة أفضى عليها... وانقل البازرات إلى مكان آخر) ص(746).

(11) الخالدي، محمد علي، يوتوبيا أم تبشير صهيوني، مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء، ربيع 2001، العدد

وعلى الرغم من دلائل لا تتكر على أن معظم أهل البلاد الأصليين قد طرد، فإن الكاتب الإسرائيلي (شلومو أمينيزي) يعتبر أن رواية هيرتسل هذه تظهر "تسامحه وإنسانيته العالمية الشاملة" المميزة لنظرته الأوروبية الوسطى ورؤيته الصائبة للحقوق المدنية بما هي متعلقة بالفلسطينيين العرب، ثم يعترف بأن الصهيونية بشكل عام وهرتسل بشكل خاص قد أغفل فيما يبدو إمكانية نشوء حركة وطنية في صفوف السكان العرب رداً على الهجرة اليهودية ومحاولات الصهيونية، تحويل البلد إلى وطن قومي لليهود⁽¹²⁾.

لكن (أفينيزي) لا يتساءل كيف تمكن مؤسسو المجتمع الجديد من بسط سيطرتهم على البلد وماذا حل بالفلسطينيين العرب الذين كانوا عند منقلب القرن أكثرية السكان الساحقة.

ثانياً: الصهيونية والإمبريالية:

نشأت الصهيونية كحركة سياسية في أوروبا وكانت تهدف إقامة دولة لليهود، واشتقت الصهيونية من اسم (جبل صهيون) في القدس أبان حكم سيدنا (داود) عليه السلام، حيث بنى قصره هناك بعد انتقاله من حيرون (الخليل) في القرن الحادي عشر قبل الميلاد.

وقد ارتبطت الحركة الصهيونية الحديثة بشخصية اليهودي -النمساوي (هرتسل) الذي يعد الداعية الأول للفكر الصهيوني الحديث والمعاصر، الذي تقوم على أفكاره الحركة الصهيونية في العالم.

الصهيونية هي من الناحية النظرية كما يقول المفكر الفلسطيني (إدوارد سعيد) صورة متكررة للإمبريالية الأوروبية وإن كانت متدنية عنها⁽¹³⁾.

على أن الإمبريالية اكتسبت في غضون القرن التاسع عشر شكلاً جديداً قوياً وخصاً، وفي غضون هذا القرن بالذات من تاريخ الحضارة الفكرية الأوروبية نجد جذوراً مشتركة للإمبريالية والصهيونية، وهي جذور سبقت ظهور (هرتسل) وبداية حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر نفسه.

وأود هنا أن أبين بشيء من الإيجاز، الجذور الفكرية للإمبريالية والصهيونية لأنني أعتقد أننا، بوصفنا لهاتين الحركتين كليتهما سنعرف على نحو كافٍ وبطريقة منهجية تاريخ الاضطهاد السياسي والثقافي والاجتماعي لشعوب دول العالم الثالث ومن بينهم العرب.

(12) Schlomo Avineri, The making of Modern Zionism: Intellectual Origins of the Jewish state. (London: Weidenfeld. Nicolson, 1981), p.99.

(13) سعيد، إدوارد ، (جامعة كولومبيا-نيويورك)، مقال صادر عن جريدة الحياة اللندنية عام 1999م.

الواقع الذي أرجو أن أتمكن من إثباته هو أن الصهيونية والامبريالية متصلتان معاً تعتمد الواحدة منهما على الأخرى. صحيح أن لكل طريقتها الخاصة ولكن كليتهما تقع في صميم الحضارة الغربية من ناحية فكرية أو سياسية. وكليتهما تمثلان إرادة سياسية وعلمية تهدف إلى السيطرة على ما يعرف بالشعوب الملونة وغير الأوروبية أو دول وشعوب العالم الثالث.

الحقيقة أن تاريخ نشوء الامبريالية العصرية* التي منها تنفرع الصهيونية يعود إلى ما قبل العام 1870 وهو العام الذي حدده كل من (هوبسبون وارندت) لبدء الامبريالية العصرية⁽¹⁴⁾.

ولكن جذور هذه الحركة تمتد إلى مطلع القرن التاسع عشر حين بدأت الدول الأوروبية الكبرى تضم أقاليم واسعة إليها حينذاك.

إن الامبريالية فلسفة سياسية هدفها التوسع الإقليمي وإضفاء الشرعية على هذا التوسع، ولكن الفرق بين إمبريالية القرن التاسع عشر (الإمبريالية العصرية) من جهة وبين الإمبرياليات السابقة من جهة أخرى هو أن امبريالية القرن التاسع عشر مبنية على تصور واقعي فعال شبه علمي ومنهجي بحيث يمكن القول بأن تاريخ الإمبريالية هو تاريخ استخدام العلم الحديث.

وفي السبعينات من القرن التاسع عشر قامت حملة واسعة في أوروبا لاقتسام الأراضي في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وأصبح العلم في خدمة الرجل الأبيض كتبرير الامبريالية والاستيطان وتشريد السكان الأصليين، مما أدى إلى كوارث يكاد العقل لا يتصورها العقل ولقد بلغ الأمر إلى حد أصبح معه الاعتقاد السائد لدى الأوروبيين الذين كانوا لا ينفكون عن تسخير العلم لأغراضهم وأهوائهم*، أن العناصر السوداء والصفراء والسمراء والحمراء ليست من بني

* أن الامبريالية الحديثة (العصرية) هي جماع تام لعناصر ليست كلها ذات ثقل واحد، يمكن تتبعها زمنياً عبر كل حقبة من حقب التاريخ وربما كانت أسبابها في نهاية المطاف، إلى جانب الحروب كامن في التواترات المقلقة لمجتمعات شوحتها الانقسامات الطبيعية بانعكاساتها في أفكار مشوهة في عقول الرجال (البشر) أكثر مما هي كامن في حاجات مادية ملموسة.

V. G. Kiernan, *Marxism and Imperialism* (New York: St. Martin's Press, 1974) p.111.

(14) Edward W. Said, *Culture and Imperialism*, Alfred A. Knopf, Inc, New York, 1993
Chatto and Windus, London. pp 57, 78, 79.

نقله إلى العربية وقدم له كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت - لبنان، طبعة أولى، 1997م.

* ضمن موضوع اقتسام الأراضي من قبل القوى الإمبريالية الغربية - انظر:

Harry Magdoff, *Imperialism: From the Colonial Age to the Present* (New York: Monthly Review, 1978) pp 29 and 35.

الانسان وهكذا وجد الرجل الأبيض تبريرات علمية لمصادرة أراضي هذه الفئات من الناس وإضفاء الشرعية على هذه المصادرة وكان منظرو الامبريالية يعلنون أن الامبريالية ليست غزوا لأراضي المتخلفين ومناطقهم بل هي كذلك، نظام لإزالة العناصر غير الصالحة للحياة، أي العناصر الملونة. وفي عام 1908 قال اللورد (كرومو) أن الشعوب التي أخضعها الرجل الأبيض يجب أن تحكم أي ينبغي أن لا تترك وشأنها. كل هذا كان يجري باسم العلم والحضارة والكفاية العقلانية⁽¹⁵⁾.

وبالمثل قال الشاعر الفرنسي (لا مرتين) عندما كان يزور فلسطين وسوريا عام 1833 إنه شاهد ألوفا من القرى والناس ومع ذلك ففي إمكانه أن يصرح أنه زار أرضاً بدون شعب وإقليماً بدون حدود ومجتمعات غير حقيقية.

وإذا ما أردنا أن نبين الخصائص الرئيسية لاستعمار الرجل الأبيض، فهي كما يلي:

أولاً: التوسع الإقليمي.

ثانياً: إرادة الهيمنة على المجتمعات الأخرى.

ثالثاً: تصنيف الكائنات الطبيعية والبشرية بطريقة منهجية علمية إلى صنوف متميز بعضها عن بعض.

رابعاً: إضفاء شرعية وستار علمي منطقي وإنساني على جميع هذه الأفكار والمفاهيم.

والحقيقة أنه يمكن أن يقال عن الصهيونية إنها رد فعل لمعظم التصنيفات التي تقدم ذكرها والتي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر، سواء منها ما كان يعتمد على اللغة أو العرق أو التركيب البيولوجي أو الاجتماعي للإنسان. فقد كان الساميون، أي الناطقون بلغات سامية مثل العربية والعبرية والأمهدية، يعتبرون بموجب معظم تلك التصنيفات عناصر والصحيح أن الصهيونية نشأت كرد فعل لما يسمى حركة اللاسامية واتخذت شكل روايات دراماتيكية غريبة ومصطنعة كما حدث في قضية (درايفوس) الشهيرة⁽¹⁶⁾.

(15) سعيد، إدورد، مقال نشر في كتاب مقالات حول الصهيونية، ص 134-135، وصادر عن جريدة الحياة اللندنية، 1999م.

(16) درايفوس هو ضابط يهودي في الجيش الفرنسي اتهم بالخيانة لأنه أسر من قبل الألمان ومن ثم تم الإفراج عنه، وقد دافع عنه المحامي والأديب (اميل توما) حيث أنه اتهم الحكومة الفرنسية بـ اللاسامية.

ومن الصحيح أيضاً أن الصهيونيين الأوائل اقتبسوا من الأجواء الأوروبية التي نشأوا فيها فلسفة الفكر الإمبريالي وأسلوبه وموقفه من الأقطار والمناطق الشرقية ومعروف أن الكثير من رجال الأعمال ورؤوس الأموال اليهودية مثل (البارون هيرش) و(آل روتشلد)⁽¹⁷⁾ كانوا في طليعة القائمين بتمويل المشاريع الاستعمارية حتى قبل ظهور الصهيونية ولقد صيغ المشروع الصهيوني بشأن فلسطين على غرار الأساليب ذاتها التي انتهجها البريطانيون والفرنسيون والألمان والأمريكان والروس في مشاريعهم الرامية إلى الهيمنة والتوسع الإقليمي.

وتوجهت الدفعة الأولى من الصهاينة إلى فلسطين بالروح نفسها التي كان الأوروبيين يتوجهون بها إلى الأقطار والمناطق الجغرافية التي كانوا يعتبرونها خالية من السكان ومن عوامل الحضارة.

أما السكان العرب فقد اعتبرتهم الحركة الصهيونية متخلفين وغير موجودين خاصة العرب الذين يقطنون فلسطين. أما الحقوق اليهودية في فلسطين فقد صيغت بلغة قانونية أو حتى غبية على غرار ما كانت تفعله الدول الاستعمارية الأوروبية في مستعمراتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا⁽¹⁸⁾.

ولعل العمل المأساوي الذي ابتليت به الصهيونية يكمن في أنها ولدت في أجواء الاضطهاد الأوروبي لليهود بل في أجواء كانت تعتبر اضطهاد اليهود جزءاً من الاضطهاد الأوروبي للشعوب السوداء والصفراء والسمراء والحمراء، ومع ذلك فقد آثرت أن تتحالف لا مع المضطهدين مثلها بل مع مضطهديها بالذات.

(17) البارون (مورنس دي هيرش) الماني من أصل يهودي، أنشأ الجمعية اليهودية للاستيطان سنة 1891م في لندن، لخدمة الاستيطان في الأرجنتين والهجرة من أوروبا الغربية إلى أمريكا الشمالية وفلسطين وقد أنشاء أول مستوطنة صهيونية في فلسطين عام 1878م (بتاح تكفا) أما البارون (أدموند دي روتشليد) يهودي ينتمي إلى عائلة من المصرفيين ورجال أعمال لها فروع في فرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول وقد تولى الإشراف والإنفاق على المستعمرات اليهودية في فلسطين ما بين 1886م وسنة 1896م.

المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني / الهيئة العامة للاستعلامات www.nakba.sis.gov.ps

(18) ليست الإمبريالية وليس الاستعمار مجرد فعل بسيط من أفعال التراكم والاكتساب فكل منها مدعم ومعزز بل وربما كان أيضاً مفروضاً، من قِبل تشكيلات عقائدية مهيبية تشمل مفاهيم فحواها أن بعض البقاع والشعوب تتطلب وتتضرع أن تخضع للسيطرة، إضافة إلى أشكال من المعرفة للسيطرة، إضافة إلى أشكال من المعرفة للسيطرة، إضافة إلى أشكال من المعرفة متواجشة مع السيطرة: وأن مفردات الثقافة الإمبريالية العريقة في القرن التاسع عشر لتحفل بالفاظ وتصورات مثل 'دوني' أعراق تابعة محكومة، شعوب خاضعة تبعية، المرجع السابق، ص 80، 81.

وهكذا نجد أن مفهوم أرض فلسطين الخالية من السكان في نظر اليهود مطابق بالضبط لنظرية (ويستليك) في المناطق الخالية من السكان. أما مفهوم العمل والعمال اليهود ومفهوم الجيب الأوروبي المتميز والمنفصل في آسيا فإنه مماثل كذلك بالضبط لمقولات (ليوبولد دي سوسر) بشأن ضرورة عزل المجتمعات الأوروبية عن المجتمعات المحلية في المناطق الجديدة المحتلة وأهم من ذلك كله هو ذلك المفهوم العدواني، مفهوم (العنصر) اليهودي المستمد لا من اضطهاد اليهود في أوروبا وحسب بل كذلك من المفاهيم العنصرية التي تحدث عنها أمثال غوبينو وستيوارت تشمبرلين ورينان.

هكذا فإننا حين نتحدث عن الصهيونية والإمبريالية* نكون كمن يتحدث عن مجموعة من الأفكار التي تنتمي لأسرة فكرية واحدة منبثقة من البذور نفسها.

* تعني الإمبريالية، كما استخدمها (إدوارد سعيد) في كتابه 'الثقافة والإمبريالية' الممارسة والنظرية، ووجهات النظر التي يملكها مركز حوضري مسيطر يحكم بقعة من الأرض قسوة؛ أما الاستعمار (colonialism) الذي هو دائماً تقريباً من عقابيل الإمبريالية، فهو زرع مستوطنات في بقاع من الأرض قسوة، من كتاب الثقافة والإمبريالية* - مرجع سابق، ص 80.

المبحث الثاني

دولة يهودية وديمقراطية

(دولة اليهود فقط)

يتناول هذا المبحث كيفية العلاقة بين الدين اليهودي كمرتكز من مرتكزات الصهيونية وحالة القومية اليهودية وكيف أن دولة إسرائيل سعت منذ إقامتها على أن لا تفصل بين الدين والقومية والديمقراطية بما أن الديمقراطية هي البوصلة لجميع يهود العالم من أجل التجمع في فلسطين.

وأيضاً يتناول هذا المبحث الحجج الدينية والتاريخية لليهود وللحركة الصهيونية بأرض فلسطين ومفهوم يهودية الدولة عرفياً وقانونياً ومفهوم ديمقراطية الدولة وكيف أن هذه الديمقراطية حكرًا على اليهود فقط.

أولاً: يهودية وديمقراطية الدولة كتعريف ووظيفة:

تبين وثيقة إعلان إقامة الدولة العبرية أن إسرائيل دولة يهودية مفتوحة لليهود المقيمين فيها وبأي مكان آخر في العالم، وتم تجسيد مبدأ (يهودية وديمقراطية الدولة) ضمن قانون العودة لسنة 1950 وقانون الجنسية لسنة 1952.

المصطلحان في مبدأ (دولة يهودية وديمقراطية) متناقضان فإذا تم تفسير مصطلح "دولة يهودية" على أساس أن إسرائيل هي دولة دين يهودي، فستظهر مشكلة جديدة فيما يتعلق بحقوق من هم من غير اليهود، لأن اليهودية تقوم بالتفريق بين أتباعها وباقي الشعوب، ويتعلق الأمر الأساسي بكيفية تفسير علاقة الدين بالدولة فإذا تم تفسير مصطلح "دولة يهودية" كدولة صهيونية يمكن أن يتكون تمييز ضد الأقليات غير اليهودية وتحديدًا الأقلية العربية.

ومصطلح "ديمقراطية" غامض وقيل للتأويل بطرق متعددة لكن ثمة مبدأ لا يمكن من دونه الحديث عن الديمقراطية وهو مبدأ المساواة، إذ أن هذا المبدأ يقف في مركز الآلية الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الديمقراطية لا يتم فقط الاهتمام بحقوق الأكثرية، بل يتم أيضاً أخذ حقوق الأقلية بعين الاعتبار.

* عن الدين اليهودي ومبدأ المساواة بين اليهودي وغير اليهودي، انظر: لرز، يوثيل، المفرق بين شعب إسرائيل وبقية الشعوب القدس، معهد سنهدرين، 1992، بالعبرية.

في رسالة من بن جوريون إلى شاريت من العام 1954 يقول بن جوريون: "ليس لنا أن نفصل الدين عن الدولة فهناك وحدة مصير بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي"⁽¹⁹⁾. هناك علاقة وثيقة بين الدين والدولة في إسرائيل، وتعود هذه العلاقة المميزة والوثيقة إلى التطابق الكامل بين الدين والقومية كما عرفتها الصهيونية.

ونجد بن جوريون في هذا الاقتباس وغيره يستخدم مصطلح الشعب اليهودي كمرادف للدين اليهودي وبهذا المعنى أيضاً يُستخدم عادة في إسرائيل تعبير "عام إسرائيل" (شعب إسرائيل).

ويصح الإدعاء طبعاً إن الدين والقومية مترابطان ليس في حالة الدين اليهودي فقط. خذ مثلاً حالة القومية والدين والكنيسة الأرمنية وحالة القومية البولندية والكنيسة الكاثوليكية... الخ⁽²⁰⁾.

ولا شك أن القومية تحتاج إلى رموز دينية لتأكيد الخصوصية وغالباً ما تتم عولمة هذه الرموز في المنهج والفكر القومي، ولا شك أنه تمت في حالي أرمينيا والباكستان علمنة الانتماء الديني، وحتى الطائفي كونه انتماء إلى جماعة. ولكن الحالة الوحيدة التي يمارس فيها التطابق بشكل كامل وملفت هي إسرائيل كدولة ويتم فيها الانتماء إلى القومية ثم المواطنة عبر تغيير الدين، ويتم اتباع نهج ديني واستخدام أدوات دينية لفحص الانتماء إلى هذه القومية.

كما أن إسرائيل وعبر سنوات عديدة كانت حجتها (التاريخية) والوحيدة لتبرير مسألة حق تقرير المصير ومسألة السيادة هي حجة دينية، تدعى إسرائيل بموجبها أن لها حق ديني تاريخي توراتي على هذه الأرض (أرض فلسطين).

لم يمنح الدين اليهودي الصهيونية الأسماء والمفردات واللغة وحسب ولا التوراة والأرض وحسب، بل والأهم من ذلك أنه منحها البعد القيمي الإيجابي والتداعيات الثقافية والتراثية الإيجابية لهذا كله⁽²¹⁾.

(19) رسالة بن جوريون إلى شاريت، 1954، نشرت في عيرف شبات 6 كانون الثاني 1991، نجد التعبير نفسه عن عدم إمكانية فصل الدين عن الدولة بسبب عدم إمكانية فصل الدين عن القومية.

أ. يحيى، دون - الرسمية واليهودية في فكر وسياسة بن جوريون - مجلد 14 (1989)، ص 75.

(20) د. بشارة، عزمي كتاب من يهودية الدولة حتى شارون (دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية)، صادر عن (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله 2005، الطبعة الأولى، ص 23.

(21) "الدين والقومية في الحركة القومية اليهودية" مقال لـ يوسف شلمون في بنحاس جينوسار وافي برتيلي (الصهيونية: سجل معاصر) إصدارات جامعة تل أبيب وجامعة بنر السبع 1996، ص 367.

لا شك أن الديمقراطية الإسرائيلية قد تطورت خلال الخمسين عاماً من خلال تفاعل عوامل اجتماعية وسياسية وقانونية ولكن مهما فصلنا بالأصول والمصادر من ناحية وديناميكية التطور من ناحية أخرى، يبقى سياق التطور في مسألة الديمقراطية الإسرائيلية هو سياق صهيوني⁽²⁴⁾.

إن الاتفاق على هدف الدولة كدولة اليهود، وكدولة يهودية يهدف إلى تجميع الهجرات الصهيونية وما يترتب عن ذلك هو أساس الديمقراطية الإسرائيلية. إنه أساس الانسجام الذي يعوض عن فقدان التاريخ الديمقراطي وفقدان البنية القومية.

لا يمكن فصل يهودية الدولة العبرية إذا عن ديمقراطيتها وذلك ليس لأن الموضوع تم نصه قانونياً، فمن الناحية القانونية لم يرد المصطلح المزدوج كتعريف لدولة إسرائيل إلا في القوانين الأساسية التي تعتبر في إسرائيل "قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية" عام 1992 وأيضاً "قانون أساس: حركة العمل أو اختيار المهنة" عام 1992 وجاء في نص قانون كرامة الإنسان.

"بند 18" هدف هذا القانون هو الدفاع عن كرامة الإنسان وحرية من أجل تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية في قانون أساس.

العجب هنا في مدى حاجة المشروع الإسرائيلي المتأخرة لقوننة هذا التعريف للدولة (إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية) وهذا أيضاً ما حاولت إسرائيل فرضه على الفلسطينيين أثناء المفاوضات السلمية، وحتى على بعض قادة العالم مع أن الفلسطينيين لا يطالبون أن تعترف بهم إسرائيل كدولة عربية أو إسلامية، وعندما رفض الفلسطينيون هذا المطلب لأنه كان يقصد منه تخليهم العلني عن حق العودة المصون بقرارات دولية مثل قرار مجلس الأمن رقم (194).

لكن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت المطلب الإسرائيلي فصرى الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في مؤتمر العقبة يوم 4 حزيران 2003 يقول في كلمته. "اليوم، أمريكا ملتزمة بقوة بأمن إسرائيل كدولة يهودية مفعمة بالحياة" هكذا أصبحت يهودية إسرائيل مسألة دولية.

لقد أقر قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947* وقبل (بوش)، أقر يهودية دولة وعروبة دولة في فلسطين، وقرار التقسيم هو الأساس القانوني الدولي الذي استغلته

(24) د بشارة، عزمي ، كتاب (من يهودية الدولة حتى شارون) صادر عن (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-رام الله، طبعة أولى 2005، ص25.

* أنظر: (ملحق رقم 4) خريطة تقسيم فلسطين الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1947.

إطلاقاً بوضع تعريف علماني لليهودية يختلف عن تعريف الشريعة لهذا الانتماء أي الدين اليهودي قومياً بنظر الصهيونية هو أيضاً اليهودي دينياً.

كيف بالإمكان فصل الدين عن الدولة، أو فصل دولة اليهود عن يهودية الدولة؟ ما دامت اليهودية تقرر المواطنة عبر قانون العودة، وما دامت اليهودية لا تعني رموز الدولة أو مصدرها التاريخي التراثي، فحسب، كما يرغب الليبراليون أن يعتقدوا، ليس بالإمكان فصل الدين عن الدولة في إسرائيل.

الموضوع حاسم وأساسي ليس فقط من أجل تحديد طبيعة الجماعة القومية التي تعتبر إسرائيل دولتها كدولة قومية بالمفهوم الصهيوني، وإنما أيضاً من ناحية حق المواطنة فيها⁽²⁶⁾، فقانون العودة ينص بشكل واضح على:

بند (1) من حق كل يهودي أن يهاجر إلى البلاد⁽²⁷⁾.

بند (4) يتم التعامل مع كل يهودي مهاجر إلى البلاد قبل سريان مفعول هذا القانون وكل يهودي ولد في البلاد قبل سريان مفعوله أو بعده كأنه هاجر إليها بموجب هذا القانون.

بند (4 ب) اليهودي هو من ولد لأم يهودية أو تهود وهو ليس تابعاً لديانة أخرى. بدأ الصراع في إسرائيل حول موضوع من هو اليهودي سنة 1958، وأدى هذا الصراع إلى مشكلة حكومية انتلافية، حينها خرج حزب المفدال من الحكومة ومنذ سنة 1958 بدأ تسجيل القومية على بطاقات اليهودية، [مثال] إسرائيل-يهودي، إسرائيلي-عربي، إسرائيل-درزي إسرائيلي - شركسي... الخ.

ومنذ ذلك العام والمناقشات محتدمة بين المتدينين والعلمانيين في المجتمع الإسرائيلي على مسألة إبقاء أو إلغاء مسألة تسجيل القومية على الهوية المدنية. ولكن في عام 2002 قرر الكنيسة إلغاء بند القومية من الهوية. ولكن إلغاء البند لم يمه النقاش في الواقع ولم يحسمه بل تكتم عليه.

لم يجد (هيرتسل) ولا حتى (جابوتسكي) تعريفاً أو جوهرًا يهودياً للدولة اليهودية، ففي كتاب هيرتسل (دولة اليهود) لم يتطرق فيه لأي تفصيل لمعنى يهودية الدولة، كل ما أراده هيرتسل عن تفاصيل ما كتبه هو دولة تشكل تعبيراً قومياً عن اليهود، فيها أغلبية يهودية وتحول اليهود إلى شعب كباقي الشعوب الأوروبية.

(26) بشارة، عزمي، كتاب عن يهودية الدولة حتى شارون، ص 32.

(27) الترجمة بالعربية محايدة ولكن المصطلحات بالعبرية بترجمة حرفية لتراعي الألفاظ المستخدمة هي من نوع 'من حق كل يهودي أن يصعد إلى وطنه'.

(جابوتسكي) شخصية علمانية صهيونية، عرف يهودية الدولة عندما سئل في لجنة التحقيق الإنجليزية من العام 1936 عن معنى عبارة الدولة اليهودية فأجاب: إنها دولة تقطنها أغلبية يهودية.

(هيرتسل) أراد الشعب اليهودي كباقي الشعوب، في حين أراده المتدينون "شعب التوراة"، "شعب السبت" وليس شعباً كباقي الشعوب.

بهذا المعنى فإن قبول الدولة اليهودية بالنسبة لهم إذا كانت علمانية أصعب بكثير من تقبل دولة علمانية يقيمها الأغيار⁽²⁸⁾.

(بن جوريون) يقترح في جلسة كتلة مباي في الكنيست في 15 كانون الثاني 1951، بأن تستغل أول مناسبة لطرد المواطنين العرب في إسرائيل للمحافظة على يهودية الدولة وأيضاً لأن العرب يريدون (أن يرموننا في البحر).

وبالروح نفسها نشاهد (شارون) كرئيس حكومة بعد نصف قرن إذ يميز في جلسة الكنيست بين الحق على البلاد والحق في البلاد وعلى حد تعبيره توجد للمواطنين العرب حقوق في البلاد وليس على البلاد⁽²⁹⁾.

هذا يعني بالطبع أن الحقوق القومية على الدولة هي حقوق يهودية وأن صاحب السيادة يمنح الحقوق في البلاد لمن ليس صاحب سيادة. هذا يعني أن مفهوم المساواة غير ممكن، لأن مفهوم الحقوق معطوب أصلاً.

الفكرة أن تلك الشخصيات السياسية مثل (جابوتسكي وهيرتسل) و(بن جوريون) وحتى (شارون) هي بمثابة شخصيات صهيونية سياسية أقرب ما تكون إلى العلمانية. فالصهيونية السياسية عندما ظهرت في أوروبا تبين أن هنالك معارضة شديدة لها من قبل اليهود المتدنيين، مما أدى إلى حالة نفور من قبل المتدنيين لهذه الحركة وخاصة تيارها السياسي الذي تزعمه هيرتسل.

(28) الأغيار: هم الصهاينة من غير اليهود مثل الشخصيات الأوروبية التي كانت تدعم الهجرة اليهودية من أوروبا إلى فلسطين ما قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948.

* أرنيل شارون: عسكري وسياسي ولد في فلسطين سنة 1928 درس التاريخ والعلوم (الاستشراق) في الجامعة العبرية في القدس والحقوق في جامعة تل أبيب، خدم في الهاغاناة قبل قيام الدولة العبرية، رئيس وزراء إسرائيل حالياً 2005م.

(29) شارون كرر هذا التصريح عدة مرات في الكنيست جلسة 22 تموز 2002، كانت هذه أول مرة أعلن فيها هذا التصريح كرئيس حكومة.

فلقد هوجمت الصهيونية لأنها وضعت نصب أعينها إحلال فكرة القومية عاملاً موحداً لليهود أينما كانوا بدل من الالتزام بتعاليم التوراة والكتب المقدسة الأخرى وتنفيذ الفرائض الدينية والتي حافظت على اليهود وتميزهم عن باقي الأمم، الصهيونية في نظرهم تحولهم كباقي الأمم. هكذا يقول الحاخام (*غور) "على اليهودي ألا ينضم إلى الأشرار أولئك هم الصهاينة"⁽³⁰⁾. وأيضاً الحاخام (*حاييم هاليفي بن بريسك) "بالنسبة إلى طائفة الصهيونيين فقد تنظمت الآن بقوة وأعلنت أن هدفها اقتلاع اسس ديانتها ... على شعب إسرائيل أن لا ينضم إلى مغامرة تهدد بتدمير الدين"⁽³¹⁾.

ونرى أيضاً أن الحجة الثيولوجية المهمة التي بدأت التيارات الدينية غير الصهيونية كلها بالتلويح بها انتهت في هذه الأيام لتكون حجة الأقلية بين المتدينين اليهود، ويتبناها حالياً فقط (حماة الأسوار) وأتباع ساتمر (Satmar hassidim) .

وتتلخص هذه القصة باعتبار الصهيونية (المسيح الكذاب) أو حركة مسيانية كاذبة تحاول تعجيل النهاية بوسائل دنيوية، فخلاص اليهود بقدم المسيا وجمع الشتات ... الخ، هو عملية سماوية لا أرضية، ولا تتم ضمن حركة التاريخ الفعلية، وإنما تأتي نفياً لحركة التاريخ الواقعية⁽³²⁾.

هذه الحجة إذا تتهم الصهيونية بالنبوء الكاذبة وبالتدخل في الشؤون الدينية اليهودية وحتى في شؤون السماء والخالق، فمسألة تجميع اليهود من الشتات ضمن منطقة جغرافية معينة هو من بشارات قدوم المسيح (المسيا) الذي سيقم مملكة إسرائيل من جديد. أما بالنسبة إلى وثيقة الاستقلال الإسرائيلية التي لها قيمة معيارية دستورية في بينة الدولة القانونية، فهي تبدأ في الفقرة الأولى بالجمع بين الرابطة الدينية والحقوق السياسية والقومية وأيضاً تتطرق الوثيقة إلى وعد بلفور وإلى صك الانتداب كاعتراف من قبل القانون الدولي بالرباط التاريخي بين الشعب اليهودي وأرضه.

أما الفقرة التي تجمع بين يهودية الدولة وديمقراطيتها فتتص على:

(30) مقتبس من:

A. Rovitzk, Exile in The Holy Land: The Dilemma of Haredi Jewry. In Studies in Contemporary Jewry (An Annual) 5(1989). P93.

(31) اقتباس من كتاب ش. ز لنداوي. ي. راينوفتش (محرران) (الصهيونية الدينية)، القدس 1977، ص55.

* الشخصان المذكوران أعلاه مؤسسان للمدارس الدينية الليبرالية التي يقودها في إسرائيل حالياً الحاخام شاخ.

(32) د. بشارة، عزمي، كتاب يهودية الدولة حتى شارون، إصدار (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2005، ص49-50.

"تكون اسرائيل مفتوحة للهجرة اليهودية ولجمع الشتات وتهتم بتطوير البلاد لصالح سكانها جميعاً وتقام على أسس الحرية والعدل والسلام بموجب رؤيا أنبياء إسرائيل وتقسيم مساواة اجتماعية وسياسية بين مواطنيها كافة بدون تمييز في الدين والعنصر والجنس وتضمن حرية العبادة والضمير واللغة والتعليم والثقافة وتحافظ على الأماكن المقدسة للأديان كافة، وتكون أمينة لميثاق الأمم المتحدة"⁽³³⁾.

هنالك نزعة عامة في إسرائيل سياسياً وقضائياً ولدى أوساط واسعة من الجمهور الإسرائيلي في مسألة التركيز على يهودية الدولة على حساب ديمقراطيتها. فنرى رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية (أهرون باراك) يفسر معنى يهودية الدولة كما يلي:

- 1- دولة يهودية هي دولة الشعب اليهودي دولة يحق لكل يهودي أن يهاجر إليها وجمع الشتات اليهودي هو من قيمها الأساسية.
- 2- دولة يهودية هي دولة الاستيطان اليهودي في حقولها ومدنها على رأس سلم أولوياتها.
- 3- دولة يهودية هي دولة يتشابه تاريخها ويندمج في تاريخ الشعب اليهودي، لغتها عبرية، وأعيادها تعكس انبعاثها القومي.
- 4- دولة يهودية هي دولة تنمي الثقافة اليهودية والتربية اليهودية وحب الشعب اليهودي.
- 5- دولة يهودية هي تحقيق تطوع الأجيال لخلاص إسرائيل⁽³⁴⁾.
- 6- دولة يهودية هي تكرس ذكرى اليهود الذين ذبحوا في المحرقة النازية.
- 7- دولة يهودية هي دولة تعتبر قيم التوراة والتراث اليهودي وقيم الشريعة اليهودية من بين قيمها الأساسية⁽³⁵⁾.
- 8- دولة يهودية هي دولة تتبنى قيم الحرية والعدالة والاستقامة والسلام من إرث إسرائيل⁽³⁶⁾.

(33) النص منقول نقلاً حرفياً عن وثيقة الاستقلال الموجود نصها بالكامل على الموقع الإلكتروني للكنيست الإسرائيلي على الإنترنت. www.knacit.com.

* أهرون باراك: قانوني ولد في ليتوانيا سنة 1936 وهاجر إلى فلسطين سنة 1947 درس الحقوق في الجامعة العبرية في القدس وأنهى فيها الماجستير والدكتوراه أيضاً يعتبر من أبرز الشخصيات القضائية في إسرائيل. (34) العبارة مقتبسة من وثيقة الاستقلال.

(35) محاضرة أهرون باراك في المؤتمر العالمي للعلوم اليهودية [1-أب-1997] في: رون مارجولين (محرر) دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية ودولة يهودية، القدس 1998، ص 11.

(36) المقصود بشكل خاص التلموذ وغيره من أسس الشريعة والقضاء العبري.

ثانياً: إسرائيل والتشريع العنصري:

لقد كانت يهودية الدولة هي الأداة التي جعلت بإمكان الدولة أن تسن القوانين الرامية إلى مصادرة أراضي العرب باعتبار الاستيطان اليهودي واستيعاب الهجرة هي قيم أساسية ولو تناقضت مع حقوق المواطنين غير اليهود.

كما أن يهودية الدولة كهدف وأساس جعلت إسرائيل ترفض تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وكانت يهودية الدولة أساس سن قانون الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية من العام 1952 الذي يمنح هذين التنظيمين اليهوديين مكانة خاصة، إضافة إلى (كيرن كيميت)⁽³⁷⁾ و(كيرن هيسود) وغيرها ويمتحنها على الرغم من أنها مؤسسات غير رسمية مكانة قانونية في مجالات تملك الأرض والاستيطان واستيعاب المهاجرين اليهود وهي المهمات التي تعبر عن يهودية الدولة بامتياز*.

هنالك العديد من التشريعات العنصرية، يحاول المشرع الإسرائيلي سنّها باسم الحفاظ على يهودية الدولة وبما أن إسرائيل دولة قانون كما بشر رئيس الحكومة الإسرائيلي أرئيل شارون الناس في خطابه في مؤتمر العقبة والذي أكد فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش التزام أمريكا بأمن إسرائيل كدولة يهودية.

ومن جملة التشريعات منذ هبة أكتوبر عام 2000 بين المواطنين العرب داخل إسرائيل والتي تشدد على الهوية اليهودية للدولة وعلى رموزها اليهودية، ما يلي:

أ- في تاريخ 2000/11/13 قدّم عضو الكنيست حاييم دوركمان (المفدال) مشروع قانون أساس الكنيست (تعديل - نص إعلان الولاء)⁽³⁸⁾.

مادة 15 (أ) لقانون أساس: الكنيست تحدد ما يلي:

(37) كيرن كيميت هو (الصندوق القومي اليهودي) وهذا الصندوق هو الذي يهتم بأراضي الدولة والتي يتم توزيعها على اليهود القادمين إلى إسرائيل.

* يمكن الرجوع إلى مجلة قضايا إسرائيلية دراسة د. أسعد غاتم بعنوان (اليهود والعرب في الصراع حول طبيعة الدولة) صادرة عن (مدار) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - رام الله، فلسطين، العدد الرابع سنة 2001م.

(38) مشروع رقم 2340. اقترح عضو الكنيست ميخائيل كلابير (حبروت) مشاريع مماثلة هي: رقم 3283 (تم تقديمه في تاريخ 2002/1/7) ورقم 1944 (تم إسقاطه من جدول أعمال الكنيست بالقراءة التمهيديّة بأغلبية 28 معارضا، مقابل 3 مؤيدين وممتنعين اثنين. انظروا: الجلسة 216 للكنيست الخامس عشر في تاريخ 2001/6/27).

يعلن عضو الكنيست الولاء؛ وهذه هي كلمات التصريح: أتعهد بالولاء لدولة إسرائيل والقيام
بواجبي في الكنيست بإخلاص.

وحسب هذا الاقتراح:

في المادة 15 (أ) من قانون أساس: الكنيست بعد "أتعهد بالولاء لدولة إسرائيل"، يأتي "كدولة
يهودية وديموقراطية".

الجدير بالذكر أن المادة 16 تحدد أن عضو الكنيست "لن يتمتع بحقوق عضو الكنيست طالما لم
يصرح هذا التصريح.

ب- في تاريخ 2000/11/13 قدم عضو الكنيست الوزير لاحقاً داني نافيه (الليكود) مشروع
قانون دولة إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية (تعديلات قوانين-2000⁽³⁹⁾). ويقترح هذا
المشروع إدخال بعض التعديلات على عدد من القوانين، بحيث يكون المغزى من كل هذه
التعديلات، كما كتب مقدم المشروع عضو الكنيست داني نافيه، "تحديد واجب الولاء لدولة
إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية". فهو يقترح مثلاً أن تتم إضافة مادة إلى قانون الأحزاب
تنص على "عدم تسجيل حزب ما إلا إذا كان أحد أهدافه المعلنة في نموذج الطلب لتسجيل
حزب، الالتزام لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية".

ث- في تاريخ 2000/11/27 قدمت مجموعة مكونة من 19 عضو كنيست مشروع قانون
أساس: دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية⁽⁴⁰⁾. ويحدد الاقتراح أن "دولة إسرائيل هي
دولة الشعب اليهودي ومركز حياته" (أ) وكذلك "ستحافظ دولة إسرائيل على طابعها الخاص
كدولة يهودية" (I(ب)). وتحدد المادة الثانية من القانون: "لا يتم مسّ الحقوق التي يوفرها قانون
الأساس هذا، إلا بقانون يتلاءم مع قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية من خلال تحويل واضح فيه،
والذي كان الهدف منه جديراً وبدرجة لا تفوق ما هو مطلوب". هذه المادة مشابهة لمواد قائمة

(39) مشروع رقم 2327.

(40) المشروع رقم 2388. وقع على المشروع أعضاء الكنيست التالية أسماؤهم: حاييم دروكمان، زبولون
اورليف، يغئال بيبي، شازول ياهلوم، ناحوم لانغينطال (المفدال)، يولي ايدلشطاين (يسرائيل بعلياه)، دافيد
أزولاي، يتسحاق غاغولا، نسيم زنيف، دافيد طال، رحاميم ملول، ينير بيريتس (شاس)، بنيامين ألون،
تسفي هيندل، إليعيزر كوهينن يوري سطين (الاتحاد القومي-إسرائيل بيتنا)، أبراهام رافيتس (يهדות
هاتوراه)، يسرائيل كاتس ويوفال شتاينيتس (الليكود). يشه فحوى هذا الاقتراح ذلك الذي قدمه عضو
الكنيست ميخائيل كلاينر (جيروت) رقم 2746 مشروع قانون أساس: دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي،
الذي وضع على طاولة الكنيست في تاريخ 2001/8/16.

في قانون أساس: كرامة الانسان وحرية العمل. لكن، وخلافا لهذه المواد، يتم تغييب المصطلح "دولة يهودية ديمقراطية"، ويوضع بدلا منه مصطلح "دولة يهودية". ويقترح مشروع القانون كذلك إقرار السبت كيوم عطلة (المواد 4 و5) والمحافظة على "الكشروت" (الحلال حسب الشريعة اليهودية) (المادة 6) ودمج القانون الديني العبري في التشريع، وفي قرارات الحكم التي تصدرها المحاكم (المادة 8).
وكتب مقدمو المشروع في معرض تفسيرهم له:

يهدف هذا القانون إلى ترسيخ طابع دولة إسرائيل اليهودي في قانون الأساس، كما تم تعريفها في وثيقة الاستقلال عند الإعلان عن إقامة الدولة. وتصبو المبادئ الأساسية المقترحة هنا والتي تعمل على تعريف وبلورة طابع الدولة، إلى تعريف الدولة كصاحبة التزام وارتباط بالقيم اليهودية للشعب اليهودي بأجياله المتعاقبة، وعدم الاكتفاء بكونها بيتاً قومياً لليهود حيثما تواجدوا بل من خلال ممارستها لهذه القيم في حياتها اليومية.

ث- في تاريخ 2000/12/4 قَدّم عضو الكنيست ايم دورويمان (المفدال) مشروع قانون واجب الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية (تعديلات قوانين) -2000⁽⁴¹⁾. ويقترح المشروع إدخال تعديلات على بعض القوانين المركزية (مثل: قانون حصانة أعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم -1951، قانون الأحزاب -1992 وقانون الجنسية 1952). وتهدف هذه القوانين إلى تحديد الولاء لدولة إسرائيل كـ"دولة يهودية وديموقراطية" بهدف التشديد على ائتمية الدولة.

ج- في تاريخ 2001/7/24 اقترح عضو الكنيست أوفير بينيس-باز (حزب العمل) مشروع قانون أساس: العودة⁽⁴²⁾. ويقترح المشروع تغيير اسم قانون العودة-1950⁽⁴³⁾ إلى "قانون أساس: العودة". وكتب في تفسيره لهذا المشروع ما يلي:

يشكل ترسيخ المبدأ الذي يحق بحسبه لكل يهودي القدوم إلى البلاد، مركباً مركزياً لجوهر دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، بحسب مبادئ وثيقة الاستقلال، ويعطي زخماً جوهرياً وأخلاقياً لمصطلح الدولة اليهودية. ويهدف مشروع القانون هذا إلى السموّ بقانون العودة إلى مستوى قانون أساس.

(41) مشروع رقم 2401، كتاب مواطنون بلا مواطنة، نمر سلطاني- التقرير السنوي الأول للرصد السياسي، إسرائيل والأقلية الفلسطينية، 2002/2000، حيفا، ص45-46-47.

(42) مشروع رقم 2920، مشاريع مماثلة قدمت في الكنيست الخامس عشر: رقم 1831 و1758.

(43) كتاب القوانين -1950، ص159.

ح. في تاريخ 2002/7/27 قَدَمَ عضو الكنيست تسفي هيندل (الاتحاد القومي-إسرائيل بيتنا) مشروع قانون أساس: النشيد الوطني لدولة إسرائيل⁽⁴⁴⁾.

ويقضي هذا المشروع بما يلي:

1. النشيد الوطني للدولة هو "هتكفا"⁽⁴⁵⁾.

2. لا يمكن تغيير قانون الأساس هذا إلا بقانون أساس تصادق عليه أغلبية أعضاء الكنيست⁽⁴⁶⁾.
في التفسير المرفق لمشروع القانون كتب ما يلي:

كلمات النشيد الوطني أصبحت عند قيام الدولة أحد المحاور الأساسية للكيان الصهيوني الإسرائيلي. لذا من المهم المحافظة على النشيد الوطني الذي تحول إلى رمز. ويجيء القانون لكي يمنع إمكانية تغيير النشيد الوطني بأغلبية عريضة في الكنيست.

خ- في شهر تموز 2002 قدم عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (حירות) مشروع قانون أساس: الكنيست (تعديل-حق الانتخاب)⁽⁴⁷⁾. ويحدد مشروع القانون هذا لزوم إعلان الولاء لإسرائيل كدولة يهودية، بما تملكه من علم وشعار ونشيد وطني. ويحدد مشروع القانون أنه على كل مواطن يرغب في المشاركة في انتخابات الكنيست التوقيع على إعلان الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية. ولا يستطيع أي إنسان المشاركة في الانتخابات بدون هذا الإعلان. وأشار عضو الكنيست كلاينر في تفسيره للاقتراح أن القانون الحالي يمكن كل مواطن من التصويت والترشح.

(44) مشروع رقم 3029. تم تقديم مشروع قانون مشابه للكنيست الخامس عشر، وهو مشروع رقم 2689 لعضو الكنيست ابراهام هيرشزون (الليكود) وآخرين.

(45) هكتفا: كلمة عبرية تعني بالعربية الأمل.

* ما دامت في أعماق الفؤاد

روح يهودية مفعمة بالحنين

ونحو أطراف الشرق قدما

تتشوق الأنظار إلى صهيون

لن تعود الأماني تضيع

أماني ألفين من عمر السنين

للعيش أحرارا في أرضنا

(ترجمة: دافيد مجيف)

أرض صهيون وأورشليم

(46) المقصود بـ"أغلبية أعضاء الكنيست" أغلبية 61 عضو كنيست (من بين 120).

(47) مشروع رقم 3913. يظهر أنه قد وقع خطأ في موقع الانترنت التابع للكنيست ولا يظهر هذا الاقتراح بشكل كامل.

في اعتقاده كانت المشاركة في الانتخابات في الدول متعددة القوميات التي تحدها دول ذات تركيبة سكانية مشابهة، مقرونة دائماً بقسم الولاء. وأضاف أن وثيقة الاستقلال تحدد أن الغرض من إقامة دولة إسرائيل هو في أن تكون دولة يهودية. "ومن لا يقبل تعريف الدولة بهذا الشكل لا يستطيع التصويت ولا الترشح".

في توصية قضائية، حددت المستشارة القضائية للكنيست، المحامية (أنا شنايدر)، أن نص إعلان الولاء الذي يقترحه عضو الكنيست (كلاينر) يختلف عن النصوص المتعارف عليها لتصريحات الولاء الأخرى، وشددت شنايدر على ما يلي:

من الممكن أن يثير مشروع قانون (النائب كلاينر) الإدعاء أن هذا المشروع عنصر في جوهره، لعدة أسباب، منها مطلب الالتزام بالولاء للدولة كدولة يهودية (بدون الإضافة المتعارف عليها في التشريع "وديموقراطية")، وللنشيد الوطني (ذي الطابع اليهودي الواضح)، وقد يثير هذا المطلب الصعوبات لمواطني الدولة من غير اليهود بخصوص حق الانتخاب الذي يعتبر حقاً أساسياً في نظام حكمنا.

وأوصت المحامية (شنايدر) رئاسة الكنيست "أن تدرس المشروع بشكل عميق قبل اتخاذها قراراً بخصوص المصادقة على طرحه للمداولة في الكنيست". في تاريخ 2002/7/15 قررت رئاسة الكنيست بأغلبية صوت واحد المصادقة على طرح المشروع على الكنيست⁽⁴⁸⁾. لكنه لم يعرض للتصويت في الكنيست الخامس عشر.

(مئير كهانا)* وفي خطابه في التاسع من تموز لعام 1985 بالكنيست الإسرائيلي وللعلم هو خطاب مرتجل، قال:

"ولدت الصهيونية لكي تقيم دولة يهودية ولذلك مرة بعد أخرى تكرر هذا الموقف في وثيقة الاستقلال، قام الشعب اليهودي، وفي النهاية نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل، أيها اليهود ما القصد، ما هو تفسير دولة يهودية؟.

كل طفل يجيب: دولة يهودية هي دولة فيها أغلبية يهودية، فقط أغلبية يهودية تضمن لنا الاستقلال والسيادة، فقط أغلبية يهودية تضمن لنا أن نكون أصحاب هذا المكان؛ وأن نقرر مصير شعبنا إذا لم تكن هناك أغلبية يهودية لن تكون دولة يهودية وإذا لم تكن دولة يهودية لن

(48) موقع Walla على الإنترنت 2002/7/16.

* مئير كهانا، رجل دين وسياسي، ولد في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1932 وهاجر إلى إسرائيل سنة 1971 وتوفي في أمريكا سنة 1990، درس القانون الدولي في نيويورك إلى جانب متابعته للعلوم الدينية اليهودية، وارتقى إلى درجة الحاخامية لس عام 1971 حزب كاخ (مكذا) الذي سرعان ما مارس العنف ضد العرب في إسرائيل ولكن سنة 1988 اعتبرت السلطات الإسرائيلية الحزب حزباً عنصرياً فمنع من الترشح إلى البرلمان وقد اغتيل كهانا على يد مواطن مصري في نيويورك سنة 1990.

تكون صهيونية ولكن الديمقراطية تقول العكس بالنسبة للديمقراطية لا يوجد يهود وعرب ولا غير يهود بالنسبة للديمقراطية يوجد فقط ناس، بشر ولا يهمها يهود أو أغيار إذا يوجد تناقض، هنالك حرب بين هذه المفاهيم.

عارض العرب سنة 1947 قرار التقسيم، لماذا؟ لأنهم أيدوا الديمقراطية، قالوا هنالك أغلبية عربية فليتم الحسم حسب الأغلبية، اليهود الصهيونيون خافوا من الديمقراطية واختاروا التقسيم لكي يقيموا دولة ذات أغلبية يهودية⁽⁴⁹⁾.

والحقيقة أن العرب في فلسطين لم يكونوا ديمقراطيين ولكن بالمقارنة مع الصهيونية فإنهم ديمقراطيين أكثر والإشكال الذي يعبر عن (كهانا) لا يفسر ببساطة خياراته التي يطرحها، إما صهيونية كصهيونيته أو ديمقراطية. هناك فرق شاسع بين أن يدير (مئير كهانا) المجتمع الإسرائيلي بموجب الشريعة اليهودية وبين أن يدار هذا المجتمع اليهودي بشكل ديمقراطي ولو حتى من قبل صهاينة. ولكن خارج حدود إدارة هذا المجتمع الدائمة التي يعبر عنها كهانا بسيطة للغاية وهي تعني أن الدولة العبرية تجد نفسها إذا أرادت المحافظة على يهوديتها في حالة تناقض مستمر مع الديمقراطية وقيمها.

(49) كهانا، مائير، خطابه في القراءة الأولى للقانون، تصحيح قانون أساس الكنيست رقم 12 وتصحيح قانون العقوبات رقم 24 من يوم الثلاثاء، التاسع من تموز 1985 - بروتوكول الكنيست.

الفصل الثاني

العرب مجتمع وسياسة

المبحث الأول: الوضع الاجتماعي والديموغرافي، الثقافي، الاقتصادي للعرب داخل

إسرائيل

المبحث الثاني: الوضع السياسي للعرب داخل إسرائيل

تمهيد:

النفسي واحد من المصائر الأكثر حزناً، قبل الأزمة الحديثة كان النفسي على وجه الخصوص عقوبة فظيعة نظراً لأنها لم تكن تعني سنوات من التجوال بلا هدف بعيداً عن الأهل والأمكنة المألوفة فقط بل كانت أيضاً نوعاً من منبوذ باستمرار، شخصاً لم يشعر أبداً بالألفة ودائماً في نزاع مع البيئة، لا عزاء له حول الماضي، ويشعر بالمرارة حول الحاضر، والمستقبل. كان ثمة ربط دائم بين فكرة النفسي ومظاهر الذعر من أن يكون المرء مصاباً بالجدام، منبوذاً اجتماعياً وأخلاقياً، خلال القرن العشرين تحول النفسي من عقوبة مختارة بعناية، وأحياناً حصرية لأفراد محددين، إلى عقاب وحشي لجماعات وشعوب بكاملها.

الأرمن من هذه الفئة، شعب موهوب، غالباً ما تُشرد، عاشوا بأعداد غفيرة في كل مكان شرقي البحر المتوسط، لكنهم بعد هجمات الإبادة الجماعية عليهم من قبل الأتراك جاؤوا بأعداد كبيرة إلى بيروت وحلب والقدس والقاهرة لكن ليطردوا ثانية خلال الانتفاضات الثورية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

خلق الانتشار الواسع لإعادة رسم الحدود المحلية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحركات ديموغرافية هائلة، مثلاً، المسلمون الهنود الذين انتقلوا إلى باكستان بعد تقسيم عام 1947، أو الفلسطينيون الذين تشتتوا على نطاق واسع خلال تأسيس إسرائيل لتؤي (اليهود الأوروبيين والآسيويين القادمين)⁽¹⁾.

الفكرة أن في الهند بقي الكثير من المسلمين الذين شكلوا أقلية في خضم الفسيفساء السكانية الهندية، وهكذا حصل في فلسطين التاريخية فبعد هجرة أكثر من (81) في المئة من سكان فلسطين الانتدابية إلى العديد من دول الجوار العربية ومنها إلى شتات أكبر في العالم، بقي آنذاك أي في عام 1948 ما يقارب 11.9% من مجمل السكان الفلسطينيين العرب فمن هم هؤلاء وما أوضاعهم الاجتماعية والسياسية والثقافية؟ وكيف يقيمون في دولة تعتبر نفسها دولة لليهود فقط. هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل.

(1) سعيد، إدورد، الآلهة التي تتشل دائماً، التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

Edward W. Said, Representations of the intellectual. P 61, 63.

* انظر: (ملحق رقم 2) خريطة تبين عملية تهجير الفلسطينيين إلى المناقي.

المبحث الأول

الوضع الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي والديموغرافي

للعرب داخل إسرائيل

يتناول هذا المبحث التعريف بالأقلية العربية والطوائف المختلفة ونسبتهم بالنسبة لعدد سكان الدولة التي يعيشون فيها والحياة الاجتماعية للأقلية العربية داخل إسرائيل ووضعها الديموغرافي الذي يهدد طبيعة الدولة العبرية ويتناول أيضاً هذا المبحث الوضع التعليمي والثقافي لهذه الأقلية من الفترة الممتدة من 1948 وحتى أواسط التسعينيات، والوضع الاقتصادي وأخيراً مسألة الخدمة العسكرية.

• التعريف بالأقلية العربية داخل إسرائيل:

يقصد بالأقلية العربية في إسرائيل، العرب (الفلسطينيون) الذين بقوا في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين عام 1948، وقد بلغ عددهم آنذاك 160 ألف نسمة أو ما نسبته 11.9% من مجمل السكان⁽²⁾.

والياً يقدر عددهم حوالي الـ 1.3 مليون عربي يشكلون ما نسبته 19.4% من تعداد السكان المقدر بحوالي 6.7 مليون نسمة، وتقول بعض التقديرات. أن هذا العدد مرجح لأن تصل نسبته إلى 23% من مجموع السكان العام في إسرائيل عام 2020 وإلى 31% في عام 2050.

- يتركز السكان العرب في ثلاث مناطق رئيسية هي الجليل في الشمال، بما في ذلك مدن الناصرة، السخيتين، وشفاء عمرو.

المتلث في وسط إسرائيل الذي يمتد إلى الغرب بين الخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن المناطق المحتلة ويضم هذا المتلث حوالي 30% من السكان العرب، صحراء النقب في الجنوب حيث يعيش حوالي 140 ألفاً من البدو في تسع بلدات بما في ذلك بلدة رامات وحوالي 45% من القرى في هذه المنطقة غير معترف بها.

(2)الجميل، منصور، (الشعب الفلسطيني في الداخل)، ص303.

* بلغ عددهم 1.350.000 نسمة في نهاية شهر ابريل / نيسان 2005 وذلك حسب المكتب المركزي الإسرائيلي

علاوة على ذلك يعيش حوالي 10% من العرب في مدن عربية يهودية مختلطة هي تل أبيب، يافا، حيفا، عكا، اللد، الرملة، الناصرة (العليا)، ولكن لا يمثل العرب في تلك المدن سوى أقلية بسيطة ويقطنون أحياء منفصلة.

- يعتقد حوالي 82% من العرب في إسرائيل الإسلام وينقسم من تبقى، حوالي 200 ألفاً بين مسيحيين ودروز حيث يقطن العرب المسيحيون في مدن الشمال ويتبعون المذهب اليوناني والكاثوليكي، أما الطائفة الدرزية فيقطنون غالباً في (16) قرية في الشمال، وكذلك الأمر بالنسبة للأقلية الشركسية فيقطنون في قربتين إحداهما في الجليل الأعلى وتدعى (الريحانية) والثانية في الجليل الأسفل وتدعى (كفر كما).

ربما كان المميز السوسولوجي الأساسي للجماعة القومية العربية التي تعيش في إسرائيل هو التحديث في غياب المدنية لقد بقي هذا الجزء من الشعب الفلسطيني بعد أن شردت الصيوانية أغلبية الشعب الفلسطيني من أرضه، بقي هذا الجزء على أرضه في هوامش الريف الفلسطيني.

الحقيقة أن إسرائيل حطمت بقيامها مشروع المدينة الفلسطينية ومشروع الطبقة الوسطى، الذي بدأ ينسج حلمه في القدس وحيفا ويافا وعكا والناصره بين الحربين العالميتين*.

غياب المدنية الفلسطينية يعني غياب المركز الثقافي الموحد، غياب الجامعة والمكتبة الوطنية والمسرح القومي ودار النشر الوطنية وحتى مقاهي المتقنين، غياب المجتمع الفردي والطبقة الوسطى المبلورة حول مطامع سياسية ومشروع سياسي قومي، غياب المدنية يعني غياب المجتمع المدني⁽³⁾.

إن العرب الذين بقوا داخل الخط الأخضر* أي داخل أراضي فلسطين عام 1948، رضوا بوجودهم على هامش ومحيط المدنية اليهودية التي أقيمت بمكان المدنية الفلسطينية المهجرة والمدمرة، وأيضاً بسبب توفر فسحة من الحياة المادية والحقوقية لديهم.

* انظر: (ملحق رقم 3) خريطة المدن والقرى التي هدمتها إسرائيل بقيام دولة لها.

(3) بشاره، عزمي، الخطاب السياسي المبتور - دراسات أخرى، طبعة ثانية، 2002، (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ص8.

* الخط الأخضر: الخط الذي يفصل بين إسرائيل و(الضفة الغربية وقطاع غزة).

أولاً: الوضع الاجتماعي والديموغرافي:

يتميز موضوع الأقلية العربية [الفلسطينية] في إسرائيل بمحاولة البحث عن تواصل تاريخي مع أرض الوطن، ويشكل العرب داخل إسرائيل أو الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل حلقة مفقودة لفترة طويلة في هذا التاريخ جعلهم يمثلون مفهوم البقاء على أرض الوطن [فلسطين التاريخية] والإرتباط به.

عند الحديث عن الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل فإننا لا بد أن نعرفهم بأنهم الجزء المتبقي من الشعب الفلسطيني المهجر عام 1948، أثر قيام دولة إسرائيل الذي يسمى بعام النكبة 1948. هم جزء من الشعب الفلسطيني، في تشكيلهم التاريخي وفي مبناهم الحاضر وقد نشأت هذه التسمية "العرب في إسرائيل" أو حتى "عرب إسرائيل" (أحياناً) مع نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين وإقامة دولة إسرائيل على أنقاض الوجود القومي الفلسطيني، ويعني هذا أن نقطة الإنطلاق أو البداية نفسها في كتابة تاريخ الفلسطينيين الموجودين خارج إسرائيل، أي فلسطيني الشتات ليست هناك قومية أو فئة قومية اسمها "العرب الإسرائيليون" أو "العرب في إسرائيل" لأن التاريخ السابق (خلفاً للتاريخ الحاضر) (4). أو تاريخ تشكل هذه الفئة من الفلسطينيين، هو التاريخ الفلسطيني.

أما تاريخهم الحاضر "أو عملية استتساخ تكوينهم أو إعادة انتاجهم كعرب داخل إسرائيل أو عرب في إسرائيل فمرتبط ارتباطاً وثيقاً باستتساخ القضية الفلسطينية وإعادة انتاجها، أما ما يميزهم عن بقية الفلسطينيين فهو نقل وجودهم إلى هامش المجتمع الإسرائيلي، كأقلية قائمة داخل دولة اليهود كمواطني دولة ليست دولتهم - على أقل تعبير - وذلك وفقاً لما تعرف هذه الدولة نفسها به، وتحدد هويتها نظرياً وعلمياً، قانوناً وممارسة.

الفلسطينيون الذين بقوا ولم يهاجروا من أرض فلسطين عام 1948 هم الآن مواطنون في دولة تسمى إسرائيل [مواطنو دولة إسرائيل] إذا هم مواطنو دولة تعلن أنها ليست دولتهم وهي في الوقت نفسه دولة أناس كثيرين ليسوا مواطنيها، إذا لم يكن كافياً أنهم مواطنو الدولة التي قامت على خرائب شعبيهم، فإنهم أيضاً جزء من الشعب الذي تحاول هذه الدولة [إسرائيل] أن تغلق قضية القومية في المناطق المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة). بسلب

(4) يميز الدكتور عزمي بشارة في هذه الدراسة بين التاريخ السابق والتاريخ الحاضر: التاريخ السابق هو تاريخ نشوء أو تكون الظاهرة، أي التاريخ الذي أدى إليها والتاريخ الحاضر هو تاريخ الكينونة أو تاريخ إعادة الظاهرة بعد نشوونها.

أرضه وثقافته وباستعباد اقتصاده، هكذا فإن التناقضات العديدة تحيط بكل مجال من مجالات وجود الفلسطينيين مواطني إسرائيل وتقيضاً للإدعاء السائد في علم الاجتماع الإسرائيلي في شأن الهوية المزدوجة للعرب داخل إسرائيل⁽⁵⁾.

لقد استغلت السلطات الإسرائيلية البنية الاجتماعية والطائفية للقرية العربية الفلسطينية إلى أقصى درجة في سبيل تحقيق مصالحها السياسية، وخصوصاً تجزئة الأقلية المتبقية من الفلسطينيين العرب إلى عدد كبير من الفئات والجماعات صغيرة العدد، متنافرة ومتصارعة وكما يصف المفكر (ادوارد سعيد) هوية الجماعة أو الهوية القومية فيقول (أن الجماعة ليست كينونة طبيعية أو منزلة من عند الله بل هي شيء يُبنى، يُصنع، وحتى في حالات معينة يُخترع)⁽⁶⁾.

فإسرائيل اخترعت وأوجدت أقليات داخل أقلية هي الأقلية العربية فميزت قانونياً وسياسياً وتعاملياً بين عربي درزي وعربي وبين عربي بدوي وعربي. فقد اعترفت إسرائيل بالدروز كأقلية دينية مستقلة عن العرب مع العلم أن الدروز والبدو هم عرب فلسطينيون في الأساس.

الدروز يقطنون في (16) قرية في الشمال (شمال فلسطين) ومع إنهم يشكلون أقلية داخل أقلية إلا أنهم يتمتعون بامتيازات وبوضع خاص في كثير من الأوجه، إذ إنهم وبناء على قانون الجنسية الإسرائيلية يصنفون كدروز وليس كعرب وهم يخضعون لقانونهم الخاص ومؤسساتهم الطائفية كما أن المجال مفتوح أمامهم أكثر من معظم العرب في الدوائر الرسمية وغير الرسمية والأهم من ذلك أن الدروز منذ عام 1956 يخضعون لقانون الخدمة العسكرية الإلزامية على النقيض من المسيحيين والمسلمين، الذين لهم أن يلتحقوا بالخدمة العسكرية طوعاً⁽⁷⁾.

ويوضح ذلك رئيس بلدية (دالية الكرمل) السابق، أكبر مدينة درزية في إسرائيل، السيد (رمزي حلبي) حيث يقول: (بالمقارنة مع بقية العرب فإن الدروز أفضل وضعاً في المجتمع

(5) بشارة، عزمي، المرجع السابق، الخطاب السياسي المبتور، ص17.

(6) مقتبس من كتاب الآلهة التي تفشل دائماً، إدوارد سعيد، ترجمة حسام الدين خضور، التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2003، لبنان، بيروت، ص(47).

Edward W. Said (Representations of the intellectual)

(7) أزمة الهوية الإسرائيلية، والمواطنون العرب في الدولة العبرية تقرير، مجموعة الأزمات الدولية، إعداد مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، حزيران لعام 204، ص(3-4).

لقد استقر الحال بالشركس في قريتين هادنتين واحدة في منطقة الجليل الأعلى وتدعى "الريحانية" وسكانها من قبيلة "إبزاخ" والثانية في الجليل الأسفل وتدعى "كفر كما" وقاطنوها من قبيلة "شابسوغ".

يتركز وجودهم في فلسطين (مناطق الـ 48) حيث يبلغ عددهم خمسة آلاف نسمة، حيث يخدمون بالجيش الإسرائيلي ويتعلم أبناؤهم العربية والعبرية والإنجليزية قبل تعلمهم الشركسية ومع ذلك فهم كما يقول المثل الشركسي "النار تغلي الماء والماء المغلي يطفئها" فهم مسلمون وليسوا عرباً فعلاقتهم بدينهم وأبناء جنسهم وثيقة، ترجع قصتهم مع الجيش الإسرائيلي إلى خمسينات القرن العشرين بعد سنوات قليلة من قيام دولة إسرائيل عندما وقع مخابرات الطائفة الشركسية على انضمام أبناء الشركس للجيش الإسرائيلي وأصبح التجنيد إجبارياً للشباب الشركسي وأصبح على كل ذكر بلغ 18 عاماً أن يخدم في الجيش لمدة (3 سنوات) وهو ما رفضه الكثير من الشركاسة ولكن كانت الشرطة العسكرية الإسرائيلية تلاحق رافضي الخدمة العسكرية ومن ثم تودعهم السجون لفترات متفاوتة.

ومع إصرار الشباب الشركسي على عدم الخدمة في الجيش وخاصة المتدينين منهم وافقت إدارة الجيش على إعفاء شخص واحد من كل قرية شركسية سنوياً من الخدمة الإجبارية وشكلت لهذا الغرض لجنة باسم (اللجنة الدينية) ثم ارتفع العدد إلى اثنين ثم إلى أربعة وكل من يرغب فوق هذا العدد بعدم الخدمة يمكنه تقديم طلب خاص بإعفائه منها⁽⁹⁾.

(9) سلفيتي، أشرف - لقاء "الشركس" في الجليل، مقال صادر عن اسلام اون لاين، بتاريخ 16، 12، 2002

- Islam Online.net/Arabic/arts/2002/12

د سريّة، صالح عبد الله التعليم في إسرائيل، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، 1973، بيروت،

جدول

سكان إسرائيل من الطوائف في نهاية عام 2003 (بالآلف)

الطائفة	النسبة المئوية من سكان إسرائيل	عدد السكان (بالآلف)
المسلمون (السنة + البدو + الشركس)	14.6%	1.072.5
المسيحيون ومنهم: مسيحيون عرب مسيحيون غير عرب	2.9%	115.7142.4 26.7
الدروز	1.7%	110.8
لبنانيون مقيمون في إسرائيل	0.2	2.7

المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات.

15 أيار عام 1948 هو تاريخ اعلان قيام دولة إسرائيل على الأرض العربية الفلسطينية التي سيطرت عليها القوات الإسرائيلية آنذاك، ومنذ ذلك التاريخ والأرض الفلسطينية بقوة الحراب مستباحة للاستيلاء عليها دون قيود أو شروط أو تعاقده، لا بل إن هذه الأرض أصبحت الشرط الموضوعي لتحقيق الرغبة الصهيونية واكتمالها في "دولة" ولو جزء من (أرض الميعاد) أو أرض إسرائيل الكاملة وهنا انتقل شعار "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" من حيز الديماغوجيا والتحريض والدعاية الصهيونية المضللة إلى حيز التنفيذ العملي بالإجلاء والتشريد لتصبح فلسطين بلا شعب فلسطيني وتكون إسرائيل كدولة للشعب اليهودي وهذا باعتراف موشي دايان أمام طلبة جامعة حيفا حين قال: "لا حاجة بنا أن نلف وندور، علينا أن نعلن بصراحة أن دولة إسرائيل قامت على حساب العرب وفي مكانهم، نحن لم نأت إلى فراغ، لقد كان مواطنون عرب حيث أقمنا مستوطنات يهودية أننا نحول قطراً عربياً إلى قطراً يهودياً"⁽¹⁰⁾.

هنا أصبح للدولة الجديدة (إسرائيل) أدواتها الرسمية وقوانينها وسلطتها التي استولت على الأرض التي كانت وسيلة الانتاج الرئيسية في المجتمع الفلسطيني، وقد أحدث هذا الاستيلاء الشامل على الأرض تغيرات عميقة في البنية الاجتماعية للعرب الفلسطينيين الذين بقوا على

* الجدول، محمود ابراهيم، كاتب فلسطيني، السكان في إسرائيل، دراسة غير منشورة.

(10) جبريل، محمد، نزال، واصف فلسطينيو 48، نضال مستمر 48-1988، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، شباط 1990، ص(15).

أرضهم ولم يهاجروا وحولهم من مواقع طبقية إلى أخرى بشكل قسري بقوة السلطة والحديد والنار.

ومن أجل الاستيلاء على الأرض استخدمت السلطة الإسرائيلية أدواتها الخاصة التي تستطيع من خلالها ابتلاع الأراضي العربية وقد تمثلت هذه الأدوات في إجراءات إدارية وقانونية أهمها*:

1- فرض الحكم العسكري على المناطق التي تقطنها أغلبية عربية كالجليل والمثلث والنقب، هذا الحكم الذي حد من إمكانيات الحركة العربية وقيدها، كما استخدم صلاحياته العسكرية في إعلان المناطق العسكرية المغلقة ولم يتم إلغاء هذا الحكم إلا بعد أن استنفذت إمكانات المصادرة والاستيلاء على الأرض. وضمن مسألة الحكم العسكري، فقد تدخل هذا الحكم في كل صغيرة وكبيرة في حياة المواطن العربي داخل إسرائيل، وكان يتصرف كأنه "الأخ الأكبر"⁽¹¹⁾، هذا إضافة إلى تدخل جهاز المخابرات من وراء الكواليس في العلاقات الاجتماعية اليومية معززا دور الحكم العسكري وأذرعته الحكم الأخرى. كما شارك الحكم العسكري بشكل علني وخفي في الحياة الاجتماعية للقرية العربية عن طريق التدخل في العلاقات العائلية والشخصية وقد ساهم بهذه الطريقة في تصعيد الخلافات والشجارات في ما بين العائلات وفي ما بين الأفراد وبهذا فقد لعب دورا مهما في تحديد الولاءات الاجتماعية والتحالفات العائلية والحمائلية، لقد استطاع الحكم العسكري نتيجة قيامه بهذا الدور، التغلغل في حياة القرية وتوجيه التطورات المحلية، وقد استغل علاقات التنافس والتنافر بين العائلات والحمائل والطوائف التي ساهم في خلقها بنفسية، من أجل تجنيد المخبرين الذين زدودهم بالمعلومات الدقيقة عن مواقف الأفراد وسلوكهم وقام الحكم العسكري بدوره باستخدام هذه المعلومات في تعميق الخلافات وتوجيه العلاقات والتحالفات التي تخدم سياسة السلطة.

* انظر: (ملحق 1) خريطة توزيع الأراضي عام 1945 بين اليهود والعرب.

W. Shwartz, The Arabs in Israel (London: Faber and Faber, 1958) (11)

* جهاز المخابرات الداخلي (الشين بيت): يعتبر هذا الجهاز من أكثر الأجهزة نشاطا داخل إسرائيل والأراضي المحتلة عام 1967، يخضع هذا الجهاز إلى إشراف مباشر من رئيس الوزراء في إسرائيل، وأهم دوائره، دائرة الشؤون العربية.

2- قانون أملاك الغائبين: والذي أباح لدائرة أراضي إسرائيل الاستيلاء على أملاك من تم تهجيرهم من الشعب الذي كان يقطن هذه الأراضي ألا وهو الشعب العربي الفلسطيني* وهم الأغلبية الساحقة، كذلك استخدمت السلطة الإسرائيلية قانون الغائب الحاضر حيث يفقد ملكية كل من عاد إلى فلسطين بعد تاريخ 1949/9/1. وبهذا ضاعت أراضي قرية الطيبة في المثلث لأن جزءاً منها وهو غير المسكون والأراضي الزراعية، لأنها اعتبرت أملاك غائبين بسبب احتلالها عام 1948 بينما دخلت الطيبة كقرية مأهولة بالسكان ضمن الأراضي التي تسيطر عليها الدولة العبرية بعد اتفاقية رودس عام 1949.

3- قانون حيازة الأراضي: وهو القانون الذي توجه للاستيلاء على الأراضي التي لم تثبت ملكيتها لأحد وإن كان زراعها قد عملوا في استصلاحها مدة طويلة.

لقد استولت السلطة الإسرائيلية بموجب قانون أملاك الغائبين على أملاك ريفية في 350 قرية ريفية متروكة أو نصف متروكة، بأراضيها وتبلغ مساحتها 3.25 مليون دونم كما استولت على (25416) مبنى يشمل (57497) شقة وعلى (10.727) مشغلاً ومركزاً تجارياً ومصنعاً⁽¹²⁾ بهذه العملية فقد الإقطاعي إقطاعاته وبالتالي انتهى الأساس المادي لوجود الإقطاع بين فلسطيني 1948، كذلك فقد البرجوازي الناشئ والمالك الصغير أرضه التي كانت توصله حد الكفاف في العيش، ولم يبق منها إلا القليل وأصبحت أمام تكوين اجتماعي طبقي جديد في أوساط الأقلية التي بقيت من العرب الفلسطينيين على أراضي فلسطين عام 1948. وبرزت ظاهرة جديدة في التكوين الاجتماعي هي ظاهرة البلترة*، لقد نجمت ظاهرة البلترة عن وضع قسري عنيف تمثل في اقتلاع الفلاحين من الأرض ومصادرتها وتوجيه الفلاحين إلى العمل الأسود في المشاريع الصهيونية الجديدة وفي قطاع الخدمات كعمال غير مهرة وأشباه برولتاريين أغلبهم كان يعمل في الزراعة في المستوطنات الصهيونية، إضافة إلى ورش البناء وخدمات البلديات والقليل كان يعمل في الصناعة أي أن مجمل السكان أصبحوا يعتاشون على العمل الأجير بدل الإنتاج الصغير في المزرعة العائلية أو نظام المحاصصة في الأراضي.

* انظر: ملحق رقم (B/A/2) خريطة التهجير.

(12) توما، أميل، طريق الجماهير العربية، الكفاحي في إسرائيل، دار أبو سلمى، حيفا، ص 109.

* ظاهرة البلترة: أي بتر أو إقطاع أو اقتلاع جزء من الأرض ومصادرتها وبالتالي ضمها إلى أملاك الدولة.

لقد عملت الحركة الصهيونية على إخراج من تبقى داخل (الخط الأخضر) أي داخل إسرائيل من العرب من حالة الارتباط الوثيق بالأرض عبر إعطائهم بعض الامتيازات المدنية خاصة بالفترة التي تلت الأحكام العرفية (العسكرية). هذه الامتيازات الممثلة بالعمل ضمن المصانع والورش وغيرها وطبعاً ضمن أجور عالية نسبياً إذا ما قورنت بالعوائد المالية لزراعة الأرض.

لقد تطور التركيب الطبقي عبر العقود الماضية ضمن تطور الاقتصاد الإسرائيلي، حيث طرأ تغير على تركيب الطبقة العاملة العربية، كما استعادت البرجوازية الصغيرة تكوينها ونمت من خلال الحرفيين والمهنيين والمتقنين.

كانت حرب الـ 1967 عاملاً مؤثراً على التركيب الاجتماعي للقوى العاملة داخل إسرائيل حيث ارتفعت درجات الحراك الطبقي إلى أعلى، بينما قابلها انخفاض في هذا الحراك الطبقي داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن التركيب الطبقي للفلسطينيين داخل إسرائيل تميز بغياب برجوازية عربية صناعية غياباً يكاد يكون تاماً وما تبقى منهم فقط هم:

1- عمال أجبرون: وهم الأغلبية الساحقة من سكان المدن والريف بشكل عام ويمتاز عملهم بتدني مستوى الميارة وفي جوانب إنشائية أو زراعية أو خدماتية.

2- فلاحون صغار: استطاعوا الاحتفاظ بما تبقى لديهم من أراضي وهي عرضة للمصادرة أو التفتت في الملكية نتاج التوارث وهؤلاء يتعرضون لشتى المضايقات السلطوية، كتنقين المياه وقلة الخبرات وعدم القدرة على منافسة المنتج الرأسمالي الزراعي اليهودي الذي تدعمه الدولة.

3- موظفون: أغلبهم في قطاع التعليم المحلي العربي أو موظفون لدى المجالس المحلية العربية في الدوائر العربية للوزارات الإسرائيلية.

4- تجار صغار وبرجوازية تجارية صغيرة تعتمد على المستهلك العربي ومرتبطة بوكالات يهودية تجارية كبيرة وهي فئة قليلة نسبياً.

تشكل أية محاولة للتأمل ومراجعة آثار حرب الـ 1948 ونتائجها على المجتمع الفلسطيني في داخل (الخط الأخضر) أي داخل إسرائيل مناسبة يتوازي معها الحديث أيضاً في كيفية التعامل مع الراهن والمستقبل.

ولعل سؤال الهوية بالنسبة لذلك الجزء من الشعب العربي الفلسطيني الذي بقي على أرض فلسطين - وطنه الأصلي - واعتبر - ضمن أشياء أخرى - "مواطنًا" في (دولة إسرائيل) التي أقيمت على الأرض ذاتها، هو أحد الأسئلة الهامة، إن لم يكن الأكثر أهمية التي ينبغي إخضاعها للتأمل والمحاسبة.

أما بالنسبة للوضع الديموغرافي (السكاني) والتوقعات الإسرائيلية لهذا الموضوع فإن الإسرائيليين ينطلقون من مسلمة (الهوية اليهودية الإسرائيلية) في تعاملهم مع العرب في إسرائيل. فإسرائيل أقرب ما تكون في تحديد طابع الدولة إلى الشكل الجرمانى (الدولة الألمانية) فهو أقرب تصنيف لها، كونه يرتكز على الانتماء العرقي ولا تعترف فيه الدولة بأي حق لغير الألمان بالمواطنة الكاملة حتى لو كانوا مولودين منذ أجيال عدة في ألمانيا بينما تعطي المواطنة لكل إنسان من جذر عرقي جرمانى (ألماني) حتى لو ابتعدت صلته بألمانيا أجيالاً⁽¹³⁾ في إسرائيل نموذج مكافئ تقريباً لهذه الحالة. يقوم على الحصرية اليهودية للدولة واعتبار (التناخ) هو وثيقة الملكية اليهودية للأرض والنظر إلى العرب المقيمين في البلاد على أنهم غرباء وجدوا بصورة طارئة فيها.

الأساس الذي تركز عليه التقديرات الإسرائيلية لصورة الدولة مستقبلاً يتمثل في توقع حدوث تطورات ديموغرافية من شأنها أن تغير طبيعة الدولة وهويتها فحسب معطيات (2001) يبلغ عدد السكان في إسرائيل نحو (6.458) مليون نسمة، منهم نحو 19 في المئة عرباً⁽¹⁴⁾ وسوف يرتفع عدد السكان إلى نحو 7 ملايين نسمة في نهاية عام 2005 (منهم 19.5%) عرباً وإلى نحو (9 ملايين) نسمة عام (2020) سيكون (23.3% عرباً)⁽¹⁵⁾ أي أن نسبة اليهود البالغة حالياً 81 في المئة ستخف بعد نحو 19 سنة إلى (76.7) في المئة وبإدخال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الحسابات، يقدر عدد السكان في فلسطين الانتدابية عام 2020 إلى نحو (15.2) مليون نسمة منهم (58 في المئة من العرب)⁽¹⁶⁾ وهذا يعني أنه في غضون

(13) عبد الكريم، ابراهيم ، (خطر عرب 1948 في التقديرات الإسرائيلية) دراسة صادرة عن شؤون الأوساط، ص147-148، (2004).

* (التناخ): العهد القديم عند اليهود.

(14) تقرير (الاتحاد) حيفا 2001/9/12، ص16.

(15) Central Bureau of Statistics, Statistical abstract of Israel, No. 51 (2000), table 2.

(16) أبراهام تال (مقال صادر في صحيفة هآرتس الإسرائيلية) بعنوان "الغضب من حيفا" بتاريخ 2000/12/11 (ص1).

(15) عاماً سوف تنقلص نسبة اليهود في منطقة فلسطين الكاملة من (51 في المئة) إلى (42 في المئة). وبحسب بحث أجراه البروفسور الإسرائيلي، "سيرجيو دلا فرغوك". سوف تنقلص نسبة اليهود في إسرائيل إلى 73-76 في المئة عام (2020) وإلى 65-69 في المئة عام (2050) مع العلم أن نسبتهم الحالية هي 87% في المئة. بينما تبلغ نسبتهم في فلسطين الانتدابية نحو 43 في المئة عام (2020) و(26-35) في المئة عام (2050) ويعتبر (دلا فرغولا) أن هجرة مليون يهودي إلى إسرائيل خلال العقد الماضي لم تستطع سوى المحافظة على التوازن الذي كان قائماً في السابق بين العرب واليهود في البلاد⁽¹⁷⁾.

يُعتبر (أرنون سوفير)* المصدر الأكاديمي الأول للاقتباسات الإسرائيلية الخاصة بالخطر الديموغرافي الذي يتهدد إسرائيل كدولة يهودية صرف، وغدت المدرسة (السوفيرية) مرجعاً لليمين واليسار على حد سواء في التحسب لهذا الخطر. حيث تتجلى أبرز صياغات (سوفير) في هذا المنحى كما يلي:

أولاً: يتصف التوزع الجغرافي للسكان في إسرائيل بعدم وجود اختلاط عموماً، أي أن معظم اليهود يقيمون في مناطق تختلف عن المناطق التي يقيم فيها العرب وأن دينامية هذا الوضع ستؤدي بالضرورة إلى ميول بانعزال مجموعة عن أخرى تكون نهايتها المحتملة إقامة كيان مستقل وتكوين حكم ذاتي للأقلية العربية، كما حدث ويحدث في كل من شمال إيرلندا أو بيفرا وكوبيك وقبرص وإقليم الباسك في إسبانيا، ومن وجهة نظر الجغرافيا الداخلية إن الوضع لا يبدو مشجعاً، لأنه يوجد في مناطق رئيسية في إسرائيل أكثرية عربية، كما هو الحال في الجليل الأسفل حيث تصل نسبة العرب إلى 80 في المئة⁽¹⁸⁾.

ثانياً: المخاطر الكامنة لإسرائيل جراء التغيرات الديموغرافية السريعة المتوقعة في العقدين المقبلين وتتبع مما يلي: ⁽¹⁹⁾

(أ) التأثيرات السياسية والجغرافية وجودة الحياة وتتمثل في بنية المجتمع الإسرائيلي.

* سيرجيو ولا فرغولا: رئيس معهد يهود عصرنا، لقد أجرى هذا البحث لمصلحة الوكالة اليهودية.

* انظر: جدول رقم (6) يبين تطور عدد سكان إسرائيل - يهود وعرب (11/8) 1948 حتى نهاية سنة 1993.

(17) www.wafa.pna.net/aratext13/2/2002 p.035

* سوفير، أرنون: أستاذ الجغرافيا وخبير السكان ونائب رئيس مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة حيفا.

(18) سوفير، أرنون، "جغرافيا وديموغرافية أرض إسرائيل عام 2000" بحث في الطريق إلى عام 2000،

تحرير (الوف هار إيفن) القدس، معهد فان لير، 1988، ص 81، بالعبرية.

(19) تقرير / قدس بيرس، الحياة الجديدة، 2001/7/27م، ص 16.

(ب) تطورات جغرافية / سياسية، وتتلخص في إمكان فقدان إسرائيل أقاليم جغرافية مثل الجليل الأسفل، والمثلث الشمالي والجنوبي والنقب الشمالي (التي يتركز فيها السكان العرب) فضلاً عن انتشار الفقر في أوساط العرب ونقص موارد المياه وتعاضم قوة التيار الإسلامي.

(ج) تحولات في الاقتصاد الإسرائيلي الاجتماعي، إذ أن معظم السكان غرب الأردن فقراء وسيبقون فقراء وكلما ساعدوهم في رفع مستوى المعيشة فإن التكاثر الطبيعي سيبتلع المساعدات أما في قطاع الشاطئ الإسرائيلي فيسكن هناك يهود يتمتعون بمستوى حياة غربية وعندئذ سييسود التوتر بين القطاعات السكانية وستتسبب صراعات على خلفية اقتصادية - اجتماعية.

ثالثاً: خلال الجلسة التي خصصتها لجنة الخارجية والأمن في الكنيست لمناقشة المسألة الديموغرافية (تموز / يوليو 2001) عرض (سوفير) مشهداً قائماً للوضع السكاني في إسرائيل وتحدث عن تفاقمه مستقبلاً، استناداً إلى دراسة أعدها بعنوان "إسرائيل - الوضع الديموغرافي (2000-2002) مخاطر وإمكانات" في هذه الدراسة ذكر (سوفير) أن اليهود سيصبحون أقلية في فلسطين الانتدابية (الكاملة) اعتباراً من العام 2020 وصنف العرب بأنهم المسؤولون عن الموبقات التي تعصف بإسرائيل وأكد (سوفير) أن دولة إسرائيل تواجه خطراً وجودياً ما لم يتم القيام بعمليات مختلفة لمنع هذا الوضع وخصوصاً تحديد الحدود الدائمة لإسرائيل وفصلها عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وإلا فإنه خلال 17 سنة سوف تنتهي دولة إسرائيل⁽²⁰⁾ وبين الوصفات التي حددها (سوفير) كخبير سكاني لمعالجة المشكلة، طرح الأفكار التالية⁽²¹⁾.

(1) يجب أن تأخذ إسرائيل زمام المبادرة من خلال الانفصال التام عن مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بإقامة أسوار وأسلاك كهربائية وبذلك يمكن ضمان بقاء دولة يهودية وصهيونية في البلاد ووقف التغلغل العربي المكثف فيها.

(20) الون، جدعون ، أقلية يهودية في إسرائيل العربية عام 2020 صحيفة هآرتس بتاريخ 2001/7/17، ص10.

د. أبو راس، ثابت ، العلم الديموغرافي الترانسفييري، الفصل الثقافي ملحق جريدة، فصل المقال، الناصرة، ع2، 2001/10/12، ص27.

(21) تقرير، قدس برس، الحياة الجديدة، 2001/7/17، ص16.

(2) نقل أجزاء من المثلث والقدس الشرقية. (حيث يعيش حوالي أربعمئة ألف فلسطيني) إلى الكيان الفلسطيني وهكذا تتخلص إسرائيل من عدد كبير من السكان العرب وتضمن توزيعاً سكانياً ينطوي على أغلبية يهودية في الجليل ووادي عارة (المثلث).

(3) تعزيز الوجود الإسرائيلي في البلدات العربية، عبر فرض القانون والتصدي لظاهرة البناء غير المرخص.

(4) العمل فوراً على تطبيق سياسة تحديد النسل بحسب النموذج السنغافوري، أي حق الدعم الحكومي في ولدين فقط وتطبيق قانون منع تعدد الزوجات (لمواجهة التكاثر السكاني العربي).

(5) عدم استبعاد خيار الترحيل، إذ إنه في وضع عادي لا يمكن تنفيذ هذا الخيار بعد إخفاق ترحيل سكان (كوسوفو) عام 1999، لكنه في حال بادر العرب إلى حرب شاملة ضد إسرائيل، ترافقها انتفاضة للعرب في البلاد فلن يكون ذلك بدون تنفيذ عملية ترحيل، في الإجمال يطرح الإسرائيليون صيغاً متعددة للمشكلة الديموغرافية سواء بوجهها الحقيقي أو بالوجه المتخيل الذي يقدمونه، أبرزها التسبب بتفكيك المشروع الصهيوني القائم على الدولة اليهودية الحصرية⁽²²⁾، بتحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية⁽²³⁾.

يطرح الإسرائيليون دائماً موضوع العلاقات القائمة بين العرب ودولة إسرائيل والمحطات المستقبلية المتوقعة لها، هم يعتبرون أن هذه العلاقات توازي الحال السائدة بين الأقلية والأغلبية في الدول الغربية مثلاً وأن هناك حقيقة بسيطة تتجسد بأن الأقلية العربية في إسرائيل تحمل جنسية الدولة التي تحارب أبناء شعبها منذ قيامها والتي قامت من خلال صراع حياة أو موت مع الأقلية ذاتها وأحرزت "استقلالها" على أنقاض الطموحات الوطنية لهذه الأقلية⁽²⁴⁾ وبشيء من الاستغراب والمغالطات يطرح ويعرض الإسرائيليون مفارقة حصول العرب داخل إسرائيل على كل شيء من الدولة وفي الوقت نفسه لا يعترف بعضهم بها،

(22) دنكز، أمنون، التهديد الكبير للحلم الصهيوني، معاريف (صحيفة إسرائيلية) 2001/9/4، (ص5).

(23) ثنائية القومية تعني انقسام السلطة بين الشعبين أو القوميتين الموجودتين في إسرائيل، أي العرب واليهود. وقد تحدث عن هذا الموضوع وبشكل مطول المفكر الأمريكي من أصل فلسطيني (الوارد سعيد).

(24) باتير شيلج، (من المتاح الحديث عن مشكلة ديموغرافية) مقال صادر بتاريخ 2001/4/12 عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية (ص7/1).

ويلحقون مساساً بمواطنيها. ويريدون تغيير توازنها السكاني⁽²⁵⁾ ويتم تقديمهم على أنهم لم يكونوا ولن يكونوا (عرب إسرائيل) وإنما هم عرب لأنفسهم وللأمة العربية عرب بما يريدون هم وليسوا عرباً لما تريدهم إسرائيل⁽²⁶⁾.

لقد كان النمط الذي يحكم العلاقات بين العرب ودولة إسرائيل مطروحاً منذ البدايات الأولى للمشروع الصهيوني عبر أشكال متنوعة، رواحت بين النفي التام للوجود العربي والتعامل مع هذا الوجود بالرغبة والحذر وفي كل الحالات رفضت إسرائيل الاعتراف بالعرب كأقلية قومية واعتبرتهم مجرد طوائف لها حقوق دينية ومدنية ونشأ واقع عبّر عنه بصورة مبكرة الزعيم الصهيوني (حاييم وايزمن) * بالدعوة إلى استبعاد حالة "دستور لليهود وآخر للعرب" والتمسك بما ورد في العهد القديم، ستكون التوراة والقانون واحداً لكم وللمقيمين⁽²⁷⁾ معكم أي بالترجمة العملية إلحاق العرب بالأحادية اليهودية. حيث أن العرب في إسرائيل ومنذ قيام الدولة الإسرائيلية عام 1948 اعتبروا (طابوراً خامساً) ولم تدخر المؤسسات الإسرائيلية أي جهد لاجتثاث جذور التوجهات الوطنية والقومية بينهم وقد تميزت العلاقات المتبادلة بين العرب والدولة بالاضطراب وقد عانى ما زال العرب داخل إسرائيل من سوء المعاملة على المستويين القومي والمدني⁽²⁸⁾.

ثانياً: الثقافة والتعليم

إن الفترة الممتدة من عام 1948 وحتى أواسط التسعينات عانت من التناقض بين السياسة (بما هي معطى مسلكي يعكس مواقف ذهنية وأيديولوجية) وبين الثقافة (بما هي نص

(25) تسفي، بار (تغير طريقة الانتخاب أو كارثة وطنية) معاريف / 2001/5/25، ص(25).

(26) إيمونا، ألون، (أنهم ليسوا عرب إسرائيل) مقال صادر عن صحيفة يديعوت احرونوت، بتاريخ 2000/9/8، ص5.

* حاييم، وايزمن: سياسي ولد في روسيا سنة 1874 وهاجر إلى بريطانيا سنة 1904 ومن ثم إلى فلسطين سنة 1936 وتوفي في إسرائيل سنة 1952، درس الكيمياء في سويسرا وألمانيا، وهو أول رئيس لدولة إسرائيل بعد قيامها وهو منصب رمزي (شكلي) بروتوكولي.

(27) أفي، ياعر (لا يجوز أن يكون هناك دستوران) مقال صادر عن صحيفة هآرتس بتاريخ 2001/7/26 (ص2/ب).

(28) عبد الكريم، ابراهيم، دراسة سابقة، (ص155).

متضمن، مجازاً للذاكرة الجماعية) في تطور سؤال الهوية ومقاربات هذا السؤال لدى الأقلية الفلسطينية⁽²⁹⁾.

كان ما حصل على أثر قيام دولة إسرائيل عام 1948 وتشريد أغلبية الشعب الفلسطيني بمثابة هاوية سحيقة فهي لم تخلف في فلسطين تغييراً جذرياً في المجتمع الفلسطيني من حيث العدد فقط لكنها أحدثت هزة جوهرية في التركيبة الاجتماعية وأثرت إلى حد كبير على مدلولات المشهد الثقافي اللاحق في صفوف المجتمع الباقي، الذي تغيرت حاله من النقيض إلى النقيض. ولعل من أكثر الشخصيات التي تحدثت في هذا المجال الأديب الفلسطيني* (غسان كنفاني)⁽³⁰⁾. من المعروف أن ثلاثة أرباع الذين بقوا (لم يطردوا) كانوا من سكان القرى (الريف الفلسطيني) أما سكان المدن قد تم تهجيرهم، وهذا أحدث إهتزازاً صاخباً وخلخلة كبيرة في جوهر المجتمع الفلسطيني الباقي (غير مطرود) لأن المدن الفلسطينية لم تكن فقط مركز القيادات السياسية، ولكن كانت المركز الأساسي للقيادة الفكرية والثقافية⁽³¹⁾.

هكذا فإنه بعد عام 1948 بقي المجتمع الفلسطيني المقيم ريفياً في غالبيته الساحقة في الوقت نفسه أخضع هذا المجتمع لحصار سياسي واجتماعي وتعليمي (ثقافي) وحتى اقتصادي من قبل الحركة الصهيونية التي أصبحت قيادة الدولة "العبرية".

إن القطاع الأكبر من الذين بقوا من العرب عام 1948 كانوا يفتقرون إلى المستوى الثقافي الذي ينتج عادةً الكتاب والفنانين والمبدعين. وذلك بحكم وضعيتهم الاجتماعية.. وما زاد في الأمر سوءاً حالة القطيعة الثقافية القسرية بين الأقلية العربية، الفلسطينية داخل إسرائيل وبين الأدب العربي في حواضره المختلفة.

إن الفترة الممتدة ما بين 1948 وحتى 1966 كانت كما هو معروف أحكاماً عسكرية إسرائيلية على العرب داخل إسرائيل هذا الفرض لهذه الأحكام حد بشكل كبير من نوع الإنتاج الثقافي المطلوب ذبوعه وشبوعه. وأيضاً مسألة محدودية وسائل النشر وخضوعها للمراقبة من قبل

(29) شلحت، أنطوان، (حول سؤال هوية الفلسطينيين في الداخل من المقرب الثقافي) السؤال والصيرورة،

مقال صادر بتاريخ 2004/1/28، www.Arabs 48.com

* غسان كنفاني: الروائي الفلسطيني (العالمي) صاحب رواية (رجال في الشمس) و(أرض البرتقال الحزين) ورواية (ما تبقى لكم) ولد في (9 نيسان عام 1936) في عكا واغتالته إسرائيل عام 1972 في الثامن من يوليو ببيروت.

(30) د. ياغي، عبد الرحمن (مع غسان كنفاني) في حياته وقصصه ورواياته، الطبعة الثانية (1987) أستاذ الأدب الحديث، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص(20).

(31) شلحت، أنطوان، (حول سؤال هوية الفلسطينيين في الداخل..)، مرجع سابق، (مقال) الصفحة الثالثة.

وهذا موضح في، توصيات (لجنة بيلد)⁽³⁵⁾ بأن يكون التعليم على أسس الثقافة العربية، منجزات التطور العلمي، السعي إلى السلام بين إسرائيل وجاراتها وحب الوطن المشترك لجميع المواطنين في الدولة والولاء لدولة إسرائيل.

يقول (إرنست رينان) إن الأمم الحديثة اثبتت ونمت كنتيجة لسيرورة (عملية) بلورة (برمجة) ذاكرة مشتركة ونسيان مشترك، أننا نجد أن هدف التعليم الصهيوني الخاص بالطالب العربي في إسرائيل سار في وجهة تعميق سيرورة (عملية) بلورة (على أساس برمجة) ذاكرة مشتركة إسرائيلية الشكل والمضمون، المبني والمعني، ونسيان مشترك للذاكرة "المضادة" والتاريخ "المضاد" (الذاكرة الفلسطينية والتاريخ الفلسطيني)⁽³⁶⁾.

يتم في إسرائيل تشخيص الفلسطينيين (الأقلية العربية) في إسرائيل بصفتهم جزءاً من "العدو العربي" وأنهم (بدائيون ومتأخرون) وغير متطورين و"تقليديون" ومحافظون ومتخلفون وهذه المصطلحات تظهر بشكل خاص في الكتابات الأكاديمية⁽³⁷⁾ ويشيع في الشارع الإسرائيلي استعمال مصطلحات مثل "عقلية عربية" و(عمل عربي) وهي مشحونة بمعان وإيحاءات سلبية⁽³⁸⁾.

وقد بدأت في العقد الأخير ظاهرة جديدة في الكتابات الإسرائيلية تحاول إبراز دور العرب في إسرائيل في الإجرام والجنوح وتضخيمه⁽³⁹⁾ وبذلك يتم دمج المجتمع بأسره بهذه الصفات واتهامه بالتسبب بدونيته. كما أن هذه الكتابات تتجاهل كل التطورات التاريخية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) في تفسير الظواهر المختلفة في المجتمع العربي ومنها الإجرام والجنوح⁽⁴⁰⁾.

(35) طاقم وزاري من وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية كان هذا الطاقم برئاسة مدير عام الوزارة وقتذاك (إلعاد بيلد) حيث أصبح هذا وزير المعارف الإسرائيلية لسنوات الثمانينات.

(36) شلحت، أنطوان، مرجع سابق، مقال ص(5-6).

(37) Haidar, The Palestinians in Israeli Social Science Writings.

(38) David K. Shipler, Arab and Jewi wounded Spirits in a Promised Land (New York: Penguin Books, (1986) pp (222-249).

(39) شموئيل طوليدانو، تقرير لجنة التحقيق حول جنوح الشبيبة في الوسط العربي (القدس).

(40) Stanley Cohen, Crime, Justice and Social Coutrol in the Israeli Arab Population (Pel-Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1989, p(221)

في نظر السياسيين اليهود وحتى الأكاديميين اليهود، العرب في إسرائيل لا يشكلون أقلية بحد ذاتها وإنما هم عبارة عن "أقليات" وطوائف و(أديان) وحتى "أوساط" مثل (الوسط الدرزي) و(الوسط البدوي) ففي الكتب والصحف ووسائل الإعلام تستعمل عادة مصطلحات مثل (العرب) و(الدروز) أو العرب والمسيحيون والعرب والطائفة الشركسية وغيرها، أما أبرز الأمثلة على هذه السياسة في جهاز التعليم وفي وسائل الإعلام فهي المحاولة المستمرة لسلخ الطائفة الدرزية عن الأقلية العربية الفلسطينية وقد تم تخصيص مناهج تعليم خاصة بالطلاب الدروز ودورات تحضير للخدمة العسكرية⁽⁴¹⁾.

لقد ظهرت نتيجة استعمال هذه السياسة المتبعة في مناهج التعليم ووسائل الإعلام في عدد كبير من الأبحاث الأكاديمية التي تبين شيوع الآراء والمواقف النمطية السلبية في الجمهور الإسرائيلي تجاه الأقلية العربية⁽⁴²⁾.

تؤكد مراجعة السياسة الإسرائيلية نحو الأقلية العربية أن هذه السياسة لم تهدف إلى (صهيونية) أو (أسرلة) العرب داخل إسرائيل من خلال دمجهم في حياة الدولة وإعادة تنقيفهم (acculturation) فكما أن الهوية العربية أو الفلسطينية تشكل خطراً على كيان الدولة، فإن دمج العرب كمواطنين متساويين في الحقوق يشكل خطراً على طابع الدولة (كدولة يهودية - صهيونية) ويلغي امتيازات الأكثرية⁽⁴³⁾ لذلك من الأصح أن نقول إن السلطة أرادت الأقلية العربية أن تكون من دون هوية على هذا الأساس يمكننا فهم السياسة التي منعت العرب من التعبير عن انتمائهم الوطني والقومي من جهة ولم تطلب منهم التعبير عن الانتماء الصهيوني-اليهودي، وإنما أكدت الولاء للدولة "من بعيد" من جهة أخرى⁽⁴⁴⁾.

(41) حيدر، عزيز، دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية (دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل) ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي الأول في جامعة فيلادلفيا، الأردن، 17-19، تموز/ يوليو، 1995، (ص37).

(42) Vered Kruas and Robert W. Hodge, Promises in The Promised Land: Mobility and Inequality in Israel forword by Judah Matras, Contributions in sociology no. 89 (New York) 1990, pp. 31-32.

(43) J. Oppenheimer, "The Druze in Israel as Arabs: Manipulation of Categories of Identity in a Non-Civil state" in: Alex Weingrod, ed., studies in Israeli Ethnicity: After the Ingathering (New York: Gordon and Breach Science Publishers, 1985).

(44) حيدر، عزيز، مرجع سابق، ص39.

وتبرز هذه السياسة في مناهج التعليم التي تهدف إلى تشويه القومية العربية وتبخيسها نسبة إلى هوية الأكثرية⁽⁴⁵⁾ وتؤكد خصوصية العرب في إسرائيل وتميزهم من بقية العرب والفلسطينيين⁽⁴⁶⁾ وقد ساهم الباحثون الإسرائيليون في التأكيد على (انفصام شخصية العربي في إسرائيل) في تعزيز فكرة عدم الانتماء القومي والوطني والحيرة أو التنازع بين العروبة والهوية الفلسطينية من جانب والهوية الإسرائيلية من جانب آخر⁽⁴⁷⁾. هذا من الناحيتين الثقافية والتعليمية.

ثالثاً: الوضع الاقتصادي:

أما من الناحية الاقتصادية فتعتبر إسرائيل من الدول الغنية في العالم والأكثر تطوراً اقتصاداً حيث بلغت الصادرات الصناعية الإسرائيلية عام (2000) ما قيمته (21.5) مليار دولار أمريكي بدون الماس⁽⁴⁸⁾. ومع ذلك تدرج إسرائيل كدولة ثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية انعدام المساواة واتساع الفجوة في المداخل، فحسب مقياس (جيني) تعتبر إسرائيل من الدول التي تمتلك نسبة مرتفعة نوعاً ما (إذا قورنت باقتصادها الجيد) في مستوى الفقر، (العائلات الفقيرة)⁽⁴⁹⁾ حيث وصلت نسبة العائلات الفقيرة في إسرائيل عام (2000) إلى (17.7%).

(45) Yochanan Peres, "Moderuization and Nationalism in the Identity of the Israeli-Arab" Middle East Journal, Vol, 24, no. 4 (Autumn 1970) pp (479-492).

(46) Khalil Nakhleh, "Anthropological and Sociological Studies on the Arabs in Israel: A critique" Journal of Palestine Studies, Vol. 7, no. 4 (Summer 1977) pp. 41-70, and Sami Khalil mar'I, Arab Education in Israel (Syracuse, N. 4: Syracuse University Press, 1978).

(47) Haidar and Zureik, "The Palestinians Seen Through the Israeli Cultural Paradigm".

(48) يشكل الماس المصقول 33% من الصادرات الصناعية في إسرائيل ومن المفضل عدم أخذه بالاعتبار لأن الماس الخام مستورد والفرق بين استيراده وتصديره ضئيل ولأن صقل الألماس استمرار لصناعة تكاد تكون يهودية أوروبية تقليدية قائمة في هولندا وبلجيكا.

*جيني، عالم اقتصاد أوجد مقياس من أجل قياس اللامساواة في الدخل الفردي في الأساس أجرى الدراسة على الولايات المتحدة والصين وأوجد هذا القياس واكتشف بأن (66%) من سكان العالم لا يحصلون على دخل وأن (34%) يتركز في أيديهم الدخل العالمي (الثروات).

(49) يقاس خط الفقر بموجب دخل العائلة وخط الفقر هو (50%) من الدخل الأوسط والمقصود بـ الدخل الأوسط خلافاً لمتوسط الدخل الذي يعني معدل الدخل الذي يتوسط الجميع فيكون دخل نصف المجتمع فوقه، ودخل النصف الآخر أدنى منه، إنه ليس معدل الدخل بل هو دخل فعلي قائم يتوسط سلم المداخل ويقسمها للرد بعد خصم الضرائب وإضافة التخصصات الاجتماعية وقد احتسب خط الفقر لدى عائلة من أربعة أفراد بـ (4470) شيكلاً دخلاً للعائلة في العام 2001م.

ما يلفت الإنتباه بأن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الـ (17.7) من الفقراء في إسرائيل من العرب في إسرائيل هنالك فجوة مروعة بين نصفي المجتمع والحديث لا يجري هنا عن التمييز الطبقي بين من يملكون وسائل الإنتاج ومن لا يملكونها ولا عن الفرق بين العمال وأصحاب الشركات، وإنما يدور الحديث هنا عن الفرق في الدخل بين قطاعات اجتماعية واسعة بما في ذلك بين الأجيرين أنفسهم⁽⁵⁰⁾.

عندما كتب (Samuelson) حول اللامساواة في كتابه الكلاسيكي⁽⁵¹⁾ في أسس الاقتصاد وجد من المناسب أن يؤكد في العام 1973 "ربما كانت دولة إسرائيل أكثر الدول مساواة بين الدول غير الشيوعية" ولكن الحالة انقلبت تماماً منذ نهاية السبعينات (بعد وصول الـ "الليكود" إلى السلطة) ومنذ الثمانينات احتلت إسرائيل مكانة متقدمة بين الدول المتطورة من حيث اللامساواة وقد ارتفع مؤشر (جيني) لحالة اللامساواة في حالة إسرائيل من (43.0) العام 1979 إلى (53.0) العام 2001. في إسرائيل علينا عند الحديث عن اللامساواة الحادة في توزيع المداخل أن نأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي - الاقتصادي النابع من أسباب أيديولوجية متعلقة بكيفية تعامل الصهيونية مع الهجرة اليهودية الوافدة ومع القرية العربية القائمة.

هنالك فجوة عميقة بين الأشكناز* اليهود والسرفديم* اليهود، فجوة في العديد من المجالات لعل أبرزها اعتلاء المناصب العليا في الدولة العبرية، ومشكلة الأجور في العمل، ففي عام 1999 كان معدل أجر الأشكنازي (1.5) مرة أكثر من السرفديمي (الشرقي) وضعف أجر

(50) د بشارة، عزمي، (من يهودية الدولة حتى شارون) "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموغرافية، طبعة أولى، 2005، ص143.

(51) Paul Samuelson. A. Economics, 8th edition New York, Hill, 1970.

* الأشكناز: كلمة أطلقت في الأصل على شعب الكتاب المقدس في ألمانيا منذ القرن التاسع ثم عرف بها اليهود الألمان وبعد الحروب الصليبية هاجروا إلى غرب أوروبا ثم إلى أمريكا وهو يطلق الآن على اليهود الغربيين - (المرجع)

The standard: Jewish Encyclopaedia, Allen, London, 1966, p. 178.

* السرفديم: جاءت من كلمة (سفارد) وهي تعني بالعربية (اسبانيا) وهم اليهود الشرقيون، وهم اليهود الذين كانوا يعيشون في الأندلس وعندما سقط الحكم العربي الإسلامي هناك عام (1492م) هاجر هؤلاء مع العرب وأقاموا في المغرب وتونس ومصر وغيرها من الدول العربية. (المرجع) السابق. ص1686.

العربي، وطبعاً لا يجري الحديث هنا عن أجور الوظيفة نفسها، وإنما هذا يعني أيضاً أن الأشكناز تقلدوا الوظائف الأكثر أهمية أو الأكثر مردوداً مادياً في الاقتصاد⁽⁵²⁾.

لقد سجلت التجمعات السكانية العربية بشكل متواصل أدنى الأجور وأعلى معدلات البطالة وبلغ معدل أجور الأجيرين العرب (4477) شيكلاً جديداً (ألف دولار) تقريباً أي (30%) أقل من معدل الأجور الذي بلغ العام 2002 نحو (6494) شيكلاً شيرياً كما نجد أن الدخل المنخفض لدى العرب في إسرائيل استمر في التدهور منذ العام 1995 مع ارتفاع في مداخيل أبناء الطوائف الشرقية اليهودية مقارنة بالعرب ومع بقاء الهوة ثابتة مقارنة مع ذوي الأصول الأوروبية الغربية والأمريكية⁽⁵³⁾.

أما الحديث عن توزيع الموارد بين اليهود والمواطنين العرب في إسرائيل فقد حاول الباحثون الإسرائيليون في دراساتهم تصوير إسرائيل أنها دولة تعددية وديموقراطية واستعملوا تحليلات مختلفة لإعطاء فرضياتهم مصداقية، في إسرائيل ربما تكون الدولة الوحيدة في العالم التي توجد داخلها "دولة ثانية" مقبولة من أغلبية سكانها وحكومتها وهذه الدولة هي المؤسسات الصهيونية التي نشأت قبل قيام الدولة عام 1948، وما زالت قائمة مثل الوكالة اليهودية ودائرة الأراضي وغيرها. وهذه المؤسسات مسيطرة على أملاك الدولة من أرض ومياه وغير ذلك، فمثلاً أكثر من (90%) من الأراضي هو ملك لدائرة الأراضي (كيرن كيميت) وتمتلك الوكالة اليهودية ثلث المياه وهناك مؤسسات أخرى تملك موارد أخرى وهذه المؤسسات، أيديولوجياً وسياسياً واجتماعياً تعمل فقط لمصلحة اليهود من هنا فلا نصيب للعرب من الموارد الموجودة في حيازة هذه المؤسسات⁽⁵⁴⁾.

إن نصيب العرب من الموارد الاقتصادية في إسرائيل يأتي عملياً من الموارد المتبقية في يد الحكومة وهي نسبة ضئيلة. ويمكننا القول إن المورد الاقتصادي الضخم نسبياً المتبقي في يد الحكومة الإسرائيلية هو (الجيش) وهذا المورد أيضاً تقتصر الاستفادة منه على اليهود - هنا

(52) شلومو، سفيرسكي وإيتي كونور اتياس، صورة الوضع الاجتماعي، إصدار منشورات أدفا، تل أبيب (2001)، ص10.

(53) بشارة، مرجع سابق، من يهودية الدولة حتى شارون، (ص145).

* انظر (ملحق رقم 5): وثيقة: تمييز في الأجور بين اليهود والعرب في إسرائيل - ياسر العقبى. 2004/4/20..

(54) غازي، فلاح (إسرائيل بين التعددية والتمييز العنصري) توزيع الموارد بين العرب واليهود، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 4، خريف 1990، (ص3-4).

لا نقصد مسألة التجنيد بالأجر كمورد، بل نقصد ما يعرف بالولايات المتحدة الأمريكية — (Military Industrial Complex-MIC) * فـجهاز الجيش يضم صناعات عسكرية وتكنولوجية تعتمد آلاف العائلات عليها وهذا المجال من العمل محصور باليهود ومقتصر عليهم فقط (55).

أما بالنسبة إلى مناطق نفوذ السلطات المحلية فإن لأي منطقة نفوذ سلطة محلية أو بلدية عبارة عن منطقة تعين من قبل وزير الداخلية وتكون عادةً محيطة بالقرية أو المدينة وداخل نطاق هذه المنطقة تستطيع السلطة المحلية للقرية أو المدينة بموجب تفويض رسمي من السلطة المركزية إجراء مشاريع تطويرية.⁽⁵⁶⁾ تسعى الحكومة بما أنها تقرر نطاق المنطقة المخصصة للنفوذ إلى تجزئة وتقليص الأراضي التابعة للسلطات المحلية للقرى والمدن العربية في إسرائيل واتباع أراضي تكون ضمن نطاق المخطط التنظيمي للقرى والمدن العربية، إتباع هذه الأراضي إلى أملاك الدولة، وبذلك تحرم هذه القرى من إقامة نشاطات اقتصادية وإقامة مبان ترفيهية للسكان مثل أماكن (اللتزه ومرافق عامة). على عكس المدن والقرى اليهودية. والمثال الأكثر وضوحاً هو نمط التوزيع في شكل النفوذ بين مدينة الناصرة السفلى التي يقطنها سكان عرب مسلمون ومسيحيون ومدينة الناصرة العليا (الحديثة العهد) والتي يقطنها يهود، وهذا برهان آخر واضح على ميزة اللاحيادية التي تتصف بها دولة إسرائيل.

أما بالنسبة إلى الميزانيات المخصصة لهذه السلطات فمن المعروف أن السلطات المحلية في إسرائيل تأخذ ميزانياتها من مصادر مختلفة، منها الضرائب المفروضة على الخدمات المقدمة للسكان، والضرائب المفروضة على المصالح التجارية والصناعية وهناك مصدر آخر هو ما تخصصه الحكومة سنوياً فالمبلغ الذي تخصصه الحكومة هو المصدر المهم جداً من وجهة نظر التطوير الذي تريده الحكومة لهذه البلدة أو تلك.

أو التطوير الذي لا تريده لهذه البلدة أو تلك والمبدأ نفسه ينطبق أيضاً على المجموعات العرقية القاطنة في هذه البلدات.

هنالك نوعان من الميزانيات في إسرائيل، ميزانية عادية وأخرى غير عادية (ميزانية تطوير).

* Military Industrial Complex (MIC) تعني: خليط من الصناعات العسكرية

(55) غازي، فلاح، (إسرائيل بين التعددية والتميز العنصري)، المرجع السابق، (ص5-6).

(56) غازي، فلاح، (إسرائيل بين التعددية والتميز العنصري)، المرجع السابق، (ص9).

فالمخصصات التي تقرها الحكومة للمجالس المحلية اليهودية أكبر من المخصصات المالية للمجالس المحلية العربية والدرزية وهناك إدعاء رسمي سائد يبرر قضية صغر حجم الميزانيات المخصصة للمجالس العربية ومفاده أن الحكومة تدفع نصيبها بحسب نسبة نجاعة السلطات المحلية في جباية الضرائب من السكان، إذا كان هناك فوارق في دفع الضرائب، هذا الأمر لا يعود إلى فشل المجالس المحلية بل إلى أسباب أخرى بنيوية أو أكثر تركيباً فتوزيع الموارد في الدولة في الأصل يجري بصورة غير متساوية بين المواطنين العرب واليهود وهذا يضع العرب في مستوى حياة أقل من السكان اليهود.

إن نقطة الانطلاق التطويرية للسلطات المحلية اليهودية في واقع بنيوي أفضل كثيراً من السلطات المحلية العربية فبينما يسكن المواطنون اليهود في بلدات ومستوطنات يتم تجهيزها ببنية كاملة من شوارع وكهرباء وجميع المقومات الاقتصادية والحياتية وما يبقى لرؤساء المجالس المحلية فيما بعد سوى انعاش السكان والحرص على رفاهيتهم فإن العرب يفتقرون في قراهم ومدنهم إلى بنية تحتية كاملة. وعليه فإن قسطاً كبيراً من مجهود السلطات المحلية العربية يبذل في مصارعة السلطة العليا بشأن إكمال البنية التطويرية. ولهذا الواقع تأثير في مستوى حياة السكان، إذ إن هنالك علاقة مباشرة بين وجود بنية تطويرية كاملة وبين مستوى المبادرات الاقتصادية المحلية التي هي أيضاً مقوم لرفع مستوى الحياة في البلد وبشكل آخر إن ماطلة الحكومة في تقديم الميزانيات اللازمة لتطوير البنية التحتية تعني أيضاً عدم اهتمام السلطة برفع مستوى حياة السكان العرب وعليه فلا يعقل أن يُطلب من السكان العرب دفع ضرائب لبلدياتهم ومجالسهم المحلية بنسبة تفوق نسبة مستوى الحياة الاقتصادية الحالية⁽⁵⁷⁾.

يمكن إجمال السياسة الاقتصادية الإسرائيلية نحو الأقلية العربية على النحو الآتي:

- (أ) مصادرة الموارد الاقتصادية العربية وخصوصاً الأرض والمياه.
- (ب) استثناء القرى والمدن العربية من مناطق التطوير المفضلة.
- (ج) التمييز في دعم المشاريع الاقتصادية ومشاريع تطوير البنية التحتية وعدم المصادقة على الخرائط الهيكلية للمدن والقرى العربية.
- (د) التمييز في سوق العمل بواسطة استخدام معايير مختلفة فيها تمييز مسبق مثل (مكان السكن والخدمة في الجيش).

(57) غازي، فلاح، المرجع السابق، (إسرائيل بين التعددية والتمييز العنصري)، ص 15.

(هـ) التمييز في ميزانيات السلطات المحلية المخصصة لتقديم الخدمات مثل (التعليم، الصحة وغيرها) (58).

كانت نتيجة هذه السياسة منع العرب في إسرائيل من تطوير اقتصاد في مستوى اقتصاد القطاع اليهودي وتبعية العرب لهذا القطاع واعتمادهم عليه في معيشتهم، واستمرار انتاج الفجوة بين الجانبين.

لقد تم توثيق الفجوة الكبيرة في مختلف نواحي الحياة في عدد من الأبحاث حول مكانة الأقلية العربية (الفالسطينية) (59) وأثبتت الأبحاث الأخيرة أنه على الرغم من التحسن النسبي في أوضاع هذه الأقلية نتيجة المجهود الذي بذله أفرادها خلال السنوات الماضية في سوق العمل، إلا أن الفروق بينها وبين الأغلبية اليهودية ما زالت كبيرة جداً، كمياً ونوعياً، في الخدمات التعليمية (60) والخدمات الاجتماعية (61). والخدمات الصحية وهذه الفروق قد كبرت في مجال ملكية الأرض ووسائل الإنتاج والبنية التحتية اللازمة للنشاط الاقتصادي.

يتضح من مراجعة السياسة الاقتصادية الإسرائيلية ونتائجها أنها أدت إلى خلق طبقتين مغلفتين على أساس قومي، تعيشان في عالمين مختلفين من ناحية مستوى الحياة ونوع النشاط الاقتصادي، إن هذه الفجوة ذات أثر عميق في انتاج نمط حياة وتنظيم اجتماعي ونشاط ثقافي مختلف وفي صياغة قيم ومعايير سلوكية وأفكار مختلفة ومشاعر مختلفة أيضاً. الأمر الذي يعني تعايش فئتين تفصل بينهما حواجز وحدود إثنية وقومية واجتماعية واضحة.

رابعاً: الخدمة العسكرية

يمثل الجيش بالنسبة للمؤسسة الإسرائيلية وللإسرائيلي تجسيدا للفكرة الصهيونية، وذلك ليس فقط لأنه يجسد فكرة الدولة، وإنما لأنه يجسد فكرة نفي المنفي، وتجسد الخدمة في الجيش أيضاً، تحقيق فكرة تجاوز نمط يهودي المنفي الضعيف. الجندي العبري (62).

(58) حيدر، عزيز ، دور المقاومة الثقافية، مرجع سابق، (ص35).

(59) Elia. T. Zureik, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism. International Library of Sociology (London: Routledge and Kegan Paul, 1979) and Rashid Ismail Khalidi The Arab Economy in Israel (London 1988)

(60) إسرائيل، مكتب مراقب الدولة تقرير مراقبة الدولة رقم 42* 1992، ص390-429 بالعبرية.

(61) Aziz Haidar, Social Welfare services to the Arab Population (Boulder, Colo: Westview, 1991).

(62) كثر في تلك المرحلة استخدام، مصطلحات مثل الجندي العبري والعامل العبري، وغيره تأكيداً على نشوء إنسان جديد هو الإنسان العبري هو عضو في عملية نشوء الأمة الحديثة التي تقيمها عملية تطبيق الصهيونية ولكن في هذه الأيام يتم استخدام مصطلحات أخرى مثل الجندي اليهودي.

على حد تعبير (ابن جوريون) وجلية من المؤسسين، هو الإنسان الجديد الذي تآقت الحركة الصهيونية لبنائه في الدولة. فالصهيونية هدفت لبناء إنسان مناقض لصورة اليهودي الذي كان يعيش في أوروبا (اليهودي التاجر) أو اليهودي الفقير الضعيف المحاصر بالجيتو⁽⁶³⁾.

فمنذ المراحل الأولى لإقامة الدولة العبرية أدرك (بن غوريون) أهمية الجيش في عملية بناء الأمة، وذلك بسبب الأصول والتقاليد المختلفة للقادمين إلى إسرائيل وللمجتمع الاستيطاني بأسره.

لقد أوضحت في الفصل الأول عن يهودية الدولة أن عملية بناء الأمة كانت عملية إقصاء لغير اليهود، الأمة هي أمة من اليهود وليس من المواطنين ولا حتى أولئك الذين خدموا في الجيش، فرموز الجيش هي رموز صهيونية ويهودية واستيطانية وإسرائيل ليست دولة المواطنين، ولا حتى دولة المواطنين الذين يخدمون في الجيش، وإنما دولة اليهود الذين يخدمون في الجيش، إذا ليس هناك علاقة بين الخدمة العسكرية، وبين المساواة وتعريف الدولة. الجيش في إسرائيل هو الأداة الرئيسية لصنع اليهودي الجديد ويؤكد المتدينون الأرثوذكس أنهم ليسوا بحاجة إلى الخدمة العسكرية عندما يصرون أن الوجه الآخر للحفاظ على هوية يهودية هو ليس الجيش وإنما الاهتمام بتعاليم التوراة والدين. وأن ما حافظ على الهوية اليهودية عبر التاريخ هو احترام حرمة السبت.

هنالك حالة من التوتر السياسي في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نتيجة تحرير اليهود المتدنيين من الخدمة العسكرية فلقد حرر (بن جوريون) خمسمائة من تلامذة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، وحتى إعداد هذا البحث بلغ عدد المحررين من تلامذة المدارس الدينية خمسين ألف شاب متدين.

هذا الموضوع ألا وهو (الخدمة العسكرية) هو موضوع مركزي في الحياة السياسية الإسرائيلية إلى درجة أن بعض الأحزاب العلمانية مثل حزب (شينوي) الذي وصل إلى حيازة (14) مقعداً في الكنيست السادسة عشرة في انتخابات العام 2003، قد جعل موضوع الخدمة العسكرية وفرضه على المتدنيين شعاره السياسي الأساسي.

(63) بشارة، عزمي، من يهودية الدولة حتى شارون، (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (2005)، رام الله، فلسطين، ص(91).

وفي المقابل يتبنى هذا الحزب وحزب "ميرتس" اليساري من قبله وحزب "تسومت" اليميني العلماني الذي قامت حركة شينوي على أنقاضه تقريبا، أيضا استخدام الخدمة العسكرية لمنح الإقامة أو الجنسية لعائلة الجندي حتى لو لم يكن يهوديا⁽⁶⁴⁾.

ما نلاحظه هنا أن هنالك حالة صراع في المجتمع الإسرائيلي بين العلمانيين والمتدينين حول موضوع الخدمة العسكرية وكيفية التعامل معها.

أما بالنسبة للعرب داخل إسرائيل فلا عجب أن طالب (شموئيل ميكونيس) من الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ليس راحح، أي قبل انقسام الحزب وانسلاخ ميكونيس - سنية) في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات بعرض "الخدمة العسكرية الإجبارية" على جميع المواطنين الإسرائيليين دون استثناء بمن فيهم السكان العرب. ومن ضمنهم الفتيات العربيات على اعتبار أن خدمة الفتيات العربيات في الجيش تشكل مساهمة في تحرير النساء العربيات من تخلفهن ومن اضطهادهن الاجتماعي المتوارث عبر مئات السنين.

فضمن سياق خطابه في الكنيست عام 1950 حول قانون الخدمة العسكرية، وجه (ماير فلز) سؤالاً (لدافيد بن غوريون) حول عدم تجنيد الأجيال المناسبة من السكان العرب بموجب القانون الأول للخدمة العسكرية، في حين لم ينس عضو الكنيست (توفيق طوبي) التذكير بأن إستثناء العرب في إسرائيل من التجنيد العسكري يشكل أحد أبرز ظواهر سياسة التمييز العنصري ضد العرب*.

في تموز لعام 1954 أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن وزير الأمن قرر فرض التجنيد الإجباري على الشباب العرب الذين ولدوا بين 1934/9/10 وبين 1937/7/12 وفقاً لقانون الخدمة العسكرية، ولكن القرار عدل فيما بعد وأقتصر على الشباب العرب (الدروز) إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي قد رحب في حينه بقرار التجنيد واعتبرت صحيفة الاتحاد أن هذا القرار سيرفع النضال ضد الإضطهاد القومي إلى مرتبة أعلى وأن الحزب سيناضل من أجل عدم ممارسة سياسة التمييز العنصري في الجيش ولإتصاف فقد طالب بإعفاء الفتيات العربيات من الخدمة وذلك مراعاة لمسألة التقاليد والدين ومكانة الفتاة العربية بين السكان العرب، والاكتماء بتجنيد الشباب مع التأكيد على منحهم المساواة المطلقة في الحقوق في صفوف

(64) بشارة، عزمي، مرجع سابق، بطحونيزم، ص 95.

* أنظر إلى ملحق رقم (8) (القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري) قرار الجمعية الخامس للأمم المتحدة،

قرار رقم 3379 الدورة (30) بتاريخ (10- تشرين ثاني - 1975).

الجيش واعتبار أن قرار الحكومة ينبغي أن يكون دافعاً لتشديد نضال السكان العرب والجماهير الديمقراطية الإسرائيلية لوضع حد للإضطهاد القومي، ومن أجل المساواة المطلقة في الحقوق في كل مجالات الحياة⁽⁶⁵⁾.

قد تكون الدوائر الرسمية الإسرائيلية قد نظرت إلى موضوع تجنيد الشبان العرب في إسرائيل بشكل حذر وبتردد وما ينطوي عليه من "مغامرة" قد تكون غير مأمونة العواقب وفي الوقت نفسه ظل يراودها الحلم التاريخي بترويض الأقلية العربية (الفلسطينية) في الداخل وإدخالها في "بوثة صهر" وقولبتها بالشكل الذي يخدم مصالحها الأمنية ويذيب الهوية القومية لهذه الأقلية ويمكنها بالتالي من التحكم في سياق ومسار تطورها على نمط "الجيش" كبوثة صهر لعملية بناء الأمة⁽⁶⁶⁾.

في مؤتمر "ميزان المناعة والأمن القومي" الذي عقد في كانون أول / ديسمبر من العام 2003 في ضاحية هرتسليا / تل أبيب كشف النقاب عن تكليف رئيس الحكومة، (أريئيل شارون)، بعض الجهات المختصة بشؤون الأمن القومي الإسرائيلي بدراسة وبلورة تصور عملي لإمكانية شمل أبناء الأقلية العربية داخل إسرائيل في "الخدمة الوطنية الإلزامية" وكان (شارون) قد تحدث في "خطاب هرتسليا" حول مفهوم الدولة الديمقراطية اليهودية وترتيب العلاقات بين التجمعات السكانية المختلفة على أساس شكل من أشكال الخدمة الوطنية. العسكرية والتساوي في الحقوق والواجبات وذلك في تلميح للعرب في الداخل أنه سيكون عليهم حسم مسألة الولاء للدولة العبرية عند الحديث عن الحقوق.

وقد جاء في خطاب (شارون) بهذا الخصوص: "مهمتنا جميعاً هي تصميم شكل إسرائيل اليهودية الديمقراطية، دولة يسود فيها توزيع العبء ومنح الحقوق وتحميل كافة القطاعات الواجبات بواسطة أداء خدمة وطنية بشكل أو بآخر"⁽⁶⁷⁾.

وكان وزير الأمن الإسرائيلي (شاؤول موفار) قد عين لجنة برئاسة الجنرال (دافيد عبري) في بداية عام 2004. وأوكل إلى اللجنة فحص إمكانية توسيع "الخدمة الوطنية" كبديل للخدمة العسكرية لمن تم إعفاؤهم من هذه الخدمة.

(65) أنظر: الحزب الشيوعي الإسرائيلي بين التناقض والممارسة جورج كرزوم، ص 91-92.

(66) بشارة، عزمي، من يهودية الدولة حتى شارون، مرجع سابق، (ص 80-81).

(67) حمدان، هاشم، عرب 48 والخدمة العسكرية وأشكالها وبدائلها، بين الهاجس والتطبيق مقال صادر عن

عرب 48 دوت كم، دراسات وتقارير 2005/1/24.

وفي 2004/8/17 أعدت "لجنة عبري" التي بحثت في توسيع الخدمة الوطنية في إسرائيل توصيات قدمتها إلى رئيس الحكومة "أريئيل شارون" حيث أوصت بإلزام المواطنين العرب بما يسمى بـ: "الخدمة الوطنية" وأوصت اللجنة أيضاً، بأن من لا يؤدي هذه الخدمة (لن يتمتع بحقوق أساسية، مثل مخصصات الأولاد، قروض إسكان بضمن حكومي، الحصول على قسائم أرض من دائرة أراضي إسرائيل وامتيازات أخرى). مع العلم أن المواطنين العرب في الأساس لا يحصلون على هذه الامتيازات⁽⁶⁸⁾.

واعتبرت "لجنة عبري" في تقريرها الأولي هذا أن الخدمة الوطنية تأتي بديلاً للخدمة العسكرية واقترحت إمكانية استبدال أسمها بالخدمة المدنية للتخفيف على العرب. وجعل أمر تقبلها ممكناً، في هذا السياق تجدر الإشارة إلى وجود أحزاب صهيونية تضع في برامجها السياسية قضية فرض الخدمة الوطنية على العرب داخل إسرائيل مثل حزب (إسرائيل بيتنا) الذي يترأسه (أفيغدور ليرمان)* ويشتمل مخططه على صياغة قانون مواطنة جديد ينص على إلزام كل مواطن في إسرائيل بقسم الولاء لإسرائيل وأنها وقيمها ورموزها ونشيداتها الوطني وأن من يبدي رفضه لذلك سيفقد مواطنته الإسرائيلية، بمعنى أنه سيكون بمكانة مقيم دائم ويمنع من الترشيح والانتخاب.

إن ما صدر عن مؤتمر ميزان المناعة والأمن القومي يعد خطوات سياسية وتعبئة أيديولوجية (عنصرية) تجاه الأقلية العربية داخل إسرائيل، تسعى الدولة العبرية من خلال مقترحات هذا المؤتمر إلى التمييز بين المواطنة والإقامة الدائمة بواسطة الخدمة الوطنية أو على الأقل بين مستويين من الحقوق بحيث ترتبط قضية حق الاقتراع بمسألة الولاء⁽⁶⁹⁾. وأيضاً إلى

(68) حمدان، هاشم، عرب 48 والخدمة العسكرية، مرجع سابق، ص(4-5).

* أفيغدور ليرمان: سياسي ولد في الاتحاد السوفيتي سابقاً سنة 1958 وهاجر إلى إسرائيل سنة 1978، درس العلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس، مارس ليرمان نشاطه السياسي ضمن حزب الليكود إلى أن أسس سنة 1999 حزب (إسرائيل بيتنا) الذي نشط في أوساط المهاجرين الروس وهو من اليمين المتطرف جداً، يقوم ليرمان بتجسيد أفكاره اليمينية من خلال عدة منافذ: نشاطه في "المنتدى الصهيوني"، عضويته في الكنيسة، مناصبه الحكومية وقد كان وزير البيئة التحتية في حكومة الوحدة الوطنية (2000-2002) ووزير المواصلات (2003-).

(69) تجدر الإشارة إلى مقالة د. عزمي بشارة، خطاب هرتسليا-كانون أول/ ديسمبر 2003 نظراً لأهميتها في الاستقراء المبكر كما تضمنه مؤتمر هرتسليا (خطاب شارون) والذي حذر فيها من مستلزمات وإستتبعات فرض الخدمة العسكرية (الوطنية) كشرط لنيل الحقوق على اعتبار أن حسم ولاء العرب الوطني للدولة اليهودية كفيل بحل إشكال المسألة الديمغرافية إلى حد بعيد، لأنه لا يمكن حسم هذه المسألة في الداخل بالترانسفير الذي لم يعد ممكناً.

تقسيم العرب داخل إسرائيل إلى طوائف وانتماءات جزئية تخفف من وطأة المجموعة القومية الواحدة ديموغرافياً وسياسياً على الدولة اليهودية، هذه الانتماءات الجزئية تسهل ربط ولاء مباشر بينها وبين الفرد وبين الدولة الصهيونية وفي جعبتهم سيناريوهات أخرى كثيرة.

إن اقتراحات (شارون) بخصوص عرب الداخل هو الفصل بين إقامة المواطنين العرب residence وبين حقوقهم السياسية التي تحملها المواطنة citizenship وهذا تعبير عن مزاج سياسي قائم في المؤسسة الصهيونية الحاكمة ويعكس رغبة بالتخلص، في إطار الحل الدائم (بين الفلسطينيين والإسرائيليين) من دور المواطنين العرب داخل إسرائيل المحتمل أو الممكن في الداخل⁽⁷⁰⁾.

لقد رفض كل من التجمع الوطني الديمقراطي والجبهة الديمقراطية والحركة الإسلامية الخدمة الإلزامية ورفض محاولة السلطات الإسرائيلية الربط بين حقوق المواطن العربي وبين ما يسمى بالواجبات تجاه الدولة. باعتبار أنه وبحسب مبادئ الديمقراطية فإن حقوق الإنسان مستقلة ومطلقة أما الواجبات فهي مسألة نسبية تأخذ بالحسبان اعتبارات كثيرة.

لقد جاء في القرار الحازم الذي أتخذه التجمع الوطني الديمقراطي في مؤتمره الرابع. آذار/ مارس 2004م.

"يؤكد المؤتمر رفضه القاطع لمشروع ما يسمى بالخدمة الوطنية ومحاولات فرضه على المواطنين العرب داخل إسرائيل. لم يطرح (أريئيل شارون) هذا المشروع حرصاً منه على مصلحة الجماهير العربية بل لمصلحة مؤسسة الدولة وانسجاماً مع سياسة الاحتواء والتوجه القاضي بإحكام الهيمنة على الأقلية القومية العربية الفلسطينية والتحكم بمصيرها ومستقبلها إن الإدعاء بأن القيام بالواجبات سيؤدي إلى تخفيف القمع القومي والتمييز العنصري أو إلغائهما، هو ادعاء باطل لا أساس في الواقع، فسياسة القمع القومي والتمييز ومصادرة الأراضي والمحاصرة والتهميش التي تتبعها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه العرب داخل إسرائيل هي نتاج العنصرية المتأصلة في المؤسسة الإسرائيلية وتفرعاتها المختلفة"⁽⁷¹⁾.

إن الحديث عن فرض الخدمة الوطنية (العسكرية) على العرب داخل إسرائيل لا يأتي من باب تحقيق المساواة بل يأتي من باب تبرير فكري أيديولوجي لسياسة التمييز العنصري التي انتهجتها حكومات إسرائيل المتعاقبة وهذه المقترحات الإسرائيلية إن كانت عبر (لجنة عبري) أو

(70) مقال: شارون يصرح، د. عزمي بشارة، شباط 2004. www.Arab48.com.

(71) حمدان، هاشم، الخدمة العسكرية، مرجع سابق، ص(8، 9). www.Arab48.com.

ما قبل هذه اللجنة تأتي لتسوغ التمييز على مدار 56 عاماً مضت، عبر سياسة منهجية ترفض التعامل مع المواطنين العرب كمواطنين متساويين من منطلقات عرقية، فالقوى العربية الدرزية أو البدوية أو حتى الشركسية التي يخدم أهلها أو بعض أهلها في الجيش حالها مزر، ولم تتجنب الحكومات الإسرائيلية مصادرة أراضيها والدوس على حقوق أهلها والتمييز ضدهم في جميع المجالات.

المبحث الثاني

الوضع السياسي للعرب داخل إسرائيل

يتناول هذا المبحث التكوين الطبقي والنخبوي والسياسي الفلسطيني ما قبل عام 1948 زمن الانتداب البريطاني حيث يصح الحديث عن تشكيل نخبة وطنية فلسطينية مع بداية تشكل حقل سياسي وطني فلسطيني ممثلاً في حركة وطنية فلسطينية، أي مع ظهور تشكيلات سياسية فلسطينية في العقد الثاني من القرن الماضي حيث اندثر هذا الحقل السياسي بنجاح المشروع الصهيوني في فلسطين وإقامة دولة يهودية وتشريد الشعب الفلسطيني.

ويتناول أيضاً الوضع السياسي للعرب داخل إسرائيل منذ قيام دولة إسرائيل وحتى العام 1967 وكيف أن هذه الفترة مارست عليهم من قبل السلطات الإسرائيلية أحكام عسكرية منعتهم من التعبير عن أنفسهم في شتى المجالات.

ويتناول أيضاً هذا المبحث الوضع السياسي للعرب داخل إسرائيل نما بعد العام 1967 وكيف أن حرب الأيام الستة قد غيرت في مجرى حياتهم اليومية وبدأ هنالك نواه حركات سياسية تظهر بين صفوفهم.

وأخيراً يتطرق المبحث الأخير إلى الأحزاب العربية داخل إسرائيل وبرامجها الأساسية وتكوينها التنظيمي .

أولاً: النخب الفلسطينية قبل العام 1948:

ما يميز المجتمع الفلسطيني ما قبل النكبة (1948) أنه مجتمع يغلب على طابعه الحياة الريفية، ففي بداية العشرينات من القرن الماضي عاش نحو ثلثي سكان فلسطين في قرى والتلث الباقي في مدن وبلدات. ومع خضوع فلسطين لانتداب بريطانيا كدولة كولونيالية، كان قد تشكل في فلسطين إطار النخبة السياسية والاقتصادية، وهو الإطار الذي تشكل من كبار ملاكي الأراضي، ومعظمهم، إن لم يكن جميعهم من وجهاء المدن⁽⁷²⁾.

(72) من العائلات التي امتلكت ملكيات واسعة: عائلة عبد الهادي وعائلة الجيوسي وعائلة البرغوثي والغصين وأبو خضرا والفاهوم والطبري، كتاب الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين شبيب، سميح 1920-1948، عكا، مؤسسة الأسوار، رام الله، وزارة الثقافة الفلسطينية، 1999، ص21-22.

وتجدر الإشارة هنا إلى التداخل بين فئتي ملاك الأراضي والتجار أو رجال الأعمال والسعي إلى توظيف "الرصيد" الاقتصادي (الموقع الطبقي) والمناصب الدينية والإدارية العليا (خلال الحكم العثماني) سياسياً، أي في أخذ موقع ضمن النخبة السياسية أو التنافس من أجل ذلك⁽⁷³⁾. وكما سنلاحظ لاحقاً فقد تمكن العديد من الأسر التي برز نفوذها في القرن التاسع عشر من إعادة إنتاج نخبة في حقول سياسية مختلفة عبر آليات مختلفة.

شهدت فلسطين خلال الانتداب البريطاني تسارعاً في نمو المدن وخاصة الساحلية منها وقد بدأ توسع هذه المدن في أواخر القرن التاسع عشر واستمرت في التوسع السريع طوال فترة حكم الدولة الكولونيالية وحتى النكبة عام 1948 أي عام قيام دولة إسرائيل⁽⁷⁴⁾. حيث وقعت المدن الأكبر والأكثر سكاناً تحت سيطرة إسرائيل بعد تهجير معظم سكانها العرب، إضافة إلى الجزء الغربي من مدينة القدس، كما صاحب هذه العملية الحضرية تحولات مهمة في البنية الطبقيّة للفلسطينيين خلال عقود العشرينات والثلاثينات والأربعينات وبخاصة نمو انتلجنسيا من طبقة الأعيان والوجهاء التقليديين وبين الأقلية المسيحية عبر الاستثمار في التعليم ونمو طبقة من العمال المدنيين المتشكلة أساساً من الفلاحين المعدمين النازحين من القرى إلى المدن طلباً للعمل⁽⁷⁵⁾ هذا إضافة إلى طبقة من البرجوازية الصغيرة التقليدية المتشكلة من أصحاب الحرف

(73) من الأمثلة على ذلك، عائلة النشاشيبي التي كانت في أواخر العهد العثماني من ملاك الأراضي (في قرى القدس) ثم أخذت في التحول إلى ملكية الرأسمال التجاري والعقاري، واستخدمت هذا الموقع لتنافس عائلات أخرى على النفوذ السياسي وتحديداً عائلة الحسيني، وفي السياق نفسه تأسس البنك التجاري الفلسطيني في القدس قبيل الحرب العالمية الأولى من قبل مجموعة من التجار الفلسطينية، لكن الإقبال عليه بقي ضعيفاً رغم دعوة مدير البنك حسن الحسيني أغنياء منطقة القدس إلى موازرة البنك. (شبيب، مرجع سابق، ص 23-26).

(74) ازداد عدد سكان يافا من 10 آلاف نسمة العام 1880 إلى 40 ألف نسمة العام 1915 وازداد عدد سكان حيفا من 8 آلاف نسمة في الفترة نفسها إلى 20 ألف. شبيب، (الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين)، المرجع السابق، ص 23.

(75) كان لبيع الأراضي للحركة الصهيونية، وسياسة العمل العبري تأثير كبير على الفلاحين أكثر من تأثيرها على سكان المدن. فقد جاء بيع معظم الأراضي من العائلات الكبيرة ووصل حجم الأراضي المباعة حتى ثورة 1936 نحو 390 ألف دونم. ومن أبرز العائلات التي باعت أراضي للمستوطنين أو شركات صهيونية. (آل سرسق، تويني، المارديني، سلام، الغوري، الشمعة، العمري) كما شاركت في بيع أراضي عائلة عبد الهادي والنشاشيبي والتاجي.

هلال، جميل (تكوين النخبة الفلسطينية) منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، - مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية أو مركز الأردن الجديد للدراسات. طبعة أولى عام 2002، ص 16.

وصغار التجار، والبرجوازية الصغيرة الحديثة المشكلة من صغار موظفي الدولة الكولونيالية كالمعلمين والمحاسبين والمترجمين ومن العاملين في الصحافة والمجالات الثقافية والفنية والمحاسبين وأعمال السكرتاريا في الشركات المختلفة.

يصح الحديث عن تشكيل نخبة وطنية فلسطينية مع بداية تشكل حقل سياسي وطني فلسطيني ممثلاً في حركة وطنية فلسطينية، أي مع ظهور تشكيلات سياسية فلسطينية في العقد الثاني من القرن العشرين أو مع نشوء حركة وطنية فلسطينية تبينت هدف إقامة دولة فلسطينية للخلاص من الدولة الكولونيالية الممثلة في الانتداب البريطاني وكبديل عن مشروع الدولة اليهودية التي حملها المشروع الصهيوني الاستيطاني المدعوم من الدولة الكولونيالية، وفي الثلث الأول من عقد الثلاثينيات كان قد تشكل في فلسطين عدد من الأحزاب السياسية تفعل وتصارع في حقل سياسي وطني مشدود نحو إقامة دولة وطنية مستقلة⁽⁷⁶⁾.

لقد شكلت فئة الأعيان والوجهاء من كبار ملاك الأراضي وكبار التجار ذوي النفوذ العائلي الكبير النخبة السياسية في المجتمع الفلسطيني وهي نخبة بقيت أسيرة للشروط السياسية والاقتصادية التي أقامتها حركة الاستعمار المزدوج الذي خضعت له فلسطين في تلك الفترة ولذا بقيت هذه النخبة إلى حد ما أسيرة تكوينها الوجيه - العائلي، وبالتالي غير قادرة على بلورة استراتيجية لدولة حديثة تتفاعل ببعده نظر مع تحديات الوضع الناشئ في فلسطين والتميز بفعل المشروع الصهيوني (الدولاني)^{*}، عن أوضاع الدول العربية الأخرى كما لم تستطع أن تطرح حلولاً للانقسامات التي وجدت في المجتمع الفلسطيني (بين مدينة وقرية وبين المدن الساحلية والمدن الجبلية وبين الأسر المقدسية والأسر الأخرى) بل ربما ساهمت في تعميقها أحياناً وهي لم تشرك ممثلي الفئات الاجتماعية الجديدة أي تشكيل حقل سياسي وطني ديناميكي وحيوي.

نقصد بحركة التحرر الفلسطيني تلك الحركة المنظمة التي حاولت أن توجه مجمل النشاط الاجتماعي والسياسي في مواجهة المراحل المختلفة من استعمار فلسطين من قبل

(76) استخدم هنا مصطلح حقل سياسي وطني للإشارة إلى التشكيلات السياسية التي تتكون حول مشروع دولة أو كيان وطني أو قومي ببرامجها وقوانين اللعبة السياسية التي تنافس أو تتسارع وفقها للهيمنة على مواقع القيادة السياسية المقررة وتوزيع موارد التشكيلية المجتمعية، ويولد كل حقل لغته ومفرداته ورموزه والحقل السياسي كما هو حال الحقول الأخرى - دائم التغيير بحكم عوامل جديدة تمثل فئات اجتماعية كانت مستثناة من الفعل في الحقل.

* الدولاني، تعني إقامة دولة (وطنية).

بريطانيا الحركة الصهيونية، ولم تكن هذه الحركة منظمة دائماً على شكل قيادة تتوق إلى الاستقلال أو تجسد ما عرف فيما بعد بالكيان الفلسطينية⁽⁷⁷⁾.

بدأ بروز نخبة وطنية سياسية مع بدء التعاطي مع فلسطين كوحدة إدارية سياسية عاصمتها القدس، وذلك فرض المملكة المتحدة [بريطانيا] انتدابها عليها، واختفت هذه النخبة عملياً مع فشل تشكل دولة فلسطينية ونجاح المشروع الصهيوني في إقامة دولة إسرائيل العام 1948 لقد ربطت هذه النخبة شرعيتها القيادية بتحقيق مشروع دولاني وطني (أي تأسيس دولة وطنية). وهو ما فشلت في تحقيقه، ولم تظهر نخبة وطنية جديدة إلا بعد تشكيل حقل وطني جديد في أواخر الستينات. وإن بتكوين اجتماعي - طبقي مختلف تماماً.

تبلورت النخبة السياسية الفلسطينية في مجرى عقد المؤتمرات الوطنية⁽⁷⁸⁾ وفي إطار تعرض المجتمع الفلسطيني لتحولات متسارعة بفعل تأثير استعمار مزدوج، وهو مجتمع شهد تغييراً في بنيته الطبقيّة، وتكونية الحضري وبدايات تكون مجتمع مدني تمثل في ظهور أحزاب سياسية، وحركة عمالية ومؤتمرات مهنية وقطاعية وتحديدًا للنساء⁽⁷⁹⁾ والشباب والصحافيين⁽⁸⁰⁾.

شكلت النخبة الفلسطينية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى امتداداً لوضع طبقي تكون إبان فترة الحكم العثماني وبخاصة في القرن التاسع عشر⁽⁸¹⁾ وكان من سماته مركزة

(77) د. بشارة، عزمي، الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية رام الله - فلسطين - الطبعة الثانية 2002، ص(123).

(78) عقدت في فلسطين سبعة مؤتمرات وطنية بين أعوام 1919-1928 وقد عقدت هذه المؤتمرات في مدن (القدس - حيفا - يافا - نابلس) لقد حضر أول ثلاث مؤتمرات ممثلو الجمعيات الإسلامية والمسيحية فقط وقد عقد آخر مؤتمر وطني فلسطيني إبان الإضراب الشهير سنة 1936 وشاركت فيه الأحزاب السياسية الفلسطينية.

(79) عقد المؤتمر النسائي العربي الأول للنساء الفلسطينيات في تشرين الأول 1929، وحضره ما يزيد على 300 امرأة وانتخبت عقلية موسى الحسيني (رئيس اللجنة التنفيذية) رئيسة للمؤتمر وقد اهتمت الحركة النسائية بالعمل السياسي الوطني.

(80) عقد الصحافيون الفلسطينيون مؤتمراً لهم في حيفا في حزيران لعام 1924 ومؤتمراً آخر العام 1927 لكن الصحف كانت في الغالب مملوكة من قادة التيارات السياسية ومجالاً للصراع السياسي بين هذه الأجنحة من أبرز الصحف: الكرمل التي صدرت في حيفا وصحيفة القدس التي صدرت في يافا ومن أبرز الصحافيين: بولس شحادة ونجيب نصار وخليل السكاكيني.

(81) قد يرى البعض في الثورة التي حصلت في فلسطين ضد ابراهيم باشا العام 1934 بدايات بروز قيادات وطنية بحكم توحيد العديد من القوى الاجتماعية (من الريف والمدن والبدو) ضد مشروع ابراهيم باشا التحديثي. (بمقاييس ذلك العصر) مع العلم أن بعض العائلات الفلسطينية ذات النفوذ آنذاك وقفت إلى جانبه وإلى جانب مشروعه وسياسته المنفتحة نحو الأقليات.

ملكية الأراضي الواسعة بيد عدد محدود من الأسر المدنية وقد تميزت العائلات المقدسية المتنفذة عن مثيلاتها في حيفا ويافا ومدن الساحل الفلسطيني ببعدها عن قلب فلسطين الزراعي على الرغم من حوزة معظمها على أراض واسعة⁽⁸²⁾.

كما افتقدت صلة قوية بالتجارة كما كان الحال في مدن الداخل مثل نابلس والخليل ولذا، سعت عائلات القدس الإسلامية المعروفة إلى تدعيم مكانتها عبر الاستحواذ على مناصب سياسية وإدارية ودينية جديدة استغلت لتدعيم نفوذها الاجتماعي ويلاحظ انتقال أعيان العائلات المقدسية خلال القرن التاسع عشر من مناصب دينية إلى مناصب سياسية وإدارية، دون التفريط بالمناصب الدينية، بتعبير⁽⁸³⁾ آخر اعتمدت عائلات القدس المتنفذة مثل (الحسيني والخالدي والنشاشيبي والعلمي...) ليس على ملكية الأراضي الزراعية، أو على التجارة (على الرغم من أن بعضها امتلك أراضي واسعة نسبياً كما كان الحال في يافا ونابلس، بل على احتكار مناصب أوجدها العثمانيون في مساعيهم إلى تحديث الامبراطورية العثمانية، وقد وفرت هذه المناصب الفرصة لبعض العائلات المقدسية للتحويل إلى ملاك كبار ومن هنا وفرت خصوصية مدينة القدس الدينية والتاريخية الموقع والخبرة لتولي النخبة المقدسية موقع القيادة الأولى للحركة الوطنية الفلسطينية في فترة الاستعمار البريطاني وتحديداً بعد أن سميت القدس عاصمة لفلسطين الانتدابية وأعلنت الأخيرة إقليمياً سياسياً وإدارياً موحداً⁽⁸⁴⁾. فعائلة الحسيني دخلت الساحة السياسية الفلسطينية من خلال مكانتها الدينية.

أخذت عملية تكون النخب الوطنية في البداية شكل جمعيات سميت باسم "الجمعيات العربية" تمركزت في المدن الرئيسية، إلا أن سلطة الانتداب البريطاني طلبت من مؤسسي تلك

(82) من العائلات التي امتلكت أو ما زالت تمتلك أراضي واسعة نسبياً في مناطق رام الله وأريحا والخليل، (النشاشيبي والحسيني ونسيبة).

(83) شوفاني، الياس، الموجز في تاريخ فلسطين سياسي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م. ص(11).

(84) تركز نفوذ الحاج أمين الحسيني حتى العام 1934 في المجلس الإسلامي الأعلى وما يشمله المجلس من أوقاف وصلاحيات دينية واسعة، إضافة إلى مركز مفتي القدس وكبير العلماء وقد استخدم هذه المواقع لتوسيع نفوذه ليشمل كل فلسطين.

لمزيد من التفاصيل، انظر الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948 (بيروت-مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1986، الطبعة الثالثة)، ص(300).

الجمعيات (والتي حرصت على أن تضم مسيحيين ومسلمين) استخدام تسمية الجمعيات الإسلامية - المسيحية إبرازاً لطابعها المحلي ولعزلها عن الحركة القومية⁽⁸⁵⁾.

وعملت هذه الجمعيات كأطر فضاضة نسبياً بدون شروط محددة للعضوية أو لوائح مفصلة، وتولى كل قضاء تشكيل جمعياته الإسلامية - المسيحية الخاصة به⁽⁸⁶⁾.

"لقد كان القائمون على هذه الجمعيات يجتمعون اسبوعياً لكن بدون قراءة وقائع أو تقارير كأنهم يجتمعون في مقهى"⁽⁸⁷⁾ على الرغم من الانتقاد الموجه لهذه الجمعيات إلا أنها شكلت نواة العمل والنخب السياسية وقواعد للنخبة الوطنية السياسية.

تعاقب على قيادة الحركة الوطنية مجموعة من اللجان التنفيذية (اللجان التنفيذية العربية) منذ المؤتمر الوطني الثالث (العام 1920) وحتى المؤتمر الوطني السابع والأخير عام (1928) وانحلت اللجنة التنفيذية الأخيرة العام 1934 وبقيت الحركة الوطنية الفلسطينية بدون قيادة وطنية علنية ومسؤولة حتى العام (1936) عند تشكيل اللجنة العربية العليا التي فرض تشكيلها الإضراب الشامل الذي عم فلسطين منذ نيسان العام 1936 وقد ظهرت اللجنة العربية كصيغة ائتلاف حزبي وقامت حكومة الانتداب البريطاني بحل اللجنة رسمياً أثر مقتل حاكم الجليل البريطاني في أواخر (1937) وتعرض أفرادها للنفي والإبعاد بما في ذلك رئيس اللجنة الذي لجأ سراً إلى لبنان وهكذا غابت القيادة السياسية الرسمية (ذات السمة المؤسساتية) عن الحقل الوطني الفلسطيني طوال فترة الحرب العالمية الثانية.

وفي العام 1946 تشكل ما سمي بالهيئة العربية العليا بقرار من الجامعة العربية في مؤتمر (بلودان) ونالت هذه تأييد الأحزاب الفلسطينية في مؤتمر عقده رؤساء هذه الأحزاب في القدس على الرغم من أنه لم يتمثل في الهيئة العليا الجديدة سوى الحزب العربي وفي المؤتمر

(85) Yehoshua Porath, The Emergence of the Palestinian Arab Movement 1919-1929 (London Frank Cass 1974).

* تبنى المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس والذي عقد في نابلس في آب 1922 "الميثاق الوطني الفلسطيني" وهو أول ميثاق وطني في التاريخ الفلسطيني.

(86) حول هذه الجمعيات، انظر، خلة، كامل، فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939 (بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني 1974).

(87) مقتبسة من شبيب، (الأصول الاقتصادية والاجتماعية...)، مصدر سابق، ص79.

المذكور قرر رؤساء الأحزاب المشاركة⁽⁸⁸⁾ حل أحزابهم واعتبار الهيئة العربية العليا ممثلة للجميع وما بين (1945 و1946) حاول الحزب العربي الفلسطيني تأسيس هيئة قيادة وطنية باسم اللجنة العربية العليا، كما حاولت الأحزاب الأخرى تشكيل قيادة تحت اسم الجبهة العربية العليا، وفشلت المحاولتان.

ما يستحق التويه هنا أن النخبة السياسية تتشكل في حقل سياسي وطني ظهر في مواجهة دولة كولونيلية وحركة استيطانية تستهدف قيام دولة يهودية وتحمل بالتالي مشروعاً للتطهير العرقي، وبتعبير آخر ظهرت النخبة السياسية الوطنية الأولى على أساس خطاب الوطنية الفلسطينية، أو خطاب يجمع بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية⁽⁸⁹⁾.

الحقيقة أن المشروع الوطني الفلسطيني الذي أخذ يتبلور مع بدايات القرن الماضي وبالتحديد في منتصف (العشرينات) وحتى منتصف (الأربعينيات) هزم واندثر على أثر حرب العام 1948 وقيام دولة إسرائيل على ثلاثة أرباع فلسطين الانتدابية، تلاشى الحقل السياسي الوطني الفلسطيني وتمثل هذا التلاشي باختفاء الحركة الوطنية السياسية ونخبها وتنظيماتها وأحزابها (التي لم تهجر مع الذين هاجروا ولم تبق قائمة على الإطلاق) مع العلم أن هذه التنظيمات والنخب السياسية والأحزاب هي التي واجهت الدولة الكولونيلية البريطانية والمشروع الصهيوني، ولم يبق ما يشير إلى الحقل السياسي الفلسطيني الذي تشكل في ظل دولة كولونيلية (الانتداب البريطاني) سوى اسم "حكومة عموم فلسطين" التي أسستها الهيئة العربية العليا في غزة بعد فترة قصيرة من إعلان دولة إسرائيل وظل رئيس حكومة فلسطين يشغل مقعد مراقب في اجتماعات مجلس الجامعة العربية حتى وفاته العام 1963م لكن لم يكن لهذه الحكومة أي وزن سياسي وطني⁽⁹⁰⁾.

(88) شارك في المؤتمر الحزب العربي الفلسطيني وحزب الاستقلال والدفاع الوطني والكتلة الوطنية والإصلاح ومؤتمر الشباب (تزعّم هذا التشكيل الحاج يعقوب الغصين وهو مقرب من المفتي) ولم يشارك الشيوعيون.

(89) شبيب، (الأصول الاقتصادية والاجتماعية...)، مرجع سابق، ص(80).

(90) هلال، جميل تكوين النخبة الفلسطينية، منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص (29).

ثانياً: الوضع السياسي للعرب داخل إسرائيل منذ قيام الدولة حتى 1967:

رغم الشرح التاريخي الذي حصل في العام 1948م ودخول العرب (الفلسطينيين) الباقين داخل (الخط الأخضر) في إطار المواطنة الإسرائيلية، ترسبت في الواقع التاريخي الجديد تواصلات مع الماضي القريب، عبر الشخصيات والشخوص التي عايشته على الأقل، فالعديد من الفلاحين ومن المنتمين إلى الفئات الميسورة القليلة التي بقيت شاركوا بأنفسهم إما في نشاطات ثورة (1936-1939) أو في الدفاع عن قراهم إبان حرب عام 1948 ولكن أولئك مثلوا تواصلًا رومانسياً ونوستالجياً في الواقع الجديد ولم يجسدوا تواصلًا تنظيمياً مع الماضي⁽⁹¹⁾.

فلقد انتشل العرب (الفلسطينيون) داخل إسرائيل ما بعد الهزيمة عام 1948 أي بعد الحرب وقيام الدولة العبرية كإخوانهم اللاجئين إلى ما وراء الحدود بالبقاء الجسدي والنضال لحل مشاكل يومية محدودة، وأنهكتهم قضايا وجودية مثل الصراع مع الظروف المعيشية السيئة والعمل وغيرها⁽⁹²⁾.

حيث بقي العرب في إسرائيل يعيشون حالة ذهول امتدت لفترة طويلة من الزمن لما أصاب أرضهم وشعبهم من استيلاء وتهجير وكيف تحول الفلسطينيون برمثة عين من أصحاب الأرض والبيت إلى أقلية محاصرة، وصار يطلق عليهم "عرب إسرائيل".

مع العلم أن مصطلح (عرب) كإسم جماعي للفلسطينيين متداولاً لدى يهود فلسطين منذ بداية الصهيونية ونشاطها في أرض فلسطين التاريخية، ولقد دخلت صيغة "عرب إسرائيل" إلى العبرية اليومية والاصطلاح الرسمي في مكاتب الحكومة خلال الخمسينات⁽⁹³⁾. لم يكن ما حدث عام الـ 1948 من إقامة دولة إسرائيل وبقاء ما نسبته (11.6) بالمئة من الشعب الفلسطيني داخل أراضي مناطق الـ 48 مجرد نهاية بالنسبة لهؤلاء الباقين، فقد كانت قدرة جيل الباقين على خوض نضال سياسي فعال، محدودة، في بدايات الدولة العبرية، فمرحلة ما قبل عام 1967 أي منذ عام 1948، لم يساهم هذا العمل السياسي المحدود في تغيير الأوضاع الاقتصادية

(91) بشارة، عزمي، الخطاب السياسي المبتور، (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، طبعة ثانية 2002- ص(123-124).

(92) أبو بكر، خولة وداني، ريبينوفيتش، جيل منتصب القامة، ترجمة عن العبرية: خولة أبو بكر. صدرت الطبعة العبرية عام 202 والعربية عام 2004 (مدار) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، ص33.

(93) أبو بكر، خولة، جيل منتصب القامة، مرجع سابق، ص(34).

والاجتماعية وحتى التنظيمية السياسية، فقد توزعت التوجهات السياسية العربية داخل إسرائيل في ثلاثة انتماءات هي:

(أ) الأحزاب الصهيونية.

(ب) الحزب الشيوعي.

(ج) حركة الأرض.

غير أن هذا الانخراط في العمل السياسي حقق للفلسطينيين (العرب) إنجازين هما، البقاء في الأرض وتعزيز الهوية القومية وقد تميزت هذه المرحلة بغياب العامل الديني والمؤسسات الدينية⁽⁹⁴⁾.

كانت هناك محاولات للتنظيم السياسي داخل المجتمع العربي في إسرائيل ولكنها كانت محاولات فاشلة بسبب القيود التي وضعتها الدولة العبرية على مسألة العمل والتنظيم السياسي لدى أبناء الأقلية العربية (الفلسطينية) داخل إسرائيل وبسبب عزوف الفلسطينيين أنفسهم عن المشاركة في النشاط السياسي، نذكر من هذه المحاولات:

1- محاولات القيادات القومية التقليدية لإقامة أحزاب سياسية مثل محاولات (محمد نمر الهوارى) ومحاولة المحامى (الياس كوسا).

2- محاولات المطران (جورج حكيم) لإقامة حزب عربي.

3- محاولات الفئات المثقفة الشابة لإقامة تنظيمات قومية تمثلت في:

(أ) الجبهة الشعبية التي أقيمت عام 1958 من عناصر قومية شابة وكذلك الحزب الشيوعي ولكنها فشلت في دمج مواقف هذه العناصر وواجهت وسائل قمعية من السلطة فكانت نتيجةها التفكك.

(ب) حركة الأرض التي أقامها الجناح القومي في الجبهة الشعبية بعد انحلالها، وقد استطاعت السلطة القضاء عليها بسهولة نسبية بسبب عدم قدرتها على الصمود أمام ثلاث قوى في نفس الوقت هي: قوة السلطة والحزب الشيوعي والبناء الاجتماعي التقليدي للأقلية الفلسطينية⁽⁹⁵⁾.

(94) د. حيدر، عزيز، التوجهات السياسة بين الفلسطينيين في إسرائيل (تموز لعام 1995) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية نابلس/ فلسطين، ص(8).

تم عقد هذه المحاضرة وطباعة هذا الكتيب بدعم وتعاون من مؤسسة فردريك ناومن الألمانية.

(95) قهوجي، حبيب، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948 بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، 1972، ص(455).

اليهود سنة 1954، وقد اهتم هذا الحزب بمنح العرب تمثيلاً في قائمة مرشحية للكنيست، ومنذ سنة 1951، يمثله أعضاء عرب في الكنيست⁽⁹⁹⁾.

حزب الميمام ينادي بمساواة العرب داخل إسرائيل باليهود وقد نادى منذ البداية بإلغاء الحكم العسكري الذي كان مفروضاً على المناطق التي يقطنها العرب داخل إسرائيل، وقد تترجمت موافقه عام 1966 على أرض الواقع عندما قامت السلطات الإسرائيلية بإلغاء الحكم العسكري.

تقد رأى حزب (الميمام) بالحكم العسكري الذي كان مفروضاً على العرب بأنه يقف بين العرب "وإخلاصهم لإسرائيل" وأنه يخلق توتراً سياسياً واجتماعياً بالإضافة إلى أنه يعوق المعاشة بين العرب واليهود كما يقلل من قيمة إسرائيل وسياستها الخارجية⁽¹⁰⁰⁾.

هذا بعكس حزب (مباي) "حزب عمال أرض إسرائيل" الذي قاده (دافيد بن جوريون) في الخمسينات الذي لم يفتح صفوفه أمام الأعضاء العرب واستمر في العمل في الوسط العربي من خلال "القوائم الملحقة"⁽¹⁰¹⁾. ولكن حدث التغيير في صفوف حزب العمل وارث مباي سنة 1970 عندما وافق على استيعاب العرب الذين يخدمون في أجهزة الأمن) أعضاء فيه وسحب لاحقاً هذا

(99) لنداو، يعقوب، العرب في إسرائيل: دراسات سياسية، تل أبيب: معراخوت، 1971، بالعبرية ص98؛ سارة أوستسكي وأسعد غانم، "التصويت العربي لانتخابات الكنيست الـ 14، غفعات حفيفا: مركز دراسات السلام، 1996، بالعبرية، ص138-140.

* انضم حزب الميمام إلى كل من أحزاب رافي ومباي وأحدوت هو فودا وشكلوا ما قبل عام 1969 حزب (المعراخ) الذي أصبح فيما بعد (حزب العمل).

(100) حسن، عليوة القوى السياسية في إسرائيل 1948-1967 / منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، لبنان - أكتوبر 1973، (ص147-148).

- مثير، يعري (نحو التعايش السلمي والتقدمي بين دولة إسرائيل والدول العربية)، ص(301). سلسلة دراسات رقم (47).

(101) قامت الأحزاب الصهيونية وعلى رأسها حزب مباي التي لم ترغب في ضم العرب داخل إسرائيل كأعضاء متساوين إلى صفوفها، بتشجيع عدد من الزعماء الحماة والوطنيين والإقليميين على تشكيل قوائم ملحقة عشية كل جولة انتخابية وكان هدف هذه القوائم تجنيد دعم الفلسطينيين العرب في الانتخابات بما يخدم الأحزاب الصهيونية التي استعملت هذه القوائم للسيطرة على العرب داخل إسرائيل.

انظر: دليل إسرائيل 2004 الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية طبعة أولى (2004) أيار / مايو، بيروت - لبنان، ص246-247.

الشرط سنة 1973 وبدأ باستقبال العرب كأعضاء بدون شرط أو قيد ولحقه حزب حيروت وباقي الأحزاب اليهودية التي بدأت ضم الأعضاء العرب إلى صفوفها⁽¹⁰²⁾.

هذا بالنسبة للأحزاب الصهيونية، لكن النجاح الأكبر في استقطاب الأعضاء والأصوات العرب داخل إسرائيل كان للتيار الشيوعي، حيث يرفض هذا التيار طابع الدولة الإسرائيلية القائمة ويطمح إلى تنظيم صفوفه على قاعدة ثنائية القومية فقط، كتصور استراتيجي وكنهج حياتي أساسي، يستمد هذا التيار أفكاره من الأيديولوجيا الشيوعية-الماركسية، يسعى إلى تحويل إسرائيل إلى دولة علمانية ديمقراطية، ويشدد على كون العرب الفلسطينيين في إسرائيل (فلسطينيين - إسرائيليين) من حيث الهوية⁽¹⁰³⁾.

استمد الحزب الشيوعي، الذي بدأ طريقه كحركة هامشية في عهد الانتداب البريطاني، أفكاره ومواقفه الأساسية في المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية من الأيديولوجية العريضة للشيوعية حيث بدأ نشاطه الشيوعي في فلسطين ما قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948 بفترة طويلة، حيث شكل حزب العمال الموحد (مبام) إطاراً للتنظيم الماركسي في فلسطين سنة 1919 وفي سنة 1923 ظهر هذا التنظيم باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني وقبل عضواً في (الكومنترن) وبدأ يضم العرب إلى صفوفه ولكنه حافظ على أغلبية يهودية⁽¹⁰⁴⁾.

أدى تدخل الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في شؤون الحزب ودعمه لتقوية الطابع العربي للحزب وحل الكومنترن في بداية الأربعينات إلى انقسام الحزب حيث أقام الأعضاء الفلسطينيون تنظيمًا شيوعياً باسم (عصبة التحرر الوطني) أما المجموعة اليهودية بقيادة (ميكو نيس - فيلرز -

(102) كوهين، رعان ، تطور التنظيم السياسي وأنماط التصويت لدى الأقلية العربية داخل إسرائيل رسالة ماجستير (تل أبيب: جامعة تل أبيب - قسم تاريخ الشرق الأوسط، 1985) بالعبرية، ص79.

(103) دليل إسرائيل 2004 - مرجع سابق، ص(252-253).

* الكومنترن: هو اتحاد الشيوعيين العالميين ومقره في موسكو ويشمل أعضاء جميع أمناء سر الأحزاب الشيوعية في العالم، الغي هذا الاتحاد زمن (ستالين) واستبدل فيما بعد بـ الكومنفورم (هيئة الاستعلامات الشيوعية) وهناك الكومكون وهو الرابطة الاقتصادية الشيوعية والذي تطور فيما بعد وأصبح حلف وارسو.

(104) ريخس، إيلي ، الأقلية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية تل أبيب: هكيوتس همنوحاد، 1993 - بالعبرية، ص25-26.

فيلينسكا) فقد واصلت نشاطها داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني⁽¹⁰⁵⁾ واتحد التنظيمان لاحقاً بعد قيام "دولة إسرائيل" وعقد في تشرين أول / أكتوبر 1948 مؤتمراً أعلن خلاله إقامة الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) عمل هذا الحزب مباشرة على تنظيم صفوفه وتعزيز برنامجه السياسي، وتجديد الدعم في صفوف مواطني الدولة العرب واليهود على السواء⁽¹⁰⁶⁾.

نجح الحزب الشيوعي في استقطاب الفلسطينيين داخل إسرائيل كونه حزباً شرعياً يعمل على الساحة الإسرائيلية ويحظى بتمثيل في الكنيست من جهة، ومن جهة أخرى، كونه حزباً معارضاً يدافع عن حقوق الأقلية العربية (الفلسطينية) داخل إسرائيل ويطالب إسرائيل بإعادة اللاجئين الفلسطينيين والتوقف عن مصادرة الأراضي وتحقيق الشق الثاني من قرار التقسيم الذي اتخذته الأمم المتحدة سنة 1947 المتعلق بإقامة دولة عربية - فلسطينية بجوار إسرائيل⁽¹⁰⁷⁾.

في الأعوام الأولى لقيام الدولة العبرية حصل الحزب الشيوعي على تأييد شعبي وانتخابي محدود جداً، وبسبب الحكم العسكري الذي استمر حتى عام 1966 منع توزيع الصحف في المدن والقرى العربية وعمل نشاطه في أوضاع صعبة في شتى المجالات وتدل نتائج المعارك الانتخابية الست التي جرت بين عام 1948 وسنة 1961 على مدى الصعوبات التي واجهها في سبيل الحصول على التأييد الواسع ووصلت نسبة هذا التأييد إلى خمس أصوات العرب داخل إسرائيل وإلى أقل من ذلك في كل واحدة من الجولات الانتخابية⁽¹⁰⁸⁾.

مر الحزب الشيوعي الإسرائيلي بأزمة عميقة في منتصف الستينات إذ حدث انشقاق أدى إلى تشكيل مجموعتين: الأولى حافظت على اسم الحزب وانضم إليها معظم أعضاء الحزب من اليهود بالإضافة إلى قلة من العرب والثانية أطلقت على نفسها اسم القائمة الشيوعية الجديدة (راكح) وتمائل معظم الأعضاء العرب معها، إضافة إلى قلة من اليهود.

(105) ريخس، إيلي، المصدر السابق، ص 26-27.

(106) دليل إسرائيل - مرجع سابق، ص 253-254.

* انظر: ملحق رقم (4) خريطة التقسيم عام 1947 الصادرة عن الأمم المتحدة، المتعلقة بدولتين إسرائيلية وعربية - فلسطينية.

(107) جريس، صبري، العرب في إسرائيل، بيروت-مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973، ص (304-309).

(108) دليل إسرائيل: مصدر سابق، ص 254-255.

دلت نتائج انتخابات الكنيست السادس (1965) التي جرت بعد الانشقاق على خروج (راكح) منتصراً في المنافسة بشأن أصوات الفلسطينيين العرب داخل إسرائيل وبشأن الأصوات بصورة عامة وحصلت القائمة على ثلاثة مقاعد في الكنيست، وشكل العرب 75% من مصويتها وفاز حزب (ماكي) في المقابل بمقعد واحد، وصوت له ما يقل عن 0.5% من العرب⁽¹⁰⁹⁾.

ثم اختفى (ماكي) عن الساحة السياسية بعد انتخابات الكنيست السابع، إذ لم يعبر نسبة الحسم وبقي (راكح) تياراً شيوعياً وحيداً في الساحة السياسية والبرلمانية.

عندها بدأ ترسيخ الحزب الشيوعي في صفوف الأقلية العربية داخل إسرائيل وبدأ (راكح) بالتعاطف لدى العرب في إسرائيل وبدأ بأخذ حصة الأسد من أصوات العرب حيث وصلت في فترة من الوقت إلى حصد نصف العدد المطلق للأصوات الصالحة في صفوف العرب داخل إسرائيل.

بناء على ما استعرضنا للقوى السياسية التي نشأت في الفترة حتى 1967 يمكننا أن نشير إلى التوجهات والمواقف من القضايا الرئيسية التي احتوتها برامجها على النحو التالي:

(أ) الفلسطينيون في الأحزاب الصهيونية: الدعوة لاندماج الفلسطينيين في إسرائيل على أساس فردي، وعدم التدخل في القضايا السياسية والشؤون الخارجية.

(ب) الحزب الشيوعي والقوى القومية التي التفت حوله: الدعوة للاندماج الفردي في إسرائيل والدعوة إلى حل القضية الفلسطينية حلاً يضمن قيام كيان فلسطيني والتأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

(ج) العناصر القومية الشابة. (حركة الأرض) دعوة انفصالية وحل قضية الفلسطينيين في إسرائيل في إطار قومي عربي.

ثالثاً: التنظيم السياسي للعرب داخل إسرائيل بعد 1967

شهدت المرحلة التي أعقبت حرب 1967 تحولات عميقة في إسرائيل والمنطقة وفي أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل شملت جميع نواحي حياتهم التنظيمية والسياسية⁽¹¹⁰⁾، حيث بدأ

(109) ريخس، مصدر سبق ذكره، ص34.

(110) د. حيدر، عزيز، التوجهات السياسية بين الفلسطينيين في إسرائيل، الموجزات (17) تموز 1995، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين. ص(13).

يتبلور تعبير سياسي عن طبقة وسطى عربية في إسرائيل⁽¹¹¹⁾. لقد طالت التحولات النشاط الاقتصادي ومستوى الحياة للأقلية العربية داخل إسرائيل ومسألة اندماج الفلسطينيين في السوق الإسرائيلية كقوة عمل ومجتمع مستهلك كما أن النشاط الاجتماعي والثقافي توسع وانتشر.

وقد جرت تطورات سياسية على مستوى المنطقة والقضية الفلسطينية فعلى المستوى المحلي في إسرائيل تم إلغاء الحكم العسكري منذ عام 1966م، وتحولت السياسة الإسرائيلية من استخدام وسائل الضبط العلنية إلى وسائل مقنعة ذات أهمية خاصة وتأثير عميق على التنظيم السياسي لدى الأقلية العربية داخل إسرائيل.

فبعد حرب الـ 1967 وما نتج عنها من احتلال إسرائيلي لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وكل من صحراء سيناء من مصر ومرتفعات الجولان من سوريا، وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 242، الخاص بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت بحرب حزيران / يونيو 1967.

شهد النصف الأول من عقد السبعينات تطوراً واضحاً في التنظيم السياسي وفي الفكر السياسي الفلسطيني في إسرائيل وعلى صعيد التنظيم ظهر نوعان من التنظيمات السياسية:

- النوع الأول، ظهور حركات وأطر سياسية جديدة أهمها حركة أبناء البلد التي تعتبر استمراراً (لحركة الأرض) من ناحية فكرها السياسي مع اختلاف هام يبرز في التحول من إطار القومية العربية إلى التأكيد على الهوية الوطنية الفلسطينية.

وفيما يلي تعريف شامل بهذه الحركة:

- حركة أبناء البلد: أدت الحرب عام 1967 إلى شلل مؤقت في عمل التيار القومي - الفلسطيني، حيث صعقت الهزيمة أعضاء هذا التيار ومن ناحية أخرى أدت نتائج الحرب إلى لقاء مجدد بين الفلسطينيين داخل إسرائيل مع شريحة مركزية من الشعب الفلسطيني والتي تقطن داخل الضفة الغربية وقطاع غزة حيث أدت هذه العلاقة بين الشريحتين إلى نهضة قومية فلسطينية في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل.

(111) بشارة، عزمي، الخطاب السياسي المبتور، مرجع سابق، ص(126).

* انظر: ملحق رقم (9) خريطة المناطق التي احتلت (الضفة الغربية وقطاع غزة) عام 1967.

* انظر: ملحق رقم (10) نص القرار باللغة الانجليزية والفرنسية.

وإلى تواصل مع تيارات متعددة من الحركة الوطنية الفلسطينية وشكلت مجمل هذه الأسباب أرضاً خصبة لإقامة حركة يسارية ماركسية قومية فلسطينية في مطلع السبعينات سميت بحركة أبناء البلد⁽¹¹²⁾.

تأسست حركة أبناء البلد سنة 1972 في أم الفحم في المثلث وقاطعت انتخابات الكنيست ودعت إلى عدم المشاركة في التصويت لكنها شاركت في انتخابات المجلس المحلي في أم الفحم سنة 1973، أقامت الحركة فروعاً لها في البلدات الأخرى، إذ أقامت في الطيبة حركة النهضة وفي عارة وعرة أقامت حركة الفجر وصل تمثيلها سنة 1983 إلى تسعة مقاعد في المجالس المحلية المتعددة⁽¹¹³⁾.

وفي عام 1993 فازت بثمانية مقاعد بعد أن تحولت أم الفحم إلى مدينة⁽¹¹⁴⁾. كثفت حركة أبناء البلد نشاطها في صفوف الطلاب الجامعيين في الجامعات الإسرائيلية المتعددة إذ شكلت المؤسسات الأكاديمية وأطلقت الحركة في الجامعات على فروعها اسم الحركة الوطنية التقدمية وقد نافست الحركة في السيطرة على لجان الطلاب العرب في الجامعات. وفي الانتخابات التي جرت عام 1976 للجنة الطلاب العرب في جامعة القدس، فازت الحركة الوطنية التقدمية بمعظم المقاعد⁽¹¹⁵⁾.

تم تعزيز نشاط الحركة (حركة أبناء البلد) من خلال مجموعة إصدارات صحفية اسبوعية ودورية التي حاولت الحركة من خلالها نشر أفكارها وأيديولوجيتها العامة⁽¹¹⁶⁾. ومن بعض نشراتها المهمة: "الرأية" (اسبوعية)، و"الميدان" (اسبوعية) والكثير من النشرات لمرة واحدة، وفي الأونة الأخيرة توقفت عن إصدار الصحف.

شهدت التسعينات هبوطاً عاماً في نشاط الحركة واقتصرت نشاطها في عقد اجتماعات تشاورية مع بعض الأطراف بهدف استيضاح طرقها المستقبلية، وقد تحالفت الحركة عشية

(112) روحان، نديم، الصالح، سلطاني، تصويت بدون صوت، (مدى) المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، حيفا، 2004، ص(15).

(113) لنداو، يعقوب، العرب في إسرائيل: دراسات سياسية، تل ابيب - معراخوت 1993 بالعبرية، ص(87).

(114) أ. غانم واوستسكي، مرجع سابق، غفعات حيفا - مركز دراسات السلام، 1994، ص18.

(115) ريخس، مصدر سبق ذكره، ص113.

(116) دليل غام إسرائيل 2004، مرجع سابق، ص(264-265).

لقد برز في هذه الفترة الدور الطبيعي للطلاب في العمل السياسي ولكن جميع الأطر المذكورة كانت ذات أثر هام في تحول أشكال ومضامين العمل السياسي. وبالذات في اتخاذ القرار الخاص بإضراب يوم الأرض الأول عام 1976، والتأثير على نتائج انتخابات الكنيست عام 1977، التي سببت الانقلاب السياسي وصعود حزب الليكود إلى سدة الحكم⁽¹¹⁹⁾، إضافة إلى التحول العميق في تركيبة السلطات المحلية العربية وأشكال ومضامين نشاطها، وخاصة التعبير عن مواقفها في القضايا الوطنية والقومية⁽¹²⁰⁾.

وقد كانت هذه التحولات في العمل السياسي وبروز أثر أصوات العرب (الفلسطينيين) داخل إسرائيل في الانتخابات محفزاً لتكثيف نشاط الأحزاب الصهيونية بينهم، وخاصة الأحزاب اليمينية وعلى رأسها حزب الليكود*.

ما يلاحظ في هذه المرحلة أن الفكر السياسي لدى أبناء الأقلية العربية في إسرائيل أصبح أكثر وضوحاً وقد اشتمل على توجهات لعل أهمها:

- (1) رفض الواقع والدعوة إلى مجتمع اشتراكي ديمقراطي علماني يكفل حلاً سياسياً عادلاً لجميع الأطراف في المنطقة وخاصة في مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي وكانت قد تبنت هذا الحل حركة (أبناء البلد) والحركة الوطنية التقدمية التي مثلت الفرع الطلابي للحركة⁽¹²¹⁾.
- (2) الدعوة والدفع في اتجاه الاندماج الفردي في إسرائيل بواسطة استخدام القوة السياسية الجماعية في الانتخابات وتحقيق المساواة وقد مثل هذا الاتجاه بشكل بارز الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية.
- (3) المطالبة بالحقوق الجماعية القومية للأقلية العربية (الفلسطينية) داخل إسرائيل. لقد تمت المطالبة بهذه الحقوق من قبل العديد من الشخصيات العربية والتي تنتمي لتيارات مختلفة

(119) قد حكم الليكود إسرائيل إثر انتخابات سنة 1977 بالتحالف مع الأحزاب الدينية ومشاركة الحركة الديمقراطية للتغيير حتى عام 1981 وبالتحالف مع الأحزاب الدينية واليمينية حتى سنة 1984 وتمكن من إحداث انقلاب (اقتصادي) مواز لـ (الانقلاب السياسي) الذي أوصله إلى الحكم سنة (1977). (دليل إسرائيل عام 2004 - ص 158).

(120) التوجهات السياسية بين الفلسطينيين في إسرائيل، د. حيدر عزيز، مرجع سابق، ص 15.

* د. حيدر عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(121) ترأس الليكود منذ تأسيسه: مناحيم بيغن (1973-1983)؛ يتسحاق شمير (1983-1993)؛ بنيامين نتانياهو (93-1999)؛ أريئيل شارون (1999 - حتى الآن 2005).

وفي مناسبات عديدة ولكن لم يتطور أي شكل تنظيمي للتعبير عنه وأصبحت المطالبة بهذه الحقوق ضعيفة.

ومنذ بداية الثمانينات بدأت مرحلة جديدة من العمل السياسي تمثلت في ظهور أشكال تنظيم جديد وفكر سياسي واجتماعي جديد وتحولات كبيرة في التيارات السياسية القائمة. كان من أهم مظاهر التحول في العمل والفكر السياسي لدى الأقلية العربية داخل إسرائيل على النحو التالي:

(أ) اكتشاف حركة " الشباب المسلم" وهي حركة سياسية اجتماعية اتخذت الإسلام أساساً لفكرها وممارستها ودعت إلى الانفصال عن النظام الإسرائيلي، وذلك باستخدام أساليب مقاومة عنيفة، وبعد اكتشافها من قبل السلطات الإسرائيلية واعتقال أعضائها ومحاكمتهم⁽¹²²⁾ بدأت بالظهور على الساحة السياسية المحلية داخل المجتمع العربي في إسرائيل الحركة الإسلامية التي التزمت بالنشاط في إطار القوانين الإسرائيلية وقد ركزت نشاطها وطاقتها بشكل رئيسي في السلطات المحلية بهدف المنافسة في الانتخابات المحلية للسلطات، (في بعض البلدات)⁽¹²³⁾.

وبدأت في الاندماج في الأطر القطرية ونشاطاتها السياسية بعد الانتخابات (السلطات المحلية) عام 1983 تبنت الحركة فكراً اجتماعياً وسياسياً شمولياً يهدف إلى التحول إلى نمط حياة فردي وجماعي أساسه تعاليم الإسلام.

(ب) تشكيل الحركة الوطنية التقدمية في مدينة (الناصرة) عام 1983 بعد انفصال أعضائها، عن الجبهة الديمقراطية للسلام وخوض انتخابات بلدية بقائمة مستقلة وقبيل انتخابات الكنيست عام 1984 تشكلت القائمة التقدمية للسلام من هذه الحركة وحركة "الترنطيقا"^{*} اليسارية وبعض الشخصيات السياسية والأكاديمية اليسارية اليهودية⁽¹²⁴⁾.

(122) مائير، توماس ، (الشباب المسلم في إسرائيل) غفعات حيفا: معهد الدراسات العربية، 1989، بالعبرية .. ص (10-11-12).

(123) دليل إسرائيل عام 2004، مرجع سابق، ص (270-271).

* الترنتيقا: هي حركة يهودية إسرائيلية في عمقها وأساسها تعنى البديل يتزعمها (أوري أفنيري) و(نتتياهو بيليد) و(أفنيري) الذي كان يتزعمها حين تأسست القائمة التقدمية للسلام، كان يرأس تحرير مجلة (هولام هازية) وبسبب عدم الانسجام بينها وبين الأطراف العربية في القائمة التقدمية للسلام عادت الترنتيقا حزبا يهوديا وحولت بذلك القائمة المذكورة إلى حزب سياسي عربي في أوائل التسعينات.

(124) خليفة، أحمد ، دليل إسرائيل العام "الأحزاب السياسية في إسرائيل" المؤسسة الفلسطينية للدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1997، ص 170-171.

(ج) انشقاق حركة أبناء البلد، برز في الحركة تيار سياسي جديد لم يتم التعبير عنه سابقاً يدعو إلى الاعتراف والقبول بالواقع والسعي نحو الاندماج فيه بواسطة النشاط السياسي، أما التيار المركزي في الحركة فقد استمر في رفض هذا الواقع ورفض الاندماج، وتبنى بشكل واضح موقف فصائل الرفض الفلسطينية وخصوصاً (الجبهة الشعبية) على المستوى المحلي وعلى مستوى القضية الفلسطينية.

انشق التيار الأول مكوناً تنظيمات جديدة دعمت إحداها الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية، واتجه الثاني نحو دعم القائمة التقدمية للسلام ولكن تأثير كليهما على الحياة السياسية كان ضئيلاً جداً⁽¹²⁵⁾.

ما نلاحظه في عقد الثمانينات في مسألة التنظيم والعمل السياسي لدى الأقلية العربية داخل إسرائيل ما يلي:

- تعددية واضحة في الفكر السياسي وفي أشكال التنظيم والنشاط.

ورغم هذه التعددية تبلور إجماع بين الفلسطينيين داخل إسرائيل في القضيتين الرئيسيتين اللتين شكلتا محور العمل السياسي وهما: الإجماع حول القضية الفلسطينية عن طريق إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، والإجماع حول رفض الواقع الإسرائيلي بصيغته الحالية، أي رفض المكانة الدونية للفلسطينيين (العرب) داخل إسرائيل ولأشكال التمييز الممارس في مختلف الحقول⁽¹²⁶⁾. وضرورة إجراء تغيير جوهري يؤدي إلى رفع مكانتهم ومساواتهم بالمواطنين اليهود.

- ضعف التيارات الانفصالية والاتفاق حول ضرورة الاندماج في النظام الإسرائيلي ولكن الاختلاف في المنطلقات والأساليب والإجراءات⁽¹²⁷⁾.

(125) زغيب، ياسر ، فلسطينو 1948، مرجع سابق، ص278-279.

(126) زريق، رائف (عضو سابق في اللجنة التنفيذية للمجتمع الوطني الديمقراطي). مقال - "فلسطين وجنوب

إفريقيا: الأبارتهيد وخطاب الحقوق) المصدر، مجلة الدراسات الفلسطينية، 21 ربيع عام 2005.

Journal of Palestine Studies, Vol. xxxiv.no/(Autumn 2004). pp 68-80.

- للإطلاع على الوضع القانوني للفلسطينيين في إسرائيل، انظر:

- David kretzmer, The Legal Status of the Arabs in Israel (Boulder, CO: Westview Press, 1990).

- Political Monitoring Report: Israel and the Palestinian Minority 2000-2002 (Haifa: Mada-The Arab Center for Applied Social Research, 2003).

(127) د. حيدر، عزيز ، التوجهات السياسية بين الفلسطينيين في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص16.

رابعاً: الأحزاب والقوى السياسية داخل الأقلية العربية في إسرائيل:

تعتبر الانتفاضة الفلسطينية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة أهم تطور سياسي أثر على بلورة وحسم مواقف العرب داخل إسرائيل من القضايا الرئيسية والأساسية التي تشغل الحيز الرئيسي في توجهاتهم السياسية ولذلك، فهي تشكل بداية حملة جديدة في العمل السياسي.

كانت الأهمية الكبرى للانتفاضة الفلسطينية التي تفجرت عام 1987⁽¹²⁸⁾ أنها أبرزت بشكل واضح الفوارق بين العرب (الفلسطينيين) داخل إسرائيل والتجمعات الفلسطينية الأخرى وخاصة في الأراضي المحتلة عام 1967. فموقفهم من أحداث الانتفاضة لم يتعد التضامن والمساعدات المادية وإقامة لجان الإغاثة وتنظيم المسيرات والمظاهرات والاضطرابات⁽¹²⁹⁾. وبذلك توضح أن الخط الأخضر يشكل حدوداً فاصلة بين واقعهم وواقع الفلسطينيين الآخرين وكذلك المصير المختلف سياسياً⁽¹³⁰⁾. كانت نتيجة هذا الوضع الجديد زيادة الارتباط في مواقف العرب في إسرائيل وترسيخ الشعور بالتهميش في المجتمع الفلسطيني إضافة إلى الشعور المشابه الذي تكون سابقاً بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي، ولذلك فإن الانتفاضة نفسها زادت من الغموض في التوجهات السياسية ولكنها في الوقت نفسه ساهمت في بلورة وتوضيح هذه التوجهات لاحقاً بسبب ما أحدثته من تغيير في السياسة الإسرائيلية نحو الأقلية العربية. (الفلسطينية) داخل إسرائيل والتغيير في مواقف القيادة الفلسطينية منها ومن دورها في النضال الفلسطيني، وما يلي من الخطوات والإجراءات التي وجدت إسرائيل بالانتفاضة فرصتها لكي تسيطر فيها على مطامح الأقلية العربية سياسياً.

- برزت هذه الإجراءات بالوسائل التالية:

1- استخدام أسلوب التهديد من جانب كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين، حيث التهديد بغرض الحكم العسكري الشامل من جديد أو حتى تعميق استخدام أنظمة الطوارئ أو إلغاء المواطنة الإسرائيلية أو ربط حق التصويت في الانتخابات بالخدمة العسكرية وغير ذلك.

2- زيادة عزلة الأقلية العربية داخل إسرائيل الاجتماعية والنفسية في المجتمع الإسرائيلي عن طريق استخدام وسائل الإعلام.

(128) زغيب، ياسر ، مرجع سبق ذكره، ص243.

(129) زوغيب، ياسر ، مرجع سبق ذكره، ص243.

(130) حيدر، عزيز ، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت 1997، ص135.

3- تعميق سياسة الاستقطاب السياسي وشراء الولاءات التي استهدفت بشكل خاص القيادات السياسية والنخب الاجتماعية والثقافية والأكاديمية.

بهذه الطريقة تكون السلطة الإسرائيلية قد عمقت السياسة المعروفة بـ "الجزرة والعصا" والتي نجحت نجاحاً كبيراً في إحداث تحولات أساسية في التوجهات السياسية لدى الأقلية العربية داخل إسرائيل⁽¹³¹⁾.

لقد بدأت التحولات في المواقف السياسية ونتائج الانتفاضة تنعكس على المستوى السلوكي لدى الأفراد وعلى المستوى الجماعي لدى الأقلية العربية داخل إسرائيل منذ العام 1988 ومن هذه السلوكيات، موضوع الانسحاب من أساليب العمل الجماعي والتفوق (الانطواء) في أطر تقليدية محلية. وتعميق المحاولات للاندماج الفردي في إسرائيل سياسياً واجتماعياً وثقافياً مع القبول بالوضع التهميشي والامتدني في المجتمع الإسرائيلي ولعل أهم هذه السلوكيات تحول القيادات السياسية العربية داخل إسرائيل إلى وسيط بين الجمهور العربي والسلطات الإسرائيلية.

كانت للمرحلة الجديدة، منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 انعكاسات واضحة على مستوى التنظيم السياسي فبرزت تنظيمات وأحزاب سياسية عربية تعبر عن الأقلية العربية داخل إسرائيل وهي على النحو التالي:

(أ) الحزب الديمقراطي العربي:

تأسس الحزب "الديمقراطي العربي" عام 1988 بعد استقالة عضو الكنيست العربي (عبد الوهاب دراوشة) من حزب العمل احتجاجاً على سياسة الحكومة الإسرائيلية القمعية خلال الانتفاضة وترأس دراوشة الحزب في انتخابات عام 1988 وحصل على مقعد ثم على مقعدين في العام 1992⁽¹³²⁾.

يعتبر الحزب الديمقراطي العربي أول حزب عربي مستقل يقام في إسرائيل منذ إقامة الدولة عام 1948، يمثل الحزب اتجاهاً جديداً في الفكر السياسي يتمثل في جمع قوة سياسية على أساس المصالح المشتركة واستخدامها في دفع الاندماج الفردي في المجتمع الإسرائيلي وابتهاج

(131) عزيز، حيدر، مرجع سابق، ص 17-18.

(132) الحراك السياسي الفلسطيني 1948، إصدار مركز إسرائ للدراسات والتوثيق والبحوث، أيار 1999، ص 8.

الحزب نهجاً ديمقراطياً لأن منطلقاته وقراراته ومنهجية عمل مؤسساته تعتمد على أسس ديمقراطية سليمة⁽¹³³⁾.

في حزيران 1 يونيو 1988، عقد المؤتمر التأسيسي للحزب الديمقراطي العربي وشارك فيه نحو (600) من الشخصيات البارزة في الوسط العربي: رؤساء سلطات محلية، ونواب الرؤساء وأعضاء المجالس، إضافة إلى أكاديميين بارزين ورجال دين. وقد ساعد هذا المؤتمر في إبراز التأييد والدعم الواسعين للذين يحظى بهما الحزب في الوسط العربي⁽¹³⁴⁾.

وقد اهتم أعضاء الحزب الجديد بدمج أشخاص ذوي صفة تمثيلية من قطاعات متعددة. شمل برنامج الحزب الانتخابي المطالبة بتحقيق المساواة للعرب داخل إسرائيل إضافة إلى المطالبة الحديثة لإقامة دولة فلسطينية بجوار إسرائيل.

كما شمل البرنامج شرطاً لمنطلق إقامة حزب عربي في إسرائيل يحظى بأصوات العرب ويمثل مصالحهم من خلال الرغبة في تحقيق قوتهم الانتخابية، حينها اتهمت الأحزاب اليهودية باستغلال هذه القوة من دون المحاولة الجدية للاستجابة لمطالب الجماهير العربية داخل إسرائيل.

ومن أجل نشر مبادئ الحزب تم إصدار مجلة اسبوعية سميت "الديار" تم توزيعها في البلدات العربية، إضافة إلى نشر البرنامج السياسي معاً طرحه الناطقون بلسانه في وسائل الإعلام وضمن السلطات المحلية فقد تم انتخاب رئيسين للسلطات المحلية وسبعة أعضاء ممن أعلنوا أنفسهم ممثلين للحزب الديمقراطي العربي في الانتخابات وفي الانتخابات المحلية لسنة 1993 فاز عن الحزب الديمقراطي العربي ستة رؤساء مجالس وسبعة وأربعون عضواً، واعتبر هذا الأمر إنجازاً مميزاً بحسب كل المقاييس⁽¹³⁵⁾.

عندما أعلن (دراوشة) تأسيس الحزب الديمقراطي العربي، في مدينة الناصرة، أعلن عن الأهداف الرئيسية للحزب وعبر عنها في برنامج رسمي للحزب وهي كما يلي⁽¹³⁶⁾:

(133) زغيب، ياسر ، مرجع سبق ذكره، ص 296-297.

(134) لنداو، يعقوب ، "العرب في إسرائيل: دراسات سياسية" تل أبيب: معراخوت/ معاهد، 1993، بالعبرية، ص 87.

(135) غانم، أسعد، أوستسكي، وسارة ، الانتخابات للسلطات المحلية العربية، 1993: نتائج وتحليل، غفعات حقيفا: مركز دراسات السلام، 1994، بالعبرية.

(136) السعدي، غازي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل، طبعة أولى، 1989، ص 77.

- (1) التوصل إلى المساواة التامة بين العرب واليهود.
- (2) إحلال سلام في المنطقة يؤمن حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة من جهة ويؤمن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة من جهة أخرى.
- (3) الحزب، جماهيري عربي، يمثل عرب فلسطين المحتلة عام 1948 وتطلعاتهم من أجل السلام والتعايش والمساواة.
- (4) الدعوة إلى قيام دولة فلسطينية، بجوار إسرائيل تكون عاصمتها القدس الشرقية.
- (5) الدعوة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع المناطق التي احتلتها عام 1967.
- (6) إخلاء المنطقة من السلاح النووي.

يعود النجاح الذي حققه الحزب الديمقراطي العربي إلى عدة أسباب، منها تركيزه على معالجة القضايا اليومية من دون أن يتجاهل دفع الضريبة الكلامية المتعلقة بالموضوع الفلسطيني العام وضرب الحزب جذوراً في صفوف العرب داخل إسرائيل من خلال التركيز على القضايا التي يعانون جراءها نتيجة التمييز المتواصل ضدهم في عدة مجالات، كالترية والصحة والتطوير المحلي وغيرها. واستعمل منهجاً مزدوجاً من أجل النجاح في دعم هذه القضايا، وتجاهل في برنامجه وخطاباته قياداته وبوضوح الصهيونية والطابع الصهيوني للدولة، وذلك بهدف الاقتراب من المؤسسة الحاكمة، وبهدف الالتحاق بالائتلاف الحكومية عندما يحين الوقت لذلك، وقد دأب الحزب على إيصال الرسالة التي تقول إن على العرب (الفلسطينيين) أن يكونوا جزءاً من الائتلاف، وذلك من أجل تحقيق الإنجازات الفعلية والتأثير من الداخل⁽¹³⁷⁾، وعبر عن طموحه إلى خلق قائمة عربية كبيرة ومؤثرة.

فبادر في ضوء ذلك إلى تشكيل القائمة العربية الموحدة وعندما فشلت المحاولة، نجح في إقامة "وحدة مصغرة" ضمت مجموعة من المستقلين، ونجح كذلك، وبمساعدة بعض النشطاء في صفوف الأقلية العربية داخل إسرائيل ممن أطلقوا على أنفسهم "لجنة الوفاق الوطني" التي ترأسها رئيس لجنة المتابعة، في تحميل الحركة التقدمية مسؤولية الفشل في ذلك⁽¹³⁸⁾.

(137) منصور، كميل وآخرون، دليل عام إسرائيل 2004، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، طبعة أولى، 2004، ص 249-250.

(138) Ghanem, The Palestinian – Arab Minority ..., op.cit.

ويعتبر هذا الحزب تابع للتيار العربي - الإسرائيلي حيث أن يقبل كما هو الحال بالنسبة للتيار، يقبل بمكانة العرب في إسرائيل كأقلية كما أن هذا التيار لا يطرح مطلباً واضحاً للاعتراف بالعرب كأقلية قومية عربية - فلسطينية، ويدعو إلى التقرب من الأحزاب اليهودية والاندماج فيها أو في الائتلاف الحكومي من خلال قبول مكانة متواضعة داخل هذه الأطر.

بعد الاندماج الذي حصل قبل انتخابات عام 1996 بين الحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية، تشكلت عشية الانتخابات (القائمة العربية الموحدة) وقد حصلت على أربعة مقاعد في الكنيست وقد تضمن برنامجها الانتخابي الخطوط الرئيسية التالية:

- الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ودفع مسيرة السلام في المنطقة إلى الأمام.
- الانسحاب من جميع المناطق المحتلة عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية.
- إخلاء جميع المستوطنات من الأراضي العربية المحتلة ورفض توطين اليهود القادمين في هذه الأراضي.
- العمل على إعادة أهل القرى الذين هجروا منذ عام 1948 إلى قرَاهم الأصلية.
- مقاومة جميع ظواهر العنصرية في البلاد.
- المطالبة بتعيين قضاة عرب وقاض عربي ضمن "المحكمة العليا".
- تحرير الأوقاف الإسلامية وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين وتسليم إدارتها إلى هيئات إسلامية منتخبة.
- إيقاف مصادرة الأراضي العربية وإعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها.

(ب) القائمة التقدمية للسلام:

بدأت القائمة التقدمية طريقها في مدينة (الناصره) عشية انتخابات عام 1984⁽¹³⁹⁾ وأسستها مجموعات عربية ويهودية تمثلت المجموعات العربية من:

(139) جبور، سمير، انتخابات الكنيست الحادي عشر 1984، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة أولى،

(1) مجموعة من مدينة الناصرة انشقت عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) بسبب خلافات في وجهات النظر مع الفرع المحلي والكتلة التي أدارت في حينه البلدية وبسبب خلافات فكرية عميقة وسياسية.

(2) مجموعة أم الفحم، منشقة عن حركة "أبناء البلد" عام 1984، نتيجة رفض الأخيرة الإشتراك في الانتخابات البرلمانية (الإسرائيلية).

وتمثلت المجموعات اليهودية من عناصر يسارية وهي:

(1) أعضاء تنظيم (البديل: الترتيفنتا) بزعامة (مينتاهو بيليد) و(أوري أفينري).

(2) عناصر أخرى منشقة عن حركة (شيلي).

تتلخص مبادئ القائمة التقدمية للسلام بما يلي:

- المساواة التامة بين العرب واليهود في دولة إسرائيل.
- الاعتراف المتبادل بين الشعبين (الفلسطيني والإسرائيلي).
- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967.
- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.
- الاعتراف بدولة فلسطينية وإقامتها على الأراضي التي سينسحب منها الجيش الإسرائيلي.

خاضت القائمة انتخابات عام 1984 وحصلت على مقعدين وفي انتخابات عام 1988 فازت بمقعد واحد (ميعاري). وقد خسرت الحركة في انتخابات الكنيست الثالث عشر (1992) جزءاً كبيراً من قوتها وحصلت على 9.2% من أصوات العرب داخل إسرائيل ولم تمكنها الأصوات التي حصلت عليها في هذه الانتخابات من عبور نسبة الحسم وجاءت هذه النتيجة ملائمة للتوقعات المسبقة، ونتجت من مجموعة من العوامل والأسباب؛ فقد عانت القائمة التقدمية بشكل مزمن جراء سوء التنظيم، ولم تعمل على تجنيد الأعضاء وبناء الفروع أو إصدار جريدة تنطق بلسانها بشكل دوري كما عانت إضافة إلى ذلك أزمة قيادية حادة⁽¹⁴⁰⁾.

منذ أن تأسست القائمة صبت جُل اهتمامها على الهوية القومية الفلسطينية للعرب داخل إسرائيل وشكل هذا الأمر المهمة الأساسية التي أخذتها على عاتقها⁽¹⁴¹⁾.

ومنذ عام 1967، بدأ الفلسطينيون تبني التعريف الفلسطيني لهويتهم ويعود الأمر للأسباب كثيرة منها، العلاقة المتجددة مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وارتفاع مكانة (منظمة التحرير) في الساحة الدولية وبعد تأسيس القائمة التقدمية للسلام التي شددت على الجذور الفلسطينية للعرب داخل إسرائيل، لقي الموضوع أذانا صاغية لدى أغلبية أبناء الأقلية العربية في إسرائيل.

وخلافاً لباقي الأحزاب والحركات، صبت القائمة التقدمية للسلام أقصى الجهود على معالجة القضية الفلسطينية العامة. وجاء الأمر بشكل ما، على حساب الاهتمام بالقضايا اليومية التي يعاني جراءها العرب في إسرائيل.

وحتى تلك القضايا ذات العلاقة بمكانة العرب في الدولة، والتي طرحتها (التقدمية للسلام)، كمطلب الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية طرحت بشكل مجرد ومن دون منهجية تُذكر وكان هذا سبباً في ابتعاد المصوتين عنها.

(ج) الحركة الإسلامية:

تُعتبر الحركة الإسلامية داخل إسرائيل تابعة للتيار الإسلامي حيث يركز هذا التيار على قيم ومبادئ الدين الإسلامي بدأت تنظيمات الإسلام السياسي في فلسطين خلال الانتداب البريطاني، أي قبل سنة 1948، إذ بدأت حركة الإخوان المسلمين، التي تأسست في مصر في عشرينات القرن الماضي، تهتم بما يدور في فلسطين في منتصف الثلاثينات فقط، وخصوصاً بعد نشوب عمليات المقاومة ضد الاستعمار والهجرات اليهودية وصلت إلى فلسطين بعثات من قبل الإخوان المسلمين لتشجيع الفلسطينيين على النضال وفي سنة 1946، تأسس الفرع الأول

(141) Nadim Rouhana. "Collective Identity and Arab voting Patterns," in Asher Arian and Michal Shamir, eds., The Elections in Israel, 1984. (Tel Aviv: Ramot Publishing, 1986),

حركة الأخوان المسلمين في القدس وفي حرب 1948 انضمت ثلاثة ألوية من الأخوان إلى الجيش المصري⁽¹⁴²⁾.

أضرت نتائج الحرب عام 1948 بنشاط الإسلام السياسي - الحزبي. لا نستطيع الإشارة إلى وجود أي من التنظيمات الإسلامية في الخمسينات والستينات وحتى السبعينات في صفوف الأقلية العربية داخل إسرائيل.

ينقسم تاريخ التنظيم الديني الإسلامي في إسرائيل إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى (1979-1981) امتازت بوجود منظمة سرية شبه عسكرية لأعضاء آمنوا بالجهاد المسلح ضد اليهود ودولة إسرائيل وأطلق أعضاء التنظيم على أنفسهم اسم (أسرة الجهاد). وقبضت أجهزة الأمن الإسرائيلية على هذه النواة عام 1981 وبدأت المرحلة الثانية سنة 1983 إلى يومنا هذا وكانت البدايات مع ظهور التنظيم المتجدد الذي أطلق على نفسه اسم (الشباب المسلم) وبدأت هذه الحركة بالتنظيم في كل بلدة يقطنها مسلمون. وتم استعمال المساجد للقاءات وللدعوة إلى العودة إلى الدين الحنيف والانخراط في عمل الحركة⁽¹⁴³⁾.

أيديولوجية الحركة الإسلامية:

تؤمن الحركة بأن (الإسلام هو الحل) لجميع مشكلات الجماعات البشرية والأفراد وتطمح على المدى البعيد إلى إقامة دولة إسلامية على كامل أرض فلسطين، تحكمها الشريعة الإسلامية وتكون جزءاً من دولة إسلامية عالمية.

تبدو الحركة معتدلة في مواقفها السياسية وتعاملها مع الواقع السياسي في إسرائيل والقوى العلمانية النشطة في الوسط العربي الإسرائيلي وعلى الرغم من العملية الانتخابية، لأنها رأت أن ذلك يضيف شرعية على دولة إسرائيل، إلا أنها لم تدعو أتباعها إلى مقاطعتها، بل حثتهم على إعطاء أصواتهم للقوائم العربية وعلى الرغم من عدم اعترافها بدولة إسرائيل، فإنها ترفع شعار المساواة الكاملة بين العرب واليهود، فضلاً عن مشاركتها في الانتخابات المحلية

(142) أفيغة، شابي وروني، شكير، حماس: من الإيمان بالله إلى الإرهاب، القدس: كيتزر، 1994، بالعبرية،

ص 41-46.

(143) دليل عام إسرائيل 2004، مرجع سابق، ص 270.

ودعوتها منذ نهاية الثمانينات إلى إقامة دولة فلسطينية بجوار دولة إسرائيل وعودة لاجئ عام 1948.

قبيل انتخابات عام 1996 تعرضت الحركة لانشقاق خطير أدى إلى بروز تيارين رئيسيين داخلها:

الأول: يدعو إلى الاشتراك في قائمة عربية وموحدة على رأسه (عبد الله نمر درويش) و(عبد المالك دهامشة) و(خطيب توفيق خطيب) و(ابراهيم صرصور) وقد شارك الحزب الديمقراطي العربي وحصل على مقعدين لأنصاره احتلها كل من (عبد المالك دهامشة) و(خطيب توفيق).
الثاني: فقد دعا إلى المقاطعة وكان على رأس هذا التيار، (رائد صلاح) و(كمال خطيب) و(حسام أبو الليل).

(د) التجمع الوطني الديمقراطي:

يعتبر التجمع أحدث التكتلات التنظيمية للتيار العربي - الفلسطيني في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل. ويتكون من بعض القوى اليسارية الصغيرة التي عملت في الماضي داخل البلدات العربية، مثل حركة أبناء البلد، وحركة ميثاق المساواة التي أسسها الدكتور عزمي بشارة⁽¹⁴⁴⁾، إضافة إلى الأعضاء السابقين في الحركة التقدمية، وعدد من التنظيمات المحلية، مثل الحزب الاشتراكي في المغار، وحركة الأنصار من أم الفحم، وحركة النهضة من الطيبة، وحركة أبناء الطيرة وشخصيات شعبية أخرى. وحصل هذا التجمع على الموافقة على تسجيله حزباً سياسياً.

يعرض نشطاء "التجمع" حزبهم على أنه ممثل التيار القومي العربي الفلسطيني في إسرائيل، ويطالب بتغيير تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية، وتحويلها إلى دولة كل مواطنيها. كذلك يطالب بإعطاء الأقلية العربية في إسرائيل مكانة خاصة ومعترفاً بها، وذلك من خلال حكم ذاتي يمكنها من إدارة شؤونها الخاصة بنفسها. وتعتبر هذه الطروحات متميزة، وعلى الرغم من شعبيتها لدى الفلسطينيين، فإنها لم تطرح في السابق على شكل برنامج سياسي تقف من ورائه كتلة كبيرة تطالب بتطبيقه.

(144) المحاضر في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية والباحث في معهد فان لير في القدس.

يصعب الاستنتاج حتى اليوم إن كان نشطاء التجمع الوطني الديمقراطي في حالة ديمومة، لكن الانتشار الواسع للأعضاء والمنتسبين لافت للنظر. ويصدر الحزب جريدة تنطق باسمه هي "فصل المقال". وقد تضمن هذه التطورات تماماً مستقبلياً للحزب إذا ما تمت إدارته بشكل ناجح.

أهداف التيار:

يرتكز المفهوم الأساسي للتيار القومي والوطني على الفرضية القائلة بأن الفلسطينيين في إسرائيل هم فلسطينيون بكل ما تحتويه الكلمة من معنى، ولا يختلفون عن باقي الفلسطينيين من حيث انتمائهم القومي. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، سيتحدون مع باقي الشعب الفلسطيني، سواء أكان الأمر من خلال إطار سياسي موحد أم عن طريق الرغبات والطموحات المشتركة. انطلاقاً من هذا التصور، فضل هذا التيار حلاً سياسياً يقضي إقامة دولة فلسطينية علمانية ديمقراطية على كامل تراب فلسطين الانتدابية، يحيا فيها العرب واليهود بمساواة مطلقة. وترتبط هاتان القضيتان المركزيتان، وهما الهوية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية، ارتباطاً وثيقاً بالقومية العربية الفلسطينية، التي تشكل الأيديولوجيا العريضة التي يسترشد بها هذا التيار في رؤيته للقضايا الوجودية وقضايا التعايش.

ويشكل النضال من أجل المساواة الذي حصل على الشرعية في فكر التيار القومي، واتسع عبر السنين، جزءاً من النضال من أجل التحرر القومي. ويساهم التقدم في هذا المضمار في تطوير الوسط العربي، مانحاً إياه الوسائل للانخراط في النضال القومي للشعب الفلسطيني من أجل تحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، دعم أعضاء هذا التيار التنظيم على أساس قومي عربي فلسطيني، لكنهم رأوا إضافة إلى ذلك أن هناك حاجة إلى النضال العربي - اليهودي المشترك، وحتى إمكان التعاون مع الصهيونيين على المستويات العملية، لكن شرط أن يحمل كل عمل مشترك معهم طابعاً معادياً للسياسة الإسرائيلية، يساهم في القضاء على الجهاز الإسرائيلي وبناء القاعدة لمجتمع علماني ديمقراطي.

طرحت الأيديولوجيا العامة للتيار القومي الفلسطيني، في القضايا التي تتعلق بحياة العرب واليهود في البلد، تغييراً جذرياً من خلال الرفض شبه المطلق للوضع القائم. ولفترة طويلة لم يتطرق الناطقون بلسان هذا التيار إلى وضع العلاقات السائد بين اليهود والعرب. وكان مطلبهم تغيير وضع العلاقات الراهن تغييراً جوهرياً، والعمل على بناء مجتمع جديد تسوده

علاقات من نوع جديد بين الشعبين. لكن هذا المطلب لم يمنعهم من التعامل مع القضايا التي تتعلق بالعلاقات الراهنة بين اليهود والعرب، مثل قضية المساواة فيما بينهم في دولة إسرائيل، وهوية الفلسطينيين في إسرائيل، ومسألة الصراع العربي - الإسرائيلي وطرق حله، وأساليب النضال التي طالبوا بتبنيها من أجل الوصول إلى التغييرات التي أرادوها. واهتموا بأن تساهم هذه القضايا في نهاية الأمر في بناء المجتمع الذي طمحوا إلى إقامته على كامل أرض فلسطين، والتي تضم إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.

مميزات التيار:

يتميز هذا التيار بعدد من الأمور التي تميزه من باقي التيارات:

أ- التنظيم على أساس معاد لإسرائيل: انتظم أعضاء هذا التيار على أساس قومي عربي مناهض لإسرائيل، يتكسر للنظام الإسرائيلي، ولوجود الدولة، ويطالب بتغيير الوضع العام في المنطقة من خلال العمل على إقامة الدولة العلمانية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني. ويتعارض هذا الطرح مع طروحات التيارات الأخرى التي تعتبر نفسها جزءاً من الجهاز الإسرائيلي وتتادي بالمحافظة عليها.

ب- هوية فلسطينية وقومية فلسطينية كهدف مركزي: يرى أعضاء التيار القومي الفلسطيني في هوية الفلسطينيين في إسرائيل، وفي السلام الذي يقنضي في تصورهم إقامة الدولة العلمانية الديمقراطية، قيمة أساسية. وهم لا يرون فارقاً في هوية الفلسطينيين في إسرائيل يميزهم عن باقي أبناء الشعب الفلسطيني. ويعتبرون مهمتهم الأساسية نشر مفاهيمهم هذه والنضال من أجلها. ويعتقدون أن هذا الموضوع يؤثر في الحاضر، وسيؤثر في المستقبل بشكل بالغ في باقي القضايا التي تتعلق بالتعايش المشترك، وهو ما سيقدر مستقبل سكان البلاد كافة.

ج- تغييرات ثورية راديكالية: يطالب أعضاء هذا التيار، خلافاً لباقي التيارات، بإدخال التغييرات الثورية، وأهمها المطالبة بإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل أرض فلسطين. ويعتبر معظم الفلسطينيين أن مطلباً كهذا غير واقعي، وتعتبره الأغلبية اليهودية تأمرياً وغير واقعي وموجهاً ضد اليهود بالأساس.

1. نفي وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي.
2. نفي الطابع الديمقراطي للدولة.
3. التحريض على العنصرية بسبب لون أو انتماء عرقي أو أصل - إثني؛
4. تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو عمل إرهابي ضد دولة إسرائيل أو ضد يهود أو عرب بسبب يهوديتهم أو عربيتهم، في البلاد أو في خارجها.

تعكس هذه المادة عملية التآكل في الحقوق السياسية للفلسطينيين، مواطني إسرائيل من خلال تقييد خطوات القيادات السياسية للأقلية الفلسطينية. من الجدير بالذكر أنه تم إدخال هذه المادة على القانون على ضوء قضية عزمي بشارة (التجمع الوطني الديمقراطي) الذي يمثل تياراً يفرض تحدياً جدياً على تعريف الدولة كدولة يهودية من خلال طرح شعار "دولة جميع مواطنيها". وكان عضو الكنيست بشارة قد تحدث في خطابين منفصلين مادحا المقاومة اللبنانية والفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى نزع حصانته البرلمانية وتقديمه للمحاكمة بدعوى مخالفة أمر منع الإرهاب-1948. من هنا جاءت تسمية القانون بـ"قانون بشارة". ومنذ تلك اللحظة أصبحت محاولة تغيير طابع الدولة، وإن كان بالطرق القانونية، محظورة على الممثلين السياسيين للأقلية الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، لا يقتصر الحظر القانوني على تأييد "الإرهاب" بل يتعداه إلى حظر تأييد الكفاح المسلح، وحتى تأييد الأعمال "الإرهابية" التي لم تنفذها "منظمات إرهابية" وبذلك يمنع القانون الفلسطينيين مواطني إسرائيل من التعبير عن تضامنهم وتأييدهم للنضال المسلح الذي تقوم به دولة عربية كسورية ولبنان، مثلا، اللتين تقعان، بمفهوم القانون، ضمن خانة "دول معادية"، مع أنهما ليستا كذلك بالنسبة إلى المواطنين الفلسطينيين. يضاف إلى ذلك القانون يحظر التعبير عن تأييد الانتفاضة الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني، الذي يشكل المواطنون العرب جزءاً لا يتجزأ منه، في سبيل الحرية والاستقلال، لأن إسرائيل تعرف هذا النضال كأعمال إرهابية. يجري كل ذلك خلافاً للقانون الدولي الذي يجيز استعمال القوة في بعض الحالات. نلاحظ أيضاً في هذا القانون أن المشرع يستعمل مصطلح "دولة الشعب اليهودي" بدلاً من المصطلح المعمول به في قوانين أخرى وهو "دولة يهودية ديمقراطية".

الفصل الثالث

الدور السياسي للأقلية العربية

داخل إسرائيل و عملية التسوية

مقدمة:

من المعروف أنه ليس هناك دور سياسي بدون مشاركة ومشاركة فعالة في الحياة السياسية وعليه فإن العرب داخل إسرائيل سعوا منذ زوال الأحكام العسكرية التي كانت مفروضة عليهم منذ عام 1948 وحتى 1966، سعوا إلى تنشيط مشاركتهم السياسية في الحياة السياسية الإسرائيلية وكذلك من أجل التأثير على هذه السلطات وتحسين أوضاعهم بشكل عام وبالتالي يكون لهم دور سياسي مؤثر في مجريات الحياة السياسية اليومية في إسرائيل ومنذ طرح المبادرات السلمية في الشرق الأوسط سعت هذه الأقلية للتأثير على الحكومات المتعاقبة في إسرائيل من أجل دعم القضايا الجوهرية ضمن مجريات العملية السلمية فكان التأثير الأكبر في انتخابات الكنيست الثالثة عشر والتي لعبت فيها هذه الأقلية دوراً فعالاً ومحورياً في تشكيل الحكومة الائتلافية ومن ثم المصادقة على توقيع اتفاقية أوسلو السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

المبحث الأول

الدور السياسي للنخبة السياسية العربية في إسرائيل

يأتي هذا المبحث ليلقي الضوء على الدور السياسي للقيادة أو النخبة السياسية للأقلية العربية في إسرائيل.

ومن أجل تحديد الدور السياسي للنخبة السياسية العربية، فقد تم الاعتماد على عدد من المؤشرات الدالة على هذا الدور، على المستوى القيادي، وهي: المشاركة في السلطة التشريعية، (الكنيست) والسلطين التنفيذية والقضائية، والمشاركة في البنى والمؤسسات العربية في إسرائيل.

أولاً: العضوية في الكنيست الإسرائيلية (السلطة التشريعية):

أخذ اسم كنيست من لفظة "هكنيست هخدولا" (المجلس الأعلى)، الذي كان بمثابة الهيئة التشريعية لليهود في بداية عصر الهيكل الثاني (نهاية القرن السادس ق.م) وقد جاء الكنيست ليحل محل جمعية المنتخبين (أسيفت هنعاريم) التي كانت قائمة في مرحلة الانتداب البريطاني⁽¹⁾.

الكنيست الإسرائيلية هي السلطة التشريعية في إسرائيل التي تشرع القوانين وتصادق على القرارات بقوانين وتضم الكنيست في عضويتها 120 عضواً يتمتعون بالحصانة إزاء أعمالهم ونشاطاتهم البرلمانية، والكنيست هو الهيئة المركزية في النظام السياسي الإسرائيلي⁽²⁾، وينظم بواسطة القانون الأساس: الكنيست (1958).

وللكنيست إضافة للتشريع العديد من المهام الأخرى كمنح الثقة للحكومة أو حجبها عنها. وهي المخولة بانتخاب رئيس الدولة وتحديد موعد الانتخابات، وبحث تقرير مراقب الدولة الذي يتم تعيينه من قبل رئيس الدولة بتوجيه من الكنيست.

ومدة كل كنيست أربع سنوات مع احتفاظ بحقها في حل نفسها وتقديم موعد الانتخابات قبل أن تنتهي هذه المدة.

(1) Samuel Sager, The Parliamentary System of Israel (Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 1985) pp. 11, 12.

(2) دليل إسرائيل العام 2004، مرجع سابق، ص 18-19.

ويستطيع كل مواطن بلغ 21 عاماً أن يرشح نفسه لانتخابات الكنيست التي تجري بصورة مباشرة وعمامة وسرية عبر قوائم من المرشحين تتقدم بها الأحزاب، وتمثل كل قائمة في الكنيست وفقاً لنسبة الأصوات التي تحصل عليها شرط أن تتجاوز نسبة الحسم وهي 1.5%.

وتعمل الكنيست بموجب نظام خاص يدعى لائحة نظام الكنيست. وينتخب أعضاء الكنيست من بينهم رئيساً لها يدير الجلسات ويمثلها في الخارج ويشغل منصب رئيس الدولة في حالة غيابه أو وفاته أو استقالته. ولرئيس الكنيست عدد من النواب يتراوح عددهم بين نائبين وثمانية نواب وهم بمثابة الجهاز الإداري للكنيست⁽³⁾.

وباستثناء الرئيس يتوزع كل الأعضاء في الكنيست على عشر لجان دائمة بالإضافة إلى عدد من اللجان الطارئة التي تشكل من أجل معالجة قضية معينة ويتم حلها بعد أن تقدم تقريرها وتوصياتها حول هذه القضية⁽⁴⁾.

وأهم اللجان الدائمة: لجنة المالية، ولجنة الشؤون الخارجية والأمن ولجنة مراقبة الدولة، حيث تجري داخل هذه اللجان أكثر المناقشات حسماً ويشترك في مداولاتها كل رؤساء الأحزاب الكبرى وكبار القادة العسكريين ورجال الاستخبارات. ويضاف إلى اللجان الثلاث السابقة عدة لجان أخرى مثل؛ اللجنة الاقتصادية ولجنة العمل والرفاه الاجتماعي ولجنة الكنيست ولجنة القانون والدستور ولجنة المعارف والثقافة ولجنة الداخلية والحفاظ على البيئة ولجنة الهجرة والاستيعاب⁽⁵⁾.

أ- النواب العرب في الكنيست الإسرائيلية: تراوح عدد النواب العرب في الكنيست الإسرائيلية وذلك ما بين الكنيست السابعة عام 1969 حتى الكنيست الثالثة عشرة عام 1992 بين خمسة أعضاء في حده الأدنى وثمانية أعضاء في حده الأقصى⁽⁶⁾. ويلاحظ المتتبع للتمثيل العربي في الكنيست الإسرائيلي خلال دوراتها المتعاقبة عدم التماثل بين القوة الانتخابية للأقلية العربية وبين عدد المقاعد التي تحصل عليها في الكنيست، فهذا التمثيل كان يمكن أن يكون

(3) يونس، كريم، (الواقع السياسي في إسرائيل)، ص 81-83، بروتوكول الكنيست.

(4) خطاب، نبيل موسى ورامي محمود نصر الله، (البرلمان الإسرائيلي)، ص 4-5.

(5) برنسون، موريس، (إسرائيل: البنى السياسية والاجتماعية)، ص 38-39 و(دليل إسرائيل 2004، ص 26).

(6) وصل عدد النواب العرب في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة عام 1996 إلى أحد عشر نائباً وهو أكبر عدد من النواب العرب يصل إلى الكنيست الإسرائيلية منذ تأسيسها. انظر حسن، طارق، (الانتخابات الإسرائيلية)، السياسة الدولية، ص 143.

في حده الأدنى عشرة مقاعد في الكنيست السابعة وما يقارب خمسة عشر مقعداً في الكنيست الثالثة عشرة⁽⁷⁾.

وبقياس حجم الأقلية العربية إلى إجمالي عدد السكان، يلاحظ أنه في الوقت الذي شككت فيه الأقلية العربية 11.4% من إجمالي السكان في العام 1969، فإن نسبة تمثيلها في الكنيست لم تتجاوز 6% من مجموع الأعضاء، وفي الوقت الذي بلغت فيه نسبتها 16% من إجمالي عدد السكان حسب إحصائيات 1992، فإن نسبة تمثيلها في الكنيست بلغت 6.6% من مجموع الأعضاء.

ومن ثم فإن تمثيل الأقلية العربية في الكنيست الإسرائيلية لم يتناسب مطلقاً مع الحجم الفعلي لقوتها العددية أو الانتخابية. ويتوزع الأعضاء العرب في الكنيست الإسرائيلية على مختلف الأحزاب والقوائم الانتخابية العربية منها واليهودية. فحتى الكنيست التاسعة 1977 كانت القوائم العربية الملحقه بالأحزاب الصهيونية - خاصة حزب "مباي" الحاكم - توصل معظم الأعضاء العرب إلى الكنيست، في حين يتوزع ما تبقى بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي وبعض الأحزاب الأخرى كحزب الليكود الذي كان يرشح عربياً درزياً بين صفوفه⁽⁸⁾.

ومنذ انتخابات الكنيست العاشرة وحتى الكنيست الثالثة عشرة، أصبح معظم أعضاء الكنيست العرب ينتمون إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي وجبهته الديمقراطية للسلام والمساواة

(7) بلغ عدد الذين مارسوا حق الانتخاب من العرب في انتخابات الكنيست السابعة (117190) ناخباً وكان يجب أن يحصل المرشح على (11274) صوتاً حتى يصبح عضواً في الكنيست، كذلك بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم من العرب في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة (288744) ناخباً وكان يجب أن يحصل المرشح على (20715) صوتاً حتى يصبح عضواً في الكنيست، انظر السعدي، غازي، (الأحزاب والحكم في إسرائيل)، ص 111. وانظر:

As'ad Ghanem, "The Limits of Parliamentary: Plities: The Arab Minority in Israel and the 1992 and 1996 Elections," *Israeli Affairs*, 4(2), (1998),. pp. 72-93.

(8) أوصلت القوائم العربية الملحقه بالأحزاب الصهيونية أربعة أعضاء في الكنيست السابعة (1969): مقعدين عن قائمة تعاون وأخوة ومقعدين عن قائمة تقدم وتطور، وأوصلت ثلاثة أعضاء إلى الكنيست الثامنة 1973: مقعدين عن قائمة تقدم وتطور ومقعد عن قائمة البدو والقرويين ولم تتجح هذه القوائم سوى في إيصال عضو واحد عن القائمة العربية المتحدة في انتخابات الكنيست التاسعة (1977). انظر ليفشيشستس، عويد، (مواطنو إسرائيل)، ص 111. انظر أيضاً السعدي، غازي، (الأحزاب والحكم في إسرائيل)، ص 65.

"حداش" والقائمة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي، وأصبحت الأحزاب اليهودية المهتمة بأصوات الناخبين العرب مثل حزب العمل وميرتس والليكود تضع عدداً من المرشحين العرب من الأعضاء المنتمين إلى الحزب في أماكن مضمونة ضمن قوائمها الانتخابية، وبذلك أصبح الأعضاء العرب في الكنيست منقسمين إلى فئتين هما: الأعضاء الذين ينتمون إلى الأحزاب العربية والعربية اليهودية المشتركة، والأعضاء الذين ينتمون إلى الأحزاب اليهودية والصهيونية.

وبذلك فإن ما يقارب 56% فقط من الأصوات العربية يستفاد منها في انتخاب أعضاء عرب بينما يستفاد من بقية الأصوات في انتخاب أعضاء كنيست يهود⁽⁹⁾.

ب- مشاركة النواب العرب في لجان الكنيست الإسرائيلية: يتوزع جميع أعضاء الكنيست باستثناء الرئيس بين عشر لجان دائمة، بالإضافة إلى العديد من اللجان الفرعية التي تشكل لمتابعة قضية معينة وتحل بعد انتهائها.

وتتفاوت لجان الكنيست من حيث الأهمية ولعل أبرزها: لجنة الخارجية والأمن وتهتم بشؤون السياسة الخارجية والوضع الأمني وقدرات الجيش، ولجنة المالية وتهتم بميزانية الدولة والضرائب والشؤون المصرفية، ولجنة مراقبة الدولة، وتعمل على مراقبة عمل الوزارات المختلفة بالتعاون مع مراقب الدولة.

ويمنع أعضاء الكنيست العرب من المشاركة في أي من اللجان الثلاث السابقة حيث تجدد شروط العضوية في هذا اللجان في كل دورة انتخابية بشكل يؤدي إلى إخراج الكتلة الصغيرة - ومنها العربية - من عضويتها.

وقد دخل عضو الكنيست هاشم محاميد رئيس كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة إلى لجنة مراقبة الدولة لأول مرة في الكنيست الثالثة عشرة ولكن بشروط، فقد اشترط عدم حضوره بعض الجلسات، وعدم اطلاعه على بروتوكولات اللجنة، كما تمت إقامة لجنة خاصة داخل لجنة مراقبة الدولة لا تضم جميع أعضائها حتى لا تشمل النائب العربي وذلك لمناقشة القضايا الحساسة.

(9) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 27 بيروت، صيف 1996، ص 76.

جدول

الانتماء الحزبي للأعضاء العرب في الكنيست الإسرائيلية من الكنيست (7-13)

كنيست	كنيست	كنيست	كنيست	كنيست	كنيست	كنيست	كنيست	كنيست	القائمة
1992/13	1988/12	1981/11	1981/10	1977/9	1973/8	1969/7			
-	-	-	-	سيف الدين الزعبي	سيف الدين الزعبي	دياب عبيد	-	-	القوائم العربية الملحقة بالأحزاب الصهيونية
هاشم محاميد	توفيق طوبى	توفيق طوبى	توفيق طوبى	توفيق طوبى	توفيق طوبى	توفيق طوبى	-	-	الحزب الشيوعي
صالح سليم	توفيق زياد	توفيق زياد	توفيق زياد	توفيق زياد	توفيق زياد	توفيق زياد	-	-	الإسسر ائيلي وجبهته الديمقراطية 'حداش'
-	محمد ميماري	محمد ميماري	-	حننا مويش	-	-	-	-	القائمة التقدمية للسلام
عبد الوهاب دراوشة	عبد الوهاب دراوشة	-	-	-	-	-	-	-	الحزب الديمقراطي
طلب المصانع	دراوشة	-	-	-	-	-	-	-	
نواف مصالحة	نواف مصالحة	محمد وتد	محمد وتر	-	عبد العزيز الزعبي	-	-	-	حزب العمل
صالح طريف	-	عبد الوهاب دراوشة	محمد الخلايلة	شفيق أسعد	-	-	-	-	الحركة الديمقراطية والتغيير
-	-	-	-	زيدان عطشة	-	-	-	-	شنيوي
أسعد الأسعد	-	أمل نصر الدين	أمل نصر الدين	أمل نصر الدين	-	-	-	-	حزب اليكود
وليد صادق	-	-	-	-	-	-	-	-	ميرتس
8	5	7	5	7	6	6	6	6	المجموع

المصدر: السعدي، غازي، (الأحزاب والحكم في إسرائيل)، ص 90-91، 125-139 وانظر أيضا ليفشيتس، عويد (مواطنون إسرائيل ودولة إسرائيل، ص 111).

ويتوزع الأعضاء العرب على اللجان الأخرى كبقية الأعضاء، ففي الكنيست العاشرة كان النائب العربي توفيق طوبى عضواً في لجنة الكنيست وتوفيق زياد وأمل نصر الدين عضوين في لجنة الداخلية ونوعية البيئة ومحمد وتد ومحمد خليلة في لجنة التربية والتعليم⁽¹⁰⁾.

وفي الكنيست الثالثة عشرة، كان عبد الوهاب دراوشة من الحزب الديمقراطي العربي عضواً في لجنة الكنيست، كما عين رئيساً للجنة تطوير الصناعة في الجليل وعضواً في لجنة خاصة لتقرير مكانة المرأة. وكان طلب الصانع من الحزب نفسه عضواً في لجنة الداخلية ورئيساً للجنة فرعية خاصة برعاية العمال العرب⁽¹¹⁾.

كما تم تشكيل لجنة نيابية لرعاية أوضاع المواطنين العرب شملت في عضويتها نواف مصالحة من حزب العمل، ووليد صادق من ميرتس، وتوفيق زياد من الجبهة الديمقراطية وعبد الوهاب دراوشة من الحزب الديمقراطي العربي. كما تم انتخاب نواف مصالحة نائباً لرئيس الكنيست الثانية عشرة 1988 وصالح طريف نائباً لرئيس الكنيست الثالثة عشرة 1992.

وقد أصبح باستطاعة النواب العرب التأثير على تأليف الحكومة وذلك من انتخابات الكنيست الثانية عشرة عام 1988، إلا أن حزب العمل رفض إقامة حكومة بدعم من النواب العرب.

وفي انتخابات الكنيست الثالثة عشرة 1992، أقام حزب العمل حكومة مدعومة من خمسة نواب عرب ولكنهم لم يعتبروا جزءاً منها إلا أنهم شكلوا في الوقت نفسه كتلة مشتركة أمام تشكيل الليكود للحكومة.

واستطاع النواب العرب في الكنيست الثالثة عشرة خاصة كتلتا الجبهة الديمقراطية والحزب الديمقراطي العربي إجبار الحكومة على إلغاء قرار مصادرة أراض عربية في القدس من خلال تقديمهم اقتراحاً بحجب الثقة عن الحكومة والتهديد بالتخلي عن كونهم كتلة مانعة أمام تشكيل الليكود لحكومة برئاسته، مما اضطر رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى التراجع عن قرار المصادرة وهو أول إنجاز من نوعه للنواب العرب في الكنيست⁽¹²⁾.

(10) ميعاري، محمد، (الأحزاب والقوى السياسية في إسرائيل)، الباحث العربي، ص 23. انظر أيضاً جبور، سمير، (تطور الوضع السياسي للعرب الفلسطينيين)، شؤون عربية، ص ص 84، 278، 285.

(11) Democratic Arab Party: (The Raising Power) p. 4.

(12) معاريف الإسرائيلية 1995/23.

وأمام الاختلال في نسبة تمثيل الأقلية العربية في الكنيست الإسرائيلية تأتي أهمية تشكيل قائمة عربية موحدة تجمع كل الأحزاب والحركات السياسية العاملة في القطاع العربي. فمن شأن إقامة مثل تلك القائمة رفع عدد الأعضاء العرب في الكنيست والحيلولة دون ضياع جزء كبير من أصواتهم من خلال التصويت لقوائم لا تتجاوز نسبة الحسم التي تم رفعها من 1% إلى 1.5%، كما من شأنه زيادة تأثير الأحزاب والحركات السياسية العربية على النظام السياسي، من خلال زيادة فرصتها في أن تصبح الفيصل بين الكتلتين السياسيتين الرئيسيتين (حزب العمل وتكتل الليكود) وهو الدور الذي تلعبه في الوقت الحاضر الأحزاب الدينية اليهودية.

وقد دعا إبراهيم نمر حسين رئيس بلدية شفا عمرو ورئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ورئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب دعا أكثر من مرة لتشكيل هذه القائمة، وذلك قبيل كل انتخابات للكنيست، حيث تجري العديد من اللقاءات بين ممثلي الأحزاب والحركات السياسية العربية لمناقشة إمكانية تشكيل قائمة عربية موحدة، إلا أن كل المحاولات التي جرت لم تنجح حتى الآن⁽¹³⁾، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها: موقف السلطات الإسرائيلية والأحزاب الصهيونية، فعلى الرغم من عدم وجود سياسة رسمية أو موقف رسمي معلن يقضي بمنع إقامة حزب عربي على أساس أنه عربي وعدم وجود قانون أو تشريع إسرائيلي يحرم إقامة مثل هذا التنظيم، إلا أن الموقف غير المعلن للسلطات والأحزاب الإسرائيلية يعارض تنظيم أفراد الأقلية العربية أنفسهم في إطار موحد، بل أن مصلحتها تقتضي أن تبقى الأصوات العربية في الانتخابات الإسرائيلية مشتتة على أحزاب وجهات متباينة، فسياسة العزل والتجزئة من أهم الآليات التي يقوم عليها نظام الضبط والسيطرة الذي تتبعه السلطات الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية في إسرائيل⁽¹⁴⁾.

ومن جهة ثانية يوجد العديد من العوامل أو الأسباب الداخلية المتعلقة بالأقلية العربية تحول دون تشكيل قائمة عربية موحدة منها: وجود الفوارق الأيديولوجية بين أفراد الأقلية العربية الأمر الذي يجعلهم يتوزعون على أطر وتيارات حزبية وسياسية متباينة: فمنها تيارات ماركسية وقومية ورأسمالية ... الخ. يضاف إلى ذلك تكون العديد من جماعات المصالح ومراكز القوى ضمن الأقلية العربية والتي أصبح لها امتيازات خاصة ليس من السهل التنازل عنها وذلك في سبيل تشكيل قائمة عربية موحدة.

(13) رايتز، اسحاق، رانان اهروني، (العالم السياسي لعرب إسرائيل)، ص ص 122-123.

(14) لوستيك، إيان (العرب في الدولة اليهودية)، ص 24.

وأخيراً، وجود الرغبة لدى الأقلية العربية في التأقلم والاندماج في حياة الدولة والابتعاد عن سياسة التمحور والعزلة، وأولى الخطوات نحو الاندماج تكون بالتصويت للأحزاب والحركات الموجودة على الساحة كافة وليس للأحزاب والحركات العربية فقط⁽¹⁵⁾.

ثانياً: المشاركة في السلطتين التنفيذية والقضائية:

أ- المشاركة العربية في السلطة التنفيذية:

بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات العامة يقوم رئيس الدولة بتكليف رئيس أكبر كتلة في الكنيست بتشكيل الحكومة حيث يتم تشكيل حكومة ائتلافية من عدة كتل برلمانية لكي تحظى بتأييد الأغلبية في الكنيست والتي هي 61 عضواً على الأقل ولا يشترط في إسرائيل أن يكون أعضاء الوزارة من أعضاء الكنيست إلا أنه ومنذ قيام إسرائيل تشكل الحكومة عادة من أعضاء الكنيست. ويختلف عدد الوزارات بين حكومة وأخرى إلا أنها حددت بثماني عشرة وزارة في التعديل الأخير لقانون الانتخابات⁽¹⁶⁾.

وقد تشكلت في إسرائيل منذ عام 1969 وحتى عام 1995 (12) حكومة منها ثلاث حكومات وحدة وطنية وست برئاسة التجمع وثلاث حكومات ائتلافية برئاسة الليكود⁽¹⁷⁾.

وبالإضافة إلى الوزارات يشمل القطاع العام في السلطة التنفيذية عدداً من المؤسسات الحكومية والمؤسسات القومية والهستدروت.

وفيما يتعلق بالمشاركة العربية في التشكيلات الوزارية فحتى اليوم ترفض الأحزاب الإسرائيلية الحاكمة إدخال وزير عربي ضمن الائتلافات الحكومية التي تشكلها - حتى من بين أعضائها العرب - ولا يعود ذلك من وجهة نظر الأعضاء العرب في الكنيست إلى أسباب أمنية أو لعدم وجود مرشحين جديرين بل لكونهم عرباً.

وحتى في عام 1992 حين شكل الأعضاء العرب من الجبهة الديمقراطية والحزب الديمقراطي العربي كتلة مانعة أمام تشكيل الليكود للحكومة، أو مشاريعه لحجب الثقة عنها، لم تشرك حكومة حزب

(15) يحيى، أمين حاج، (طبيعة مشاركة المواطنين العرب في انتخابات الكنيست)، البيادر السياسي، ص ص 31-33.

(16) يونس، كريم (الواقع السياسي في إسرائيل)، ص ص 88-95، مرجع سابق.

(17) السعدي، غازي، (الأحزاب والحكم في إسرائيل)، ص ص 228-244، مرجع سابق.

العمل وزيراً عربياً فيها بل اعتمدت على دعم الأعضاء العرب من الخارج في مقابل التزامات قطعها هذا الحزب تتعلق بالسلام والمساواة.

وفي حالة حدوث الأزمات الوزارية كان الحزب الحاكم يتجه نحو الأحزاب اليهودية الصغيرة للتفاوض معها ومن ثم الرضوخ لشروطها المتعلقة بالحصول على الحقائق الوزارية كي لا يتسبب الفرصة أمام الأحزاب العربية للمشاركة في أي حكومة⁽¹⁸⁾.

وفي الوقت الذي لم تتح فيه الفرصة للعرب لدخول الوزارات الإسرائيلية لم تسمح هذه الوزارات للأقلية العربية بإنشاء مؤسساتها القومية لتخدم مصالح المجتمع العربي، وإنما قامت بإنشاء أقسام منفصلة للعرب في الوزارات المختلفة، وأعطيت السيطرة عليها لرئيس الوزراء ومستشاره الخاص للشؤون العربية اليهودي وليس العربي، الأمر الذي يعطي فرصة ضئيلة للأقلية العربية لتؤثر في سلوك الدوائر والأقسام التي تنظم شؤونها⁽¹⁹⁾.

وكانت الوظيفة الأبرز التي وصل إليها أعضاء النخبة السياسية العربية هي نائب وزير، ففي الحكومة التي شكلت في أعقاب انتخابات الكنيست عام 1969 عين عبد العزيز الزعبي من حزب "مبام" نائباً لوزير الصحة وعين جبر معدي وهو درزي نائباً لوزير المواصلات. وفي الحكومة التي شكلت في أعقاب انتخابات عام 1973 عين جبر معدي نائباً لوزير الزراعة⁽²⁰⁾. وعين اثنان من العرب نواباً لوزراء في الحكومة التي شكلها حزب العمل عام 1992 وهم نواف مصالحة من حزب العمل نائباً لوزير الصحة ووليد صادق من حزب ميرتس نائباً لوزير الزراعة⁽²¹⁾.

وفي حكومة حزب العمل الأخيرة التي شكلها شمعون بيرس عام 1995، تم تعيين ثلاثة نواب لوزراء من العرب، فقد عين صالح طريف من حزب العمل نائباً لوزير الداخلية، ونواف مصالحة نائباً لوزير الصحة، ووليد صادق نائباً لوزير الزراعة⁽²²⁾.

ويظهر بشكل واضح طلب الأعضاء العرب من الحزب الشيوعي الإسرائيلي والجهة الديمقراطية والحزب الديمقراطي العربي وغيره من الأحزاب العربية عن شغل منصب نائب وزير، واقتصر هذا المنصب على الأعضاء العرب من الأحزاب اليهودية.

(18) أحمد، عز الدين، (المسألة القومية للعرب في إسرائيل)، الأرض، ص 40، مرجع سابق.

(19) Wirsng, Rpbert G. (Protection of Ethnic Minorities), pp. 264-265.

(20) برنسون، موريس، (إسرائيل: البنى السياسية والاجتماعية)، ص 33، 49.

(21) الدستور الأردنية، عدد (8960)، 1992/8/3، القدس العربي (عبدالباري عطوان) عدد (997) 1992/7/27.

(22) الدستور الأردنية، عدد (1152)، 1995/11/27.

لا زالت مشاركة أعضاء النخبة السياسية العربية محدودة جداً في المناصب الحكومية العليا فمن بين 1860 مسؤولاً مسجلاً في الوزارات الإسرائيلية والوكالات المستقلة في العام 1976، يوجد فقط 26 مسؤولاً من العرب وهو ما شكل أقل من 1% فقط من إجمالي عدد المسؤولين، منهم 11 مسؤولاً كانوا موظفين في أجهزة المحاكم الدينية الإسلامية والدرزية، أما الباقون فقد عينوا في مراكز محددة للأقليات، وعملوا في دوائر خاصة تتعامل فقط مع القطاع العربي. ومن جهة أخرى فإنه من بين 30 دائرة محددة في الكتاب السنوي الحكومي لم يوجد أي عربي في 21 دائرة منها⁽²³⁾.

وفي مطلع الثمانينات وفي الوقت الذي كان السكان العرب يشكلون 6/1 من سكان إسرائيل، فإن نسبتهم كانت 60/1 فقط في الوظائف الحكومية العليا، فلم يكن هناك أي عربي من بين 625 موظفاً رفيع المستوى في مكتب رئيس الوزراء، ومصرف إسرائيل ومكتب مراقب الدولة ووزارات المالية والإسكان والصحة والصناعة والمواصلات. وكان هناك عربيان من أصل 109 مسؤولاً كبيراً في وزارة التربية، ومسؤول عربي واحد من 140 مسؤولاً في وزارة الزراعة، ومسؤول عربي واحد من 114 مسؤولاً في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومسؤول عربي واحد من بين 133 مسؤولاً في الشرطة. وفي سنة 1987 لم يوجد أي موظف عربي في وزارات الداخلية والتربية والتعليم ومكتب رئيس الوزراء ومكتب مراقب الدولة العام ووزارة الدفاع والشرطة، وكان هناك موظف واحد في وزارة العدل و4 موظفين في الجمارك والضريبة وموظف واحد في وزارة الصحة⁽²⁴⁾.

وفي عام 1993 كانت نسبة النخبة في الوظائف العليا في الوزارات الإسرائيلية نحو 1% فقد بلغ عددهم 20 مسؤولاً من أصل 2224 مسؤولاً كبيراً في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية⁽²⁵⁾. أما فيما يتعلق بمشاركة النخبة في مؤسسات الهستدروت (اتحاد النقابات العامة في إسرائيل) فلم يكن للعرب حتى عام 1977 أي مجلس عمالي منتخب سوى في مدينة الناصرة. وفي عام 1984 كان لهم أربعة مجالس عمالية منتخبة، وكان من بين الأعضاء العرب في اللجنة التنفيذية للهستدروت خمسة أعضاء من أصل 168 عضواً، بينما لم يوجد أي عضو عربي في اللجنة المركزية المكونة من 18 عضواً، كذلك لم يكن هناك أي عربي بين هيئة المديرين والمديرين التنفيذيين وعددهم يفوق 600 عضو⁽²⁶⁾.

(23) ايان لوستيك، (العرب في الدولة اليهودية)، ص 81، مرجع سابق.

(24) Jacob M. Landau, (The Arab Minority in Israel), p. 15.

(25) الرأي الأردنية 1992/1/2. الرجوع إلى أرشيف الصحيفة، www.Alaie.com.

(26) كيالي، ماجد، (فلسطينيو 1948)، الفكر الاستراتيجي العربي، ط 1997، ص 54.

وفي عام 1991 وصل عدد الأعضاء العرب في اللجنة المركزية إلى أربعة أعضاء عضوين في لجنة متابعة المشاريع الاقتصادية، وإمارة عربية واحدة في جمعية المرأة المركزية التابعة للهستدروت وعربي واحد في شبكة الخدمات الصحية⁽²⁷⁾.

ب- المشاركة العربية في السلطة القضائية:

يضم النظام القضائي الإسرائيلي ثلاثة أنواع رئيسية من المحاكم هي: المحاكم المدنية والدينية والعسكرية وتقع هذه المحاكم تحت إدارة عدة جهات، حيث تخضع المحاكم المدنية لسلطة وزير العدل، ويشرف وزير الأديان على المحاكم الدينية، أما المحاكم العسكرية فيشرف عليها وزير الدفاع. وينظم السلطة القضائية العديد من القوانين مثل قانون المحاكم لعام 1957 وقانون القضاة لعام 1961 وقانون المحاكم الدينية الدرزية 1962 ... الخ.

ويقوم رئيس الدولة بتعيين كل قضاة المحاكم المدنية والدينية بناءً على توصية مجلس القضاء الأعلى بالنسبة إلى القضاة المدنيين، وبناءً على اقتراح المجالس العليا لمختلف الأديان بالنسبة إلى القضاة الدينيين، باستثناء المسلمين حيث يشرف وزير الأديان على تعيين القضاة في محاكمهم الدينية. ويبقى القاضي على رأس عمله حتى الوفاة أو الاستقالة أو التقاعد الإجباري في سن السبعين.

والمحاكم المدنية في إسرائيل ثلاثة مستويات: محاكم الدرجة الأولى أو محاكم الصلح ثم محاكم الدرجة الثانية وهي محاكم استئناف وأخيراً المحكمة العليا وهي تمثل قمة السلطة القضائية وتتألف من عشرة قضاة وتعد جلساتها بحضور ثلاثة أو خمسة أعضاء حسب أهمية القضية المنظورة.

وتأتي المشاركة العربية في السلطة القضائية من خلال المحاكم الدينية والمحاكم المدنية، فهناك محاكم دينية خاصة بالطوائف المسيحية⁽²⁸⁾ ومحاكم دينية خاصة بالطائفة الدرزية* ومحاكم شرعية خاصة بالمسلمين.

(27) عبد الكريم، إبراهيم (الهستدروت)، الأرض، ص ص 17-18، انظر أيضاً

Landau, Jacob M. (The Arab Minority in Israel), pp. 151-153.

(28) لكل طائفة مسيحية معترف بها في إسرائيل محكمة خاصة بها ويعين قضاة المحاكم الكنيسة من قبل الرؤساء الروحيين لهذه الطوائف. (دليل عام إسرائيل 2004، مرجع سابق، ص 103).

* سنة 1957، اعترفت حكومة إسرائيل بالطائفة الدرزية وهذه أول مرة يتم فيها الاعتراف بالدروز كطائفة دينية مستقلة عن سائر المسلمين في فلسطين ولهم محاكمهم الخاصة ووضعهم القانوني الخاص.

وبنت هذه المحاكم في قضايا الإرث والزواج والطلاق والنفقة والوصاية والحضانة وأمور الأماكن المقدسة والإشراف عليها إلى غير ذلك من قضايا الأحوال الشخصية التي يتم القضاء فيها على أساس التشريعات الخاصة بهذه الطوائف.

وفيما يتعلق بالمحاكم الشرعية للمسلمين فتوجد محاكم شرعية في كل من القدس الغربية ويافا والطيبة، وتغطي منطقة اللد والرملة وبئر السبع وحيفا والمثلث، وتعتبر المحكمة الشرعية في الطيبة مركز المحاكم، وللمحاكم الشرعية⁽²⁹⁾ محكمة استئناف مركزها القدس⁽³⁰⁾.

أما مشاركة النخبة العربية في القضاء المدني فقد كانت متدنية، فالمحكمة العليا لم تضم حتى الآن أي قاض عربي، ومن بين القضاة المدنيين البالغ عددهم 256 قاضياً في نهاية الثمانينات لم يوجد سوى 8 قضاة عرب فقط أي أن العرب لا يشكلون سوى 3% من جهاز القضاء في إسرائيل.

من خلال الاطلاع على نسب مشاركة الأعضاء العرب في السلطتين التنفيذية والقضائية، يبرز بشكل واضح تدني حجم هذه المشاركة بل وغيابها في المراكز الحقيقية لاتخاذ القرار، فمنذ قيام إسرائيل لم يصل أي عربي إلى مرتبة وزير أو مدير عام في وزارة، أما منصب نائب الوزير الذي وصل إليه بعض أعضاء النخبة العرب، فغالباً ما كان منصباً شرفياً، أو ذا صلاحيات محدودة.

من ناحية ثانية فإن تمثيل أعضاء النخبة العرب في الوظائف الحكومية العليا لم يزد في أي وقت عن 1-2% من إجمالي أعداد الموظفين في هذه الوظائف على الرغم من تجاوز نسبتهم 16% من إجمالي عدد السكان.

وكذلك الحال في السلطة القضائية، فحتى الآن لم يصل أي عربي إلى عضوية محكمة العدل العليا. ولم تتجاوز نسبة مشاركة العرب في هذه السلطة 3% الأمر الذي يعني ضآلة إن لم يكن انعدام- تأثير أعضاء النخبة السياسية العربية في النظام السياسي الإسرائيلي واستبعادهم من مراكز اتخاذ القرار في هذا النظام.

(29) د. شوفاني، الياس، إسرائيل في خمسين عاماً، الجزء الثالث، دار جفر للدراسات والنشر، سوريا، 2002، ص 83-84.

(30) جرجورة، كيتي صبحي، (دراسة تفصيلية حول الطوائف الدينية في إسرائيل)، ص 81 (ويمكن الرجوع إلى دليل إسرائيل 2004 حول الموضوع نفسه).

ثالثاً: المشاركة في المؤسسات والبنى المحلية:

تبرز بشكل واضح مشاركة النخبة السياسية العربية في المؤسسات والبنى المحلية، إذ غالباً ما تحظى السياسات والقضايا المحلية بالاهتمام الأكبر من قبل القيادة السياسية العربية، نظراً لقربهم منها، واحتكاكهم اليومي بها وقدرتهم على التأثير فيها، بقدر يفوق كثيراً حجم تأثيرهم في القضايا العامة. من ناحية أخرى تفتح هذه المؤسسات والبنى المحلية الطريق أمام المتطلعين للقيادة للبروز على المستوى القطري فهي مصدر قوتهم⁽³¹⁾.

ومن ثم يبرز التساؤل حول حجم الدور السياسي الذي يمارسه أفراد النخبة السياسية العربية على المستوى المحلي، أو ضمن المؤسسات القائمة في الوسط العربي، كالمجالس المحلية والبلدية واللجنة القطرية لهذه المجالس ولجنة المتابعة العليا لشؤون الأقلية العربية.

أ- المشاركة في المجالس المحلية والبلدية: سبق القول بأن عدد المجالس المحلية والبلدية العربية التي يتم اختيار رؤسائها وأعضائها من خلال الانتخابات العامة قد بلغ 57 مجلساً وذلك في عام 1993. وتتم العملية الانتخابية في هذه المجالس على أساس القوائم تماماً كما هو الحال في انتخابات الكنيست، ومن ثم فإن الأحزاب السياسية تمارس دوراً بارزاً في هذه الانتخابات، فهي تجري في الغالب على أساس التنافس الحزبي مع أن نسبة كبيرة من رؤساء هذه المجالس وأعضائها هم من غير الحزبيين. ومن ثم يمكن القول إن مشاركة النخبة السياسية العربية في المجالس المحلية والبلدية يأتي ضمن إطارين: قوائم حزبية وقوائم مستقلة تقوم على أسس ذاتية أو حمائلية.

ومن خلال النظر إلى نتائج ثلاث دورات انتخابية متتابعة للسلطات المحلية العربية (1983، 1989، 1993) يبرز حجم مشاركة هذه النخبة وانتماؤها السياسي. فمن خلال النظر إلى جدول أدناه يمكن القول بوجود توجه متصاعد نحو خوض الانتخابات على أساس قوائم مستقلة. فمن بين عدد رؤساء المجالس البالغين 48 رئيساً، هناك 13 رئيساً لا ينتمون إلى أحزاب في انتخابات عام 1989، وقد زاد هذا العدد ليصل إلى 17 رئيساً من بين 56 رئيساً في انتخابات عام 1993، إلا أن العدد الأكبر من رؤساء هذه المجالس يبقى ذا انتماءات حزبية، يشكل المنتمون إلى الحزب الشيوعي وجبهته الديمقراطية النسبة الأكبر منهم وإن تراجع عددهم من 20 رئيساً في العام 1983 إلى 15 رئيساً في العام 1989 ثم إلى 12 رئيساً في عام 1993.

(31) Landau, Jacob M., (The Arab Minority in Israel), p. 129.

كذلك فقد بقي حزب العمل الإسرائيلي يحتفظ بتمثيل كبير بين رؤساء المجالس المحلية العربية، فقد زاد عدد الرؤساء المنتمين إليه من 9 رؤساء عام 1989 إلى 12 رئيساً عام 1992م. في الوقت الذي زاد فيه الحزب الديمقراطي العربي من تمثيله في رئاسة السلطات المحلية من رئيسين إلى ستة رؤساء، احتفظت الحركة الإسلامية بحجم تمثيلها البالغ 6 رؤساء في العام 1989 ومثلهم في العام 1993.

جدول

توزيع الأعضاء العرب على رئاسة وعضوية المجالس المحلية والبلدية العربية (1993-83)

انتخابات 1993		انتخابات 1989		انتخابات 1983		الانتخابات
الأعضاء	الرؤساء	الأعضاء	الرؤساء	الأعضاء	الرؤساء	
446	17	300	13	-	-	الاتحاد السياسي (الحزب) مستقل
107	12	107	15	118	20	الحزب الشيوعي الإسرائيلي وجبهته الديمقراطية
3	-	3	2	4	2	القائمة التقدمية للسلام
41	6	7	2	-	-	الحزب الديمقراطي العربي
50	6	46	6	-	1	الحركة الإسلامية
8	-	3	-	9	-	حركة أبناء البلد
18	12	-	9	-	-	حزب العمل الإسرائيلي
1	1	4	1	-	-	حزب ميرتس
2	2	-	2	-	-	أحزاب يهودية أخرى
692	56	516	48	-	-	المجموع

المصدر: غانم، سعد وسارة أوستسكي-لازار، (انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل)، ص ص 19-20. أيضاً خوري، رمزي، (الجبهات الديمقراطية)، ص 34. وانظر بشارة، عزمي، (العرب الإسرائيليون)، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص ص 46-47.

أما فيما يتعلق بعدد الأعضاء في المجالس المحلية والبلدية، فقد رافق الزيادة في عدد الرؤساء من المستقلين زيادة في عدد الأعضاء أيضاً، حيث ارتفع العدد من 300 عضو مستقل في العام 1989 من بين 516 عضواً إلى 446 عضواً في العام 1993 من بين 692 عضواً. واحتفظ الحزب الشيوعي وجبهته الديمقراطية بالمرتبة الأولى في عدد الأعضاء حيث مثله 118 عضواً في العام 1983 و107 أعضاء في العام 1989 ومثلهم في العام 1993.

وزاد كل من الحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية عدد ممثليه بين أعضاء المجالس البلدية والمحلية، فقد ارتفع عدد ممثلي الحزب الديمقراطي من 7 أعضاء في انتخابات عام 1989 إلى

41 عضواً في انتخابات عام 1993. أما الحركة الإسلامية فقد رفعت عدد ممثليها من 46 عضواً إلى 50 عضواً في العام 1993.

وتحرص مختلف الأحزاب والاتجاهات السياسية والمتطلعون إلى القيادة في الوسط العربي على الحصول على تمثيل في المجالس المحلية والبلدية العربية، خاصة في رئاسة هذه المجالس لكونها الخطوة الأولى باتجاه الوصول إلى مركز القيادة على المستوى القطري والعام.

ويتبع انتخابات السلطات المحلية العربية تشكيل اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ولجنة المتابعة العليا اللتين تعتبران أكبر تجمع قيادي عربي في إسرائيل، إذ يطلق على الأولى "مجلس وزراء عربي مصغر" وعلى الثانية "البرلمان العربي في إسرائيل"، وتُعكس نتائج انتخابات المجالس المحلية نوعية الأعضاء في هاتين اللجنتين وطبيعة الانتماءات الحزبية فيهما. ومن ثم فإن الاتجاه السياسي أو الحزب الذي لا يستطيع أن يوصل ممثلاً له في رئاسة المجالس المحلية لا يمثل في اللجنة القطرية. وبشكل عام تتعدد الاتجاهات السياسية الممثلة في اللجنتين كما هو الحال في تعدد الاتجاهات السياسية لرؤساء السلطات المحلية. فيوجد في اللجنة القطرية من 5-6 أعضاء ممثلين مستقلين، و4-5 ممثلين للحزب الشيوعي وجبهته الديمقراطية وكان قد وصل عددهم في بعض تشكيلات اللجنة إلى أكثر من نصف عدد الأعضاء وهناك 1-2 من الأعضاء من الحركة الإسلامية وعضوان من الحزب الديمقراطي العربي وعضوان عن حزب العمل.

ويتسع التمثيل في لجنة المتابعة التي تشمل ممثلين عن الاتجاهات السياسية كافة وأعضاء اللجنة القطرية والأعضاء العرب في الكنيسة، فقد بلغ تمثيل الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة من 6-8 أعضاء في الفترة من 1989-1995، وكان عدد الأعضاء المستقلين من 5-6 أعضاء وكان لحزب العمل 4-5 أعضاء وللحركة الإسلامية 2-3 أعضاء وللحزب الديمقراطي العربي 2-3 أعضاء.

وبالإضافة إلى المؤسسات والبنى السابقة، تحرص العديد من الأحزاب والاتجاهات السياسية على الحصول على تمثيل لها في بعض اللجان التي تهتم بقضايا ومصالح الأقلية العربية في إسرائيل كاللجنة الوطنية للدفاع عن الأراضي والاتحادات الطلابية العربية ولجنة المبادرة الدرزية⁽³²⁾.

ب- النشاط السياسي للنبذة السياسية العربية في إطار المؤسسات والبنى المحلية: يبرز نشاط النخبة السياسية العربية على المستوى المحلي من خلال اللجنة القطرية للمجالس المحلية العربية ولجنة

(32) زغيب، ياسر فلسطينيو 48-، مركز باحث للدراسات 2003، بيروت، لبنان، طبعة أولى، (ص394).

المتابعة العليا لشؤون الأقلية العربية. فقد استطاعت اللجنتان تحقيق العديد من الإنجازات السياسية، كما استطاعتا التعامل مع العديد من القضايا المصيرية التي واجهت الأقلية العربية. فقد قادت اللجنتان العديد من النضالات السياسية والاجتماعية للجماهير العربية من أجل الحصول على حقوقها القومية واليومية. فعلى المستوى المحلي استطاعت اللجنتان تخفيض الفارق في الميزانيات بين المجالس المحلية العربية واليهودية من 20 ضعفا إلى 4-5 أضعاف، كما عملتا على دعم العديد من القطاعات في الوسط العربي كالتعليم والصحة، ووقفنا في وجه سياسة هدم البيوت وتأخير إعداد الخرائط الهيكلية للمجالس المحلية من قبل السلطات الإسرائيلية، كما وقفنا أمام العديد من المحاولات لدمج عدد من المجالس المحلية بهدف تقليص عدد السلطات المحلية العربية وبالتالي تقليص ميزانياتها⁽³³⁾. وقد استطاعت اللجنتان تحقيق هذه الإنجازات من خلال اتباع العديد من الأساليب كان أهمها قيادتهما ودعمهما لسلسلة من الإضرابات التي شهدها الوسط العربي في إسرائيل، كإضراب يوم الأرض عام 1976 والذي يتكرر سنويا وكذلك يوم المساواة عام 1987 إضافة إلى العديد من الأعمال الاحتجاجية والاعتصامات والاجتماعات التي تنظمها اللجنة القطرية ولجنة المتابعة العليا⁽³⁴⁾.

أما على المستوى القومي فقد طرحت اللجنتان مختلف الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية للنقاش، وقدمتا العديد من المساهمات في مجال دعم حقوق الشعب الفلسطيني، فعقدت اللجنتان العديد من الاجتماعات التضامنية مع الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1967، كما أعلنت أن بقاء الاحتلال للأراضي العربية والاستمرار في سياسة الاستيطان، وعدم الاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته لن يؤدي إلى الأمن والاستقرار وأنه لا مجال لحل مشكلة العرب في الدولة اليهودية ما لم يحل النزاع العربي - الإسرائيلي بصورة نهائية. كما عارضت اللجنتان سياسة السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة في أعقاب اندلاع الانتفاضة، وقادت العديد من الأعمال الاحتجاجية ضد هذه السياسة، فأعلننا أيام الإضراب الشامل، كيوم السلام في 21 كانون الأول 1987 والإضراب الذي قاده اللجنة القطرية تضامنا مع إعلان قيام الدولة الفلسطينية وذلك في 1988/11/15.

لم يتوقف نشاط اللجنتين عند المستوى المحلي المتعلق بقضايا الوسط العربي في إسرائيل والمستوى الوطني المتعلق بالقضية الفلسطينية، وإنما امتد إلى المستوى الدولي حيث استطاعت اللجنة

(33) جبريل، محمد، ، (فلسطينيو 1948 نضال مستمر)، ص85، مرجع سابق.

(34) Jubran, Salim, (Surviving), pp. 14-15.

القطرية ولجنة المتابعة العليا إقامة روابط وعلاقات مع العديد من الدول خاصة تلك التي تتمتع بعلاقات قوية مع إسرائيل. ويبرز النشاط الخارجي لكلا اللجنتين بشكل ملحوظ في الجهود الإعلامية التي تبذلها، حيث يتوجه وفد إعلامي في كل عام تقريباً إلى الولايات المتحدة لتقديم محاضرات حول القضية الفلسطينية، يضاف إلى ذلك الاتصالات التي تقيمها اللجنة القطرية مع سفراء الدول الغربية في إسرائيل. ومحاولاتها طرح قضايا الأقلية العربية في إسرائيل على المؤسسات الدولية، فقد قام وفد من اللجنة القطرية بزيارة جنيف لعرض قضية الأقلية العربية ومطالبتها بالمساواة أمام مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية. كما كان للجنة القطرية مشاركات فاعلة في مؤتمرات المنظمات غير الحكومية التي تبت في القضية الفلسطينية، وشاركت في المؤتمر الأول عام 1983 والمؤتمر الثاني في آب 1984 والمؤتمر الثالث الذي عقد في إسرائيل⁽³⁵⁾.

رد فعل السلطات الإسرائيلية على نشاط اللجنة القطرية ولجنة المتابعة: كانت هناك عدة محاولات من قبل السلطات الإسرائيلية لمنع العرب من تطوير مؤسسات مستقلة، وذلك على الرغم من عدم معارضة هذه السلطات لإنشاء اللجنة القطرية في بادئ الأمر، فقد حضر المؤتمر الأول للسلطات المحلية العربية- الذي أعلن فيه إنشاء اللجنة - رئيس وأعضاء لجنة الداخلية في الكنيست وعدد من أعضاء الكنيست اليهود وسكرتير عام مركز السلطات المحلية في إسرائيل ومستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية ومدير عام وزارة الداخلية⁽³⁶⁾.

كما اعترفت السلطات الإسرائيلية رسمياً باللجنة، إلا أنه ونتيجة تحول اللجنة القطرية إلى أداة نضالية ضد سياسة السلطات الإسرائيلية عادت هذه السلطات وسحبت الاعتراف باللجنة بعد أحداث يوم الأرض في عام 1976، وأعلن مدير عام وزارة الداخلية في منتصف عام 1979 رفض التعامل مع اللجنة ورفض الاجتماع مع وفودها. ومن ناحية أخرى عملت السلطة الإسرائيلية على تفتيت اللجنة وتفسيخ وحدة رؤساء المجالس المحلية، ونجحت في دفع رؤساء المجالس المحلية الدرزية إلى الانحساب من اللجنة والعمل على انفراد من خلال تأسيس اللجنة القطرية للمجالس المحلية الدرزية. كما شنت أجهزة الإعلام الحكومية عدة حملات إعلامية على اللجنة خاصة بعد موقفها الداعم للانتفاضة في الأراضي المحتلة وسلسلة الإضرابات والاحتجاجات التي نفذتها اللجنة احتجاجاً على سياسة السلطات الإسرائيلية. إلا أن كل هذه الإجراءات لم تضعف اللجنة ومكانتها بين الأقلية العربية في إسرائيل نتيجة للإنجازات الكبيرة التي حققتها على المستوى المحلي والقطري، خاصة بعد إنشاء

(35) Jerusalem Times, 23 October. 1994

(36) توما، إميل، (طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل)، ص248، مرجع سابق.

لجنة المتابعة العليا للشؤون العربية. كما زادت أهمية اللجنتين القطرية والعليا بعد إلغاء منصب مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، وتعيين خمسة ممثلين من اللجنة القطرية في لجنة المديرين العامة) التي أنشئت لمعالجة مشاكل الوسط العربي في إسرائيل⁽³⁷⁾.

أبرز التحليل السابق لمؤشرات الدور السياسي للنخبة السياسية العربية في إسرائيل تدني حجم هذا الدور خاصة في مجال التأثير على النظام السياسي الإسرائيلي. فلم يتناسب عدد الأعضاء العرب في الكنيست الإسرائيلية في أي وقت مع حجم السكان أو مع قوتهم الانتخابية. وما زال الأعضاء العرب مستبعدين من اللجان الهامة، ولم يشترك أي عربي حتى الآن في أي تشكيل وزارتي إسرائيلي وأعلى منصب وصل إليه عربي كان نائب وزير، وكان في أغلب الأحيان محدود الصلاحيات.

كما استبعد العرب من المناصب العليا في الوزارات والمؤسسات العامة، وفي السلطة القضائية ولا تزال المحاكم الشرعية وتعيين القضاة المسلمين تحت إشراف وزارة الأديان الإسرائيلية كما لا يوجد أي قاض عربي في محكمة العدل العليا المكونة من عشرة قضاة وضمن القضاء المدني لا يشكل القضاة العرب أكثر من 3% من جهاز القضاء في إسرائيل.

ومن ثم فإن النخبة السياسية العربية لا تزال مستبعدة من مراكز صنع واتخاذ القرار في النظام السياسي الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل النشاط السياسي الأهم لهذه النخبة يجري على المستوى المحلي، حيث يظهر الاهتمام الواضح للنخبة السياسية العربية بالقضايا المحلية وقيادتهم للعمل السياسي من خلال المؤسسات المحلية والقطرية العربية خاصة اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية ولجنة المتابعة العليا لشؤون الأقلية العربية في إسرائيل.

من الاستعراض السابق لخصائص النخبة السياسية العربية ومؤشرات الدور السياسي لها يرى الباحث أن الدور السياسي لنخبة السياسية العربية في إسرائيل لم يتناسب والمستوى العلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه النخبة، فلم يمنع وجود نخبة سياسية عربية فتية - تكونت في أعقاب قيام إسرائيل - تتمتع بمستوى علمي متقدم، وخبرة في مجال العمل السياسي، وقدرة على الاعتماد على مواردها الاقتصادية في دعم نشاطها السياسي، فكل ذلك لم يحل دون استبعادها من مراكز صنع القرار في النظام السياسي الإسرائيلي، مما يعني أن العوامل المانعة التي مصدرها النظام السياسي كانت أكثر قوة وقدرة على الحد من العوامل الدافعة للدور السياسي للنخبة السياسية العربية.

(37) الخمسة هم (ابراهيم نمر حسين، رئيس اللجنة القطرية، ورئيس بلدية شفا عمرو، راند صلاح رئيس بلدية أم الفحم، طارق عبد الحي رئيس بلدية الطيرة، أسعد عزايزة رئيس مجلس محلي دبورية، رامز جرايسة القائم بأعمال رئيس بلدية الناصرة، انظر: دليل عام إسرائيل - مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

إلا أن ما تقدم لا يعني انعدام الدور السياسي للنخبة السياسية العربية، بل يعني محدودية تأثيرها على النظام السياسي الإسرائيلي وبقاء تأثيرها على المستوى المحلي والقطري العربي، ذلك أن هذه النخبة هي التي أقامت الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية، كما أنها تقود البنى والمؤسسات المحلية والقطرية في الوسط العربي.

المبحث الثاني

العملية السلمية والأقلية العربية

يتناول هذا المبحث المسار التفاوضي الفلسطيني مع الإسرائيليين وفيه خيار العمل السياسي الذي انتهجته القيادة الفلسطينية منذ اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988. فقد كانت تلك الخطوة المثيرة للجدل ومعها النضال الفلسطيني الطويل وانتفاضة الحجارة قد حجزت لمنظمة التحرير الفلسطينية مقعداً على طاولة ترتيب مستقبل الصراع في مدريد، حيث كانت بداية رحلة مفاوضات صعبة ومغامرة مع خصم إسرائيلي قوي وخصم آخر أميركي حولته الظروف القاهرة إلى وسيط.

وأيضاً يتناول هذا المبحث المواقف السائدة بين أفراد الأقلية العربية واتجاهاتها السياسية من عملية السلام على المسار الفلسطيني والاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية كما يبحث في تأثيرات أي تسوية محتملة للقضية الفلسطينية على مستقبل الأقلية العربية (الفلسطينية) في إسرائيل. ومما يزيد من أهمية البحث في تأثيرات الاتفاقيات المعقودة والتسوية السياسية المحتملة على الأقلية العربية في إسرائيل، عدم تطرق هذه الاتفاقيات لهذه الأقلية أو وضعها المستقبلي على الرغم من كونها جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، بل على العكس استخدمت هذه الأقلية كدعامة من دعائم اليسار الإسرائيلي في الوصول إلى سدة الحكم في إسرائيل ولعب دور ولو كان جزئياً في دعم الاتفاقيات المعقودة وكعامل من العوامل المانعة لليمين الإسرائيلي في محاولاته الوصول للحكم وإسقاط اليسار وحماهم السلام في إسرائيل.

أولاً: خيار المفاوضات الشائك:

بمراجعة التاريخ السياسي الفلسطيني يظهر لنا أن مبادرة السلام الفلسطينية عام 1993 (أوسلو) لم تكن المبادرة الأولى، لكنها كانت أول مبادرة فلسطينية واقعية تطرح وهي خالية من الرفض والشروط التعجيزية، ففي عام 1947 رفض الفلسطينيون والعرب قرار التقسيم الذي ينص على دولتين عربية ويهودية ورفعوا شعار تحرير كل فلسطين وتدمير دولة "إسرائيل" وعلى امتداد الخمسينات رفضوا كل المشاريع وكل المبادرات الدولية التي كانت تدعوهم للاعتراف بإسرائيل وبحقها في الوجود.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية على علم ويقين بأغلب هذه اللقاءات، ومنذ عام 1977، حين عقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاً في القاهرة ألقى فيه "محمود عباس" أبو مازن خطاباً لا ينسى دعا في سياقها إلى التفريق بين مدارس الفكر الصهيوني المختلفة ونحن نشهد اهتماماً فلسطينياً خاصاً ومستمرّاً بتطوير سبل التعارف مع الليبراليين من الصهاينة بل ودعمهم في الوقت المناسب وكان العديد منهم، أمثال، (يوسي - ساريد) و(يائيل دايان) و(يهوشوفان هرخابي) و(ماتي بيليد) و(يوري أفنيري)، حريصين أيضاً على تطوير العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كان هدف منظمة التحرير الواضح من وراء هذه الاتصالات هو كسر أي قيود إسرائيلية على التعامل مباشرة مع ممثلي الفلسطينيين⁽⁴⁰⁾.

وكان هذا يتحقق في البداية بتشجيع الوطنيين المستقلين. على الاشتراك في لقاءات مع الإسرائيليين بالفلسطينيين من غير "المتعصبين" وبأولئك الذين يؤمنون بالتعايش السلمي، يضاف إلى ذلك أن الكثيرين الفلسطينيين كانوا يرون اللقاءات المباشرة وجهاً لوجه مع الإسرائيليين ضرباً من ضروب المواجهة، يضطر الإسرائيليون خلالها إلى التعامل مع التاريخ والشعب والوقائع المتوارثة التي محتها دولتهم ودعايتها الرسمية من الوجود، أو شوحتها بصورة متعمدة ومدروسة لذلك كان الالتقاء بهم أو الظهور معهم في العلن جزءاً من النضال، بالقول والفكر، ضد ويلات الاحتلال العسكري والحرمان. وعلينا أن نقر بأن هذه الحوارات كانت أيضاً باباً للمعرفة عن الطرف الآخر⁽⁴¹⁾.

ولكن وبعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام 1982، بعد معارك طاحنة بين الجيش الإسرائيلي وفصائل المنظمة⁽⁴²⁾، طرأت سلسلة هامة من التغيرات التي أخذت تتأكد تدريجياً، وهنا يلاحظ أن الأمريكيين والأوروبيين والإسرائيليين هم الذين كانوا يبادرون بالدعوة إلى الحوار ويرعون، وأن العرب والفلسطينيين نادراً ما كانوا يفعلون ذلك، ربما لأنه لم تكن لديهم القدرة أو الرغبة أو بعد النظر لطرح مثل تلك المبادرات.

(40) سعيد، إدوارد، المرجع السابق، ص77.

(41) لقد أتاحت الحوارات التي كانت تعقد في أوروبا والولايات الأمريكية بين العرب وخاصة الفلسطينيين منهم واليهود سواء كانوا يعيشون ضمن مجتمعات أوروبية أو أمريكية أو داخل إسرائيل من التعرف على المزيد عن هذا المجتمع اليهودي وخاصة داخل إسرائيل وأسلوب تفكيره وتعامله مع فئاته المختلفة وطرائق تفاعل تلك الفئات إحداهما مع الأخرى، بالإضافة إلى التعرف عن ما يقوله هذا المجتمع خاصة داخل إسرائيل عن مطالب الشعب الفلسطيني الوطنية (في الشتات).

- سعيد، إدوارد، المرجع السابق، ص78-79.

(42) لمزيد من المعلومات وبالتفصيل، راجع كتاب حرب لبنان 1975-1982، بشينة الكفراوي، حصار بيروت، طبعة أولى عام 1985، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر - بيروت (لبنان).

ففي الولايات المتحدة نشطت في الثمانينات حركة "السلام الآن" الإسرائيلية، كما قامت هيئات أخرى من أمثال "لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكية". كانت النتيجة الخالصة لهذه الأنشطة كلها أن العرب المشاركين كانوا دائماً ما يجدون أنفسهم جزءاً من عملية لا سيطرة لهم عليها ولا يحيطون بكامل جوانبها.

ففي تلك الفترة كان يحضر اللقاءات التي كانت تعقد بين الفلسطينيين والإسرائيليين عددٌ من رجال الخارجية الأمريكية، حيث كتب أحدهم مقالة تحت عنوان لافت "السياسة الخارجية من منظور فرويد" ومؤداه أن الصراع على فلسطين لم يكن في الأساس صراعاً حقيقياً أو مادياً، بل كان في معظمه نتيجة سوء تفاهم نفساني ربما كان مأساوياً، لكن من المؤكد أنه يمكن تجاوزه، لقد دعا رجال الخارجية الأمريكية آنذاك إلى وجود راع يكون خارج دائرة الصراع ليديره أو يراقبه بهدوء والفكرة بأن تكون هي (الولايات المتحدة الأمريكية)⁽⁴³⁾.

أذكر هنا أن الإسرائيليين كانوا على الدوام يضعون شروطاً عديدة حتى يمكنهم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين فكانوا يطلبون على مدى سنوات طويلة بأن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل وبقرار مجلس الأمن رقم (242) وتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني، بينما لم تبذل إسرائيل أي جهد لمقابلة ذلك بتغيير "قانون العودة" ولم يطلب منها أحد بأن تصبح دولة منزوعة السلاح.

لقد استفادت الولايات المتحدة وإسرائيل من هذه الحوارات واللقاءات على المدى البعيد في الكشف عن المدى الذي كان الفلسطينيون على استعداد للمضي فيه للتنازل أكثر فأكثر عن أهدافهم الاستراتيجية، مقابل شيء أطلق عليه فيما بعد تعبير "عملية السلام"^{(44)*}.

فكانت البداية الحقيقية بـ كانون الأول/ ديسمبر، 1988 حين وافق المجلس الوطني الفلسطيني على خطة التقسيم الدولية الأصلية (قرار الجمعية العامة رقم 181) وعلى حق إسرائيل بالوجود، وعلى

(43) يرى إدوارد سعيد أن الولايات المتحدة وفتت دوماً وبكامل قوتها ضد مصالحنها، كما أن انحيازها لإسرائيل ورفضها تأييد مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين يجعل منها عدو للشعب الفلسطيني، فأي شخص ياتمر بأوامر الحكومة الأمريكية أو يعمل بتشجيع منها، مهما كان مثالياً أو طوباوياً، فهو يعمل، بشكل أو بآخر، لتحقيق أهداف هذه الحكومة التي تحابي الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين.

(44) يمكن صوغ ذلك بعبارة أخرى، وهي أننا جميعاً تأثرنا بالنزعة الاستسلامية الكامنة لدى منظمة التحرير الفلسطينية التي لم تعد منذ عام 1982 تعتبر نفسها حركة تحرير، بل حزباً سياسياً، على استعداد في النهاية لقبول سلطة حكم محلي بدلاً من سلطة وطنية ومن ثم دولة. سعيد، إدوارد غزة، أريحا: سلام أمريكي، مرجع سابق، ص 81.

* يمكن الرجوع إلى آخر كتاب يتكلم عن العملية السلمية منذ بدايتها حتى العام 2005 بين الفلسطينيين والإسرائيليين (السلام المفقود) دنيس روس، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 2005.

قرار مجلس الأمن رقم 242* والقرار رقم 338 ونبذ الإرهاب، إلا أن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية لم يُعدل، وبعد أحداث دولية كان أبرزها غزو العراق للكويت واحتلالها في 2 آب / أغسطس من العام 1990 وتأييد ياسر عرفات للعراق وقطع الدعم المالي الخليجي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وإعلان الحرب على العراق من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي وإعادة تحرير الكويت وفرض عقوبات دولية على العراق.

أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك (جورج بوش الأب) "إن الانتصار في حرب الخليج فرصة لحل النزاع العربي - الإسرائيلي"، وقتها قام وزير الخارجية الأمريكية (جيمس بيكر) بجولة في الشرق الأوسط من ثماني رحلات سعياً لتحقيق السلام، وفي 18 تشرين الأول/ أكتوبر من العام 1991 أعلن وزير الخارجية الأمريكي (بيكر) في مؤتمر صحفي في القدس أن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) والرئيس السوفياتي (غورباتشيف) يدعوان إسرائيل، والدول العربية، والفلسطينيين لحضور مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط يعقد في 30 تشرين الأول / أكتوبر في مدينة مدريد الإسبانية، وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك أن المؤتمر ستعقبه "مفاوضات مباشرة لتحقيق سلام حقيقي"⁽⁴⁵⁾. وفي 31، تشرين أول/ أكتوبر من العام 1991، اشترك الفلسطينيون، ضمن وفد مشترك مع الأردن، في محادثات مدريد ولكن الوفد كان من داخل الأراضي المحتلة عام 1967 ولم يشمل أعضاء في منظمة التحرير آنذاك وبينما كان هناك وفد فلسطيني من داخل الأراضي المحتلة عام 1967 يفاوض إسرائيل في العاصمة الأمريكية واشنطن برأسه (حيدر عبد الشافي) كان هنالك وفد آخر فلسطيني مُمثل من أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية يفاوض الإسرائيليين في (أوسلو) العاصمة النرويجية وكان يمثل هذا الوفد كل من (أبو مازن، محمود عباس) و(أبو علاء، أحمد قريع) وقد توصل هذا الفريق في التاسع من أيلول / سبتمبر من العام 1993 إلى اعتراف متبادل بين الطرفين بعد 45 سنة من النزاع، وفي العاشر من أيلول/ سبتمبر من العام نفسه وقع رئيس الوزراء الإسرائيلي (اسحق رابين) على وثيقة تعترف فيها إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية.

* انظر: ملحق رقم (10) النص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 242 باللغة الفرنسية والإنجليزية.

(45) نشرة واشنطن، موقع مكتب برامج الإعلام الخارجي الأمريكي على الانترنت، شؤون إقليمية، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رؤيا المستقبل، تسلسل التطورات والأحداث في عملية سلام الشرق الأوسط، منذ اتفاقيات كامب ديفيد في العام 1978 إلى العام 1999، ص7، unisfo.state.gov/ar/Archive/2005

* اسحق رابين: عسكري وسياسي، ولد في فلسطين سنة 1922 وتوفي في إسرائيل سنة 1995، قاد الجيش الإسرائيلي في حرب 1967 وبعد تقاعده سنة 1968، عُين سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة الأمريكية، عُين وزيراً للعمل في حكومة (غولدا مئير) سنة 1974، وفي انتخابات سنة 1992، قاد (رابين) حزب العمل إلى الفوز، فتولى رئاسة الحكومة وأبرم اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية (1993-1995) ووقع معاهدة السلام مع الأردن سنة 1994، اغتيل في تشرين ثاني / نوفمبر عام 1995 في تل أبيب على يد متطرف يهودي.

دليل عام إسرائيل 2004، ص780.

وفي 13 أيلول / سبتمبر من العام نفسه، فتحت صفحة صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط في البيت الأبيض عندما اجتمع رئيس وزراء إسرائيل (اسحق رابين) ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) (46) وشاهدا كل من وزير الخارجية الإسرائيلية (شمعون بيرز) وعضو المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية (محمود عباس، أبو مازن) يوقعان الاتفاق. تكمن أهمية اتفاق (أوسلو) وما تلاه من اتفاقيات تنفيذية (اتفاقيات القاهرة وباريس وأوسلو 2) في أنها مثلت أساس الحل السياسي للقضية الفلسطينية برؤية جديدة قادها الزعيم الراحل (ياسر عرفات) تخلت عن الثوابت الصارمة القديمة، وهو ما أثار اعتراضات كبيرة بين طيف واسع من الفلسطينيين وتأييدا من آخرين (47). فالمؤيدون لاتفاقيات (أوسلو) يقولون إنها مثلت أفضل صفقة ممكنة في الظروف السيئة التي سادت وقت المفاوضات وهي الظروف التي ازدادت سوءا بالنسبة للعرب بعد ذلك، ويشير هؤلاء إلى أن الاتفاقيات حتى وإن كانت (سيئة) فهي توفر للفلسطينيين مواطئ قدم حقيقي على أرضهم، يهيئ لهم أن يؤسسوا لدولتهم بشكل واقعي خطوة خطوة.

والمهم -حسب المؤيدين - أن الاتفاقية تضمنت توقيتات تجعل الأحلام الفلسطينية (أو جزءا منها) ذات أفق منظور لأول مرة، حيث تم الاتفاق في أوسلو على البدء بمفاوضات الوضع النهائي في غضون ثلاث سنوات على ألا تستمر أكثر من ذلك، مع أن مفاوضات الوضع النهائي لم تبدأ بعد مرور أكثر من أربع عشرة سنة على الاتفاقية.

هنا يجدر بنا أن نتفحص بدقة الجدل بين منتقدي أوسلو، مثل المفكر (إدوارد سعيد) الذين رأوا على الدوام أن أوسلو محكوم بالفشل من الناحية البنيوية (48)، وبين أولئك الذين يشاطرون السلطة الفلسطينية الرأي في أن العملية نسفت بسبب رفض إسرائيل الوفاء بالتزاماتها.

(46) نشرة واشنطن، مرجع سابق، ص4.

* لقد تم التوقيع على المكتب نفسه الذي استخدم لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل قبل ذلك بـ 15 عاما.

(47) ملفات خاصة: فلسطين .. الدولة الحلم و(خيار المفاوضات الشائك). مسار التفاوض .. هل يحقق حلم الفلسطينيين الجزيرة نت، 2005/7/16، (ص2) www.aljazeera.net

(48) Edward W. Said, The End of the Peace Process: Oslo and After (New York: Pantheon, 1998); Peace and its Discountents (New York: Vintage Books, 1996); The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian self-Determination 1969-1994 (London: Chatto & Windus, 1994).

إن الإدعاء الفلسطيني أن إسرائيل ترفض تنفيذ الاتفاقيات وتخرق التزاماتها أمر لا يقبل الجدل⁽⁴⁹⁾ والمقابلة البسيطة بين كل من إعلان المبادئ ("أوسلو") في أيلول/سبتمبر 1993، والاتفاق الانتقالي ("أوسلو II") في أيلول/سبتمبر 1995، وبرتوكول الخليل في كانون الثاني/أكتوبر 1998، واتفاق شرم الشيخ⁽⁵⁰⁾ في أيلول/سبتمبر 1999، تكشف عن نمط واضح ترفض فيه إسرائيل أولاً تنفيذ التزاماتها، ثم تسعى لاتفاق جديد من أجل التضييق منها وتحصل عليه، ثم تعتمد إلى المروعة المنهجية، وأخيراً تطالب بمفاوضات إضافية تؤدي إلى اتفاق مخفف آخر⁽⁵¹⁾.

أما بالنسبة للمعارضين لهذا الاتفاق، فيعتبر المعارضون في تباين حاد مع المؤيدين له، إن الانتهاكات الإسرائيلية المتنوعة للاتفاق أمر متوقع لأن هذا شأنهم دائماً، وأن بنية أوسلو هي التي أملت طريقة تنفيذه.

وهكذا، فإن عيب أوسلو المُميت، كما عبّر عن ذلك (إدوارد سعيد) على الدوام، هو أنه ليس أداة لإزالة الاستعمار، ولا آلية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وإنما إطار يهدف إلى تغيير أساس السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة من أجل إدامتها. وعلى هذا، فإن العملية غير قادرة من الناحية البنيوية على إنتاج تسوية قابلة للحياة، أو تدم طويلاً، وستؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الصراع⁽⁵²⁾.

يرى المنتقدون أن العلاقة التي صيغت في أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لا تستند بصورة ظاهرة إلى اعتراف متبادل بحقوق متساوية، ففي حين أن حصة الأسد من التنازلات الفلسطينية الاستراتيجية التي تطالب بها إسرائيل تاريخياً قُدمت في رسائل الاعتراف قبل أوسلو

(49) لا تنكر إسرائيل أنها رفضت تنفيذ فقرات رئيسية من اتفاقاتها المتعددة مع الفلسطينيين، لكنها تزعم أن ذلك كان بسبب خرق الفلسطينيين للاتفاقيات نفسها، ويدعم السجل المتوفر الخلاصة التي فحواها أن الأطماع الإسرائيلية التوسعية والقيود السياسية الداخلية تقدم تفسيراً أكثر دقة لسلوكها، على الرغم من الخروقات الفلسطينية الواضحة لأحكام الاتفاقيات، وتقدم المجلة نصف الشهرية (Middle East International) (وخصوصاً مساهمات غراهام أشر) سجلاً ممتازاً لحقبة أوسلو في هذا الصدد (وغيره).

(50) نُشر كل من الاتفاقيات الواردة أعلاه بالكامل في قسم الوثائق في (Journal of Palestine Studies) كما أنها متوفرة في مواقع الـ Web الإسرائيلية والفلسطينية الرسمية.

(51) ربّاني، معين، الحجاره والصواريخ: النتيجة الحتمية لاتفاق أوسلو مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، صيف 2001، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 10.

(52) Noam Chomsky, The Fateful Triangle: The United States, Israel & The Palestinians, Updated edition (Boston: South End Press, 1999), pp. 533-565; Norman G. Finklestein, "Securing, ccupation: The Real Meaning of the wye River Memorandum," New Left Review 232 (November 1998), pp. 128-139.

فعدت البعض كانت محادثات كامب ديفيد أنسب فرصة للفلسطينيين للحصول على دولتهم، وحينها قال (باراك) إن (عرضه) سيكون عرض إسرائيل الأفضل والنهائي وهذا ما كرره الإسرائيليون مرارا بعد ذلك، مؤكداً أن هذا العرض لن يتكرر، فقد عرض (باراك) على (عرفات) تسليم السلطة الوطنية الفلسطينية كلاً من غزة ونحو 91% من أراضي الضفة الغربية على أن تضم إسرائيل 9% المتبقية وتقدم مكانها (1%) من أرض إسرائيل، كذلك تستأجر إسرائيل 10% من الأراضي لأمد طويل، ولكن هذه النسب لم تكن الشكل الواقعي للعرض الإسرائيلي، فخطة (باراك) التي لم تقدم كتابة تضمنت تقسيم أراضي الضفة إلى ثلاثة كانتونات، وجميعها تحيط بها إسرائيل، وهكذا لن يمكن السفر بين هذه المناطق إلا بالعبور في أراضٍ إسرائيلية على حركة البضائع وكذلك الأمر بالنسبة للانتقال إلى غزة وهو ما يشمل سيطرة إسرائيلية على حركة البضائع وكذلك على الحدود الخارجية للدولة الفلسطينية إلى جانب المجال الجوي وموارد المياه، كما أن الخطة تتضمن ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل مع السماح بسيادة فلسطينية على أحياء معزولة في قلب المدينة محاطة بمستوطنات إسرائيلية تفصلها بعضها عن بعض وعن بقية الأراضي الفلسطينية⁽⁵⁶⁾.

وهكذا فإن (باراك) كرر الإدعاء أنه "لم يترك حجراً من دون أن يقلبه" في كامب ديفيد بحثاً عن السلام، خلص الفلسطينيون، بسبب (لاءاته الخمس)⁽⁵⁷⁾ إلى أنه أهمل كثيراً من الحجارة فراحوا يرمونها فعلاً على الجنود والمستوطنين الإسرائيليين للتعبير بالقوة عن رفضهم استمرار الاحتلال.

هكذا انتهت تجربة كامب ديفيد دون نتائج بعد أن رفض (عرفات) الخطة الإسرائيلية، وتسارعت الأحداث بعد ذلك من اندلاع انتفاضة الأقصى وخسارة (يهود باراك) في الانتخابات المبكرة وفوز شارون⁽⁵⁸⁾، ورحيل (كلينتون) عن منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية وبداية عهد (جورج بوش الابن) وإعادة احتلال معظم أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وتسريع وتيرة الاستيطان.

(56) ملفات خاصة: فلسطين، الدولة الحلم، موقع الجزيرة على الانترنت، ص3. مرجع سبق ذكره. وانظر أيضاً: Akram Hanieh, The Camp David Papers (Romallah. Al-Ayyam Press, 2000), and Journal of Palestine Studies, Vol. Xxx, no.2 (winter 2001); Said, "Palestinians under Siege,".

(57) أعلنها على وقع نفخ الأبواق عشية قمة كامب ديفيد وهي: لا للانسحاب إلى حدود (4 حزيران 1967) ولا تفكيك لكل المستوطنات ولا لتقسيم القدس ولا لجيش عربي غربي النهر (نهر الأردن) ولا عودة للاجئين الفلسطينيين.

(58) لقد أكد (شارون) بعد وصوله السلطة في إسرائيل أن السلام الدائم ممكن برأيه فقط عندما لا يعترف العرب بإسرائيل كحقيقة قائمة، كما في اتفاقيات كامب ديفيد مثلاً، بل عندما يعترفون بأن لليهود حقاً تاريخياً بإقامة دولة في هذه البلاد، هذا هو شرط الحل الدائم وليس هذه التنازلات أو تلك.

بشارة، عزمي (من يهودية الدولة حتى شارون)، مرجع سبق ذكره، ص304-305.

في الضفة الغربية* والشروع ببناء الجدار العازل*، وأخيراً وقف الاتصالات لمدة تجاوزت الأربع سنوات بين تل أبيب والقيادة الفلسطينية.

ثانياً: انتخابات الكنيست سنة 1992 المنعطف الحاد ودعم التسوية:

تعتبر انتخابات العام 1992 نقطة تحول في المنطقة وأيضاً على الصعيد الداخلي في إسرائيل، فقد عاد اليسار الإسرائيلي الممثل بحزب العمل إلى الحكم بدعم واضح من قبل الأقلية العربية في إسرائيل، مما ساعد على تشكيل ائتلاف حكومي بمشاركة قوائم وأحزاب عربية ولأول مرة منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948.

لقد كشفت معركة الانتخابات سنة 1992 عن عدد من المظاهر والتوجهات الجديدة مميّزها من أية انتخابات كنيست سابقة، وأهم تلك المظاهر والتوجهات:

1- تدخل منظمة التحرير الفلسطينية والنظام المصري تدخلاً مباشراً في تركيب القوائم العربية ودعمها والتأثير في المقترعين، طبعاً لصالح اليسار الإسرائيلي⁽⁵⁹⁾.

فقد حاز حزب العمل الإسرائيلي على أكثر من 20.3% في هذه الانتخابات*، ولقد سبق ذلك مرحلة تحضيرية لهذه الانتخابات، عندما تحولت الانتخابات الأولية (Primaries) في حزب العمل إلى ظاهرة سياسية واجتماعية علنية، شارك فيها 16 ألف مواطن عربي اكتبوا في هذا الحزب لإنجاح هذا المرشح أو ذلك، ودفعوا رسوم عضوية من أجل المساهمة وكان الجديد هو شرعية هذا النشاط الاجتماعي، وغياب أي اعتراض فلسطيني عليه سواء كان رسمياً أو غير رسمي⁽⁶⁰⁾.

* انظر: ملحق رقم (12) المواقع الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

* انظر: ملحق رقم (13) مسار الجدار الأمني - الإسرائيلي: اغتصاب آخر للأرض.

(59) حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997، طبعة أولى، بيروت-لبنان، ص 142-143.

* نشرت صحيفة (Globus (Tel-Aviv, August, 1992)، ملحقاً كاملاً يمن اعتباره وثيقة خطيرة تفصّل شراء الأصوات في الوسط العربي، وخصوصاً في القرى الصغيرة وفي أوساط البدو والدروز وفي التجمعات الكبيرة إلى حد ما، وذلك عن طريق التسهيلات التي تقدمها الوزارات المختلفة وعن طريق الشراء المباشر بالمال.

(60) بشارة، عزمي، الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مشروع رؤيا جديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 11، صيف 1992 ص 15-42، ترجمت هذه المقالة إلى العبرية والإنجليزية والفرنسية.

2- هبوط أهمية الشعارات الوطنية، وإنعدام تأثيرها في المقترعين العرب، قياساً بتأثيرات المصالح الشخصية والعائلية.

3- إجماع التنظيمات السياسية على الاندماج في إسرائيل والقذف بالحل الوطني خارج لخط الأخضر.

على خلفية هذه التوجهات ونتائج الانتخابات، وبايحاء منها، جاء قرار حكومة حزب العمل بتعميق سياسة الاستقطاب وتوظيف الأموال في النشاط الثقافي والتربوي في القطاع العربي⁽⁶¹⁾.

لقد شكلت انتخابات الكنيست سنة 1992 منعطفاً مهماً في التاريخ والسياسي للعرب في إسرائيل، من حيث الأجواء التي سادت خلال المعركة الدعائية ومن حيث نتائج المعركة، وذلك على النحو التالي:

(أ) كشفت الانتخابات عن عجز التنظيمات السياسية العربية في إقناع الناخب العربي بفائدة التضامن والتكامل على أساس قومي - إثني، كما كشفت عن عدم ثقة الجمهور العربي في إسرائيل بهذه التنظيمات وبرامجها وأهدافها.

(ب) كشفت الانتخابات كما لدى العرب من ميل ورغبة راسخة وقوية في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي وكان لنتائجها تأثير في الفئة المترددة بين العرب، وقدرة على الدفع بقوة في اتجاه الاندماج والقبول بالواقع.

كما أن هذه النتائج شكلت هزة عنيفة للفئات الراضية للاندماج، ذات النزعة الانفصالية أو الراضية للواقع.

(ج) أقيمت نتائج الانتخابات الأحزاب الإسرائيلية وخصوصاً حزب العمل، بضرورة إجراء تغيير في سياستها تجاه الجمهور العربي داخل إسرائيل، والعمل على إرضائه وكسب دعمه من دون وساطة التنظيمات السياسية العربية.

لقد ازدادت الآثار التي أحدثتها انتخابات سنة 1992 عمقا ورسوخاً بعد توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1993. إذ إن الاتفاق شكل دعماً قوياً للتيار الجارف نحو القبول بالواقع والاندماج في المجتمع الإسرائيلي، لكنه أضاف إلى هذه النزعة أمراً جديداً يتمثل في تخفيض مستوى الاندماج وشروطه؛ فقد أصبحت أكثرية العرب في إسرائيل تقبل به بحسب شروط الأكثرية اليهودية.

ظهر داخل أبناء وقيادات الأقلية العربية في إسرائيل اتجاهان رئيسيان بالنسبة للعملية السلمية وللاتفاقيات التي تم عقدها بين المنظمة وإسرائيل.

(61) حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مرجع سبق ذكره، ص 143-144.

وفيما يلي تستعرض الدراسة هذين الموقفين ومبرراتها:

الاتجاه الأول: اتجاه مؤيد للعملية السلمية وللاتفاقيات التي تم عقدها بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، ويتمثل هذا الاتجاه في الحزب الديمقراطي العربي والحزب الشيوعي الإسرائيلي وجبهته الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" ومعظم رؤساء المجالس المحلية العربية الممثلين باللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية ومعظم أعضاء لجنة المتابعة العليا لشؤون الأقلية العربية في إسرائيل⁽⁶²⁾.

ويؤيد هذا الاتجاه الاتفاقيات المعقودة بشكل كامل ودون تحفظ معتداً في ذلك على مجموعة من المبررات الإيجابية التي ستعكس على الشعب الفلسطيني بشكل عام وعلى الأقلية العربية في إسرائيل بشكل خاص وهذه المبررات هي: إن حل القضية الفلسطينية سوف يخفف التوتر بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية الناتج عن تعاطف هذه الأقلية مع تطلعات أبناء شعبها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث لا يؤدي هذا التعاطف إلى إثارة الريبة في نظر الأغلبية اليهودية، لأن الحكومة الإسرائيلية اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالحدود الشرعية والسياسية للفلسطينيين. أي أنه كلما اتسع محيط السلام وزالت المبررات الأمنية سقطت الحواجز بين العرب واليهود في إسرائيل ويزيد ذلك من تقبل الأغلبية اليهودية للعرب كمواطنين متساوين⁽⁶³⁾. من ناحية أخرى فإن تسوية القضية الفلسطينية سيعزز النضال السياسي للأقلية العربية في إسرائيل من أجل المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، ذلك أن النضال السياسي للأقلية العربية يسعى في الوقت الحاضر إلى تحقيق هدفين: الأول؛ حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بإقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، والثاني؛ تحقيق المساواة التامة بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية في المجالات كافة. ومن ثم فإن حل القضية الفلسطينية يمثل تحقيقاً لجزء مهم من التطلعات الوطنية للأقلية العربية ويدعم تحقيق الجزء الآخر من خلال تركيز النضال على المطالبة بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاعتراف بالعرب كأقلية قومية⁽⁶⁴⁾.

ومن شأن تسوية القضية الفلسطينية أيضاً أن يخفف عبء الصراع الداخلي الذي يشعر به أبناء الأقلية العربية بين التماثل مع الدولة اليهودية الذين يعتبرون مواطنين فيها أو التماثل مع أبناء شعبهم

(62) مصالحة، نور، (الفلسطينيون داخل "الخط الأخضر")، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص70.

(63) أحمد، عز الدين، العرب في فلسطين المحتلة (1948)، الأرض، ص36.

(64) خميسة، راسم (الإتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي)، قراءات سياسية، ص76.

الفلسطيني. فحل القضية الفلسطينية سوف يرضي البعد الوطني للفلسطينيين في إسرائيل ويمكن المواطن العربي في إسرائيل من ممارسة مواظنته الإسرائيلية بحرية أكبر⁽⁶⁵⁾.

وكذلك فإن تسوية القضية الفلسطينية وتعزيز عملية السلام وتوسيعها سيؤدي إلى تراجع مخاوف السلطات الإسرائيلية من عدم إخلاص وولاء العرب في إسرائيل للدولة وقوانينها، لأنه لن يكون لإسرائيل ما يدعوها للمواجهة مع أطراف أخرى تقيم معها علاقات سلام، وبالتالي تسقط الذرائع الأمنية التي كانت هذه السلطات تعتمد عليها للإجحاف بحق الأقلية العربية، الأمر الذي يعني أن تحسن أوضاع المواطنين العرب في المجالات كافة وأن تزول الحواجز التي تقف أمام مشاركتهم في سلطات الدولة ومراكز اتخاذ القرار فيها⁽⁶⁶⁾. ويجعل من سياسة العزل والتهويد التي تتبعها السلطات بحق الأقلية العربية سياسة غير مقبولة في ظل عملية السلام الجارية⁽⁶⁷⁾.

ومن ناحية أخرى فإن إتفاقيات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين سيكون لها مردود اقتصادي إيجابي على الأقلية العربية، فالسلام من شأنه تخفيف النفقات العسكرية وبالتالي يزيد من حجم النفقات المخصصة للتعليم والخدمات والرفاه الاجتماعي الأمر الذي سيعجل بتحقيق مطالب الأقلية العربية.

ومن ناحية ثالثة يمكن للأقلية العربية في إسرائيل أن تصبح حلقة وصل بين الفلسطينيين والعرب من ناحية وبين إسرائيل من ناحية أخرى مما يحقق لها فائدة كبيرة في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية⁽⁶⁸⁾. كما أن هذه الأقلية يمكن أن تكون موضع تنافس لكسب ولائها بين إسرائيل والكيان الفلسطيني المقترح مما يعني زيادة الحوافز الاقتصادية التي تقدمها الأطراف إليها⁽⁶⁹⁾.

كذلك فإن الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية وما رافقها من اعتراف متبادل بين إسرائيل والفلسطينيين، أعطى شرعية غير مباشرة للاعتراف بالمكانة القومية للعرب في إسرائيل. الأمر الذي من شأنه أن يقود مستقبلاً إلى تغيير إسرائيل لنظرتها تجاه الأقلية العربية باتجاه الاعتراف بخصوصياتها القومية والثقافية، وإثارة العديد من الأسئلة حول الحقوق القومية لهذه الأقلية، وعمّا إذا كانت المساواة الكاملة قابلة للتحقيق في ظل الطابع الصهيوني لدولة إسرائيل؟

(65) بشارة، عزمي (العربي الإسرائيلي)، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص 53.

(66) مصالحة، عمر، (المواطنون العرب في إسرائيل وعهد السلام)، البيادر السياسي، ص 18.

(67) The Economist, Vol. 330, no. 7847, January 22, 1994, p. 21.

(68) أحمد، عز الدين، (العرب في فلسطين المحتلة 1948)، الأرض، ص 40.

(69) الأزعر، محمد خالد، (عرب 1948 في فلسطين)، شؤون عربية، ص 111.

فالإعتراف بالشعب الفلسطيني في الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية أعطى الشرعية بصورة غير مباشرة للاعتراف بالمكانة القومية للعرب في إسرائيل باعتبارهم جزءاً من هذا الشعب⁽⁷⁰⁾.

وأخيراً، فإن من شأن نجاح تطبيق فكرة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يثير الحوار بشأن صلاحية الصيغة نفسها بالنسبة للأقلية العربية في إسرائيل كحل وسط بين تحقيق المساواة التامة والاندماج الكامل، وبين انفصام العرب بأراضيهم عن الدولة وربما الانضمام إلى دولة فلسطينية مقترحة.

الاتجاه الثاني: اتجاه انتقادي، يميل باتجاه المعارضة للاتفاقيات المعقودة ويتمثل في الاتجاهات القومية وجزء من حركة أبناء البلد وجزء من الحركة الإسلامية⁽⁷¹⁾. ويبني هذا الاتجاه موقفه على الانعكاسات السلبية للاتفاقيات على الشعب الفلسطيني بشكل عام وعلى الأقلية العربية الفلسطينية بشكل خاص، فهو يرى أن للاتفاق العديد من الآثار السلبية التي ستعكس على الأقلية العربية في إسرائيل وعلى مستقبلها السياسي منها:

إن عدم ورود أي ذكر للأقلية العربية في إسرائيل في الاتفاقيات المعقودة هو إقرار من جانب منظمة التحرير الفلسطينية بأن العرب في إسرائيل شأن إسرائيلي داخلي لا يجوز لأي طرف خارجي التدخل فيه، الأمر الذي يؤدي إلى تهميش وعزل الأقلية العربية، ويساعد على تجاهل حقوقها من قبل إسرائيل، على اعتبار أن الاتفاقيات تعطيها حرية التصرف في أبناء الأقلية باعتبارهم قضية داخلية⁽⁷²⁾. كما أن إبقاء الاتفاقيات المعقودة للأقلية العربية في إسرائيل خارج جدول أعمال عملية السلام العربية الإسرائيلية - على الرغم من كونهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني - يعني تجزئة القضية الفلسطينية وعدم التعامل مع الشعب الفلسطيني كوحدة واحدة، إضافة إلى ما يوحى به من غياب أي تصور لدى الجانب الفلسطيني لمستقبل يضم كافة فئات الشعب الفلسطيني ويحقق التكامل بينها⁽⁷³⁾. وكذلك فإن الاتفاقيات المعقودة يمكن أن تشكل خطراً على الأقلية العربية في إسرائيل من خلال جعل مستقبلها موضعاً للمقايضة والمساومة مقابل المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك أن هذه الاتفاقيات لم تطرق إلى إزالة المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في تلك المناطق، مما يعني إمكانية بقاء سكانها كأقلية في الكيان الفلسطيني المقترح، وبالتالي إمكانية مقايضة أقلية عربية بأقلية يهودية، وفي ذلك مقارنة بين من يعيش كمحتل بقوة السلاح على الأرض العربية

(70) أحمد، عز الدين، (العرب في فلسطين المحتلة 1948)، الأرض، ص ص 36-37.

(71) مصالحة، نور، (الفلسطينيون داخل الخط الأخضر)، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص 71.

(72) خميسة، واسم (الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي)، مجلة قراءات سياسية، ص 76.

(73) مصالحة، نور، (الفلسطينيون داخل الخط الأخضر)، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 42، ص ص 68-69.

يهودية، وفي ذلك مقارنة بين من يعيش كمحتل بقوة السلاح على الأرض العربية وبين من يعيش على أرضه منذ آلاف السنين.

ومن ناحية ثانية من الممكن أن يزيد التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية حدة التوتر والمواجهة بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية في إسرائيل، من خلال اعتبار إسرائيل لهم كعدو داخلي، والعمل على الاضطهاد المتزايد لهم أو العمل على ترحيلهم إلى الكيان الفلسطيني المقترح خاصة مع ازدياد الأصوات الداعية إلى طرد العرب وترحيلهم⁽⁷⁴⁾.

ومن ناحية أخرى فإن السلام والاستقرار قد يؤدي إلى زيادة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وهو ما سيكون في الغالب على حساب الأقلية العربية نتيجة لسياسة السلطات الإسرائيلية القائمة على توطين المهاجرين اليهود في المناطق ذات الأغلبية العربية وخاصة في الجليل بهدف تهويدها، وفي ذلك انعكاسات سلبية على الأقلية العربية ومستقبلها وتنفيذاً لسياسات عزلها وتهويدها على هامش المجتمع الإسرائيلي أو حتى طردها وترحيلها لإفساح المجال للمهاجرين الجدد.

ومن الناحية الاقتصادية فقد يكون للتسوية السياسية مردود اقتصادي سلبي على الأقلية العربية في إسرائيل، ذلك أن الاستقرار سيسمح لإسرائيل بتقليص جيشها أو الحد من مدة الخدمة الإلزامية فيه، مما يعني تدفق قوة عاملة جديدة إلى سوق العمل، وإذا ما أضفنا إليهم العمال الجدد القادمين من خلال الهجرة اليهودية إلى إسرائيل فإن ذلك سيشكل تهديداً مباشراً للعمالة العربية⁽⁷⁵⁾، مما سيزيد أيضاً من التأثيرات السلبية لاتفاقات السلام على الوضع الاقتصادي للأقلية العربية في إسرائيل تجاه الاستثمارات الخارجية إلى المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإلى المناطق اليهودية في إسرائيل، ذلك أن دول العالم ستكون معنية بتحسين الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة، بهدف دعم الاستقرار السياسي وبالتالي دعم العملية السلمية، كما أن المناطق اليهودية ستحظى بالمشاريع الاستثمارية الخارجية نتيجة السياسات الحكومية التي تعمل على توجيه الاستثمارات إلى المناطق اليهودية، ونتيجة لتوفر الإمكانيات الاستثمارية والخبرات التكنولوجية في هذه المناطق وغيابها في مناطق الأقلية العربية، وسوف يؤدي ذلك إلى تدني فرص هذه المناطق في الاستفادة من الفوائد الاقتصادية للعملية السلمية. ويفشل محاولات تطوير اقتصادها وبقائها تابعة اقتصادياً لإسرائيل⁽⁷⁶⁾. خاصة وأن الكيان الفلسطيني المقترح سيكون كياناً ضعيفاً ومقيداً وسوف يشتغل بشؤونه الداخلية

(74) أحمد، عز الدين، (العرب في فلسطين المحتلة 1948)، الأرض، ص 36، 41، انظر أيضاً خميسة، راسم، (الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي)، مجلة قراءات سياسية، مرجع سابق، ص 81.

(75) أحمد، عز الدين، (العرب في فلسطين المحتلة 1948)، مجلة الأرض، مرجع سابق، ص 40-41.

(76) خميسة، راسم، (الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي)، مجلة قراءات سياسية، مرجع سابق، ص 78-79.

الخاصة، ومن ثم فإن يقوى على تقديم الدعم للأقلية العربية أو مقاومة السياسات التي تمارس ضدها⁽⁷⁷⁾.

ويضاف إلى ما تقدم أن الاتفاقيات المعقودة لم تتطرق إلى وضع لاجئي الداخل الذين يشكلون خمس الأقلية العربية في إسرائيل، وهم لاجئون أُجبروا على ترك قرارهم ومدنهم خلال حرب 1948 ولم يسمح لهم بالعودة إليها بعد الحرب بل ظلوا يسكنون في مدن وقرى مجاورة، ومن شأن الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية أن تضيع حقوقهم في العودة إلى قراهم ومدنهم والتعويض عن ممتلكاتهم. وأخيراً، فإن تجاهل الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية للأقلية العربية والمخاطر التي تضعها أمامهم ستشكل دافعاً لفئات عديدة منهم إلى الاندماج المباشر والتام على هامش المجتمع الإسرائيلي على حساب الهوية العربية الفلسطينية.

من خلال الاستعراض السابق لموقف الأقلية العربية من العملية السلمية والانعكاسات التي يمكن أن ترتبها هذه العملية على الأقلية العربية ودورها السياسي، يرى الباحث أن استمرار العملية السلمية وتطورها سوف يحققها العديد من الفوائد للأقلية العربية، ولعل أبرزها إزالة المبررات الأمنية التي تعتمد عليها إسرائيل في استبعاد الأقلية العربية وقيادتها عن مراكز صنع القرار في النظام السياسي الإسرائيلي. ويمنحها القدرة على تركيز نضالها من أجل المطالبة بحقوقها السياسية ومساواتها مع الأغلبية اليهودية، والاعتراف بها كأقلية قومية متميزة ثقافياً ودينياً ولغوياً وعرقياً. إلا أن ما تقدم لا يعني عدم وجود مخاطر قد ترتبها العملية السلمية والاتفاقيات المعقودة على الأقلية العربية، خاصة وأن هذه الاتفاقيات تتجاهل أي ذكر لهذه الأقلية، التي هي أحد أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي ونتائجه، كما قد تشكل خطراً على مستقبله، خاصة إذا ما تم وضعها في موقع المساومة مع المستوطنين الذين يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو إذا ما تمت عملية الاستيعاب للمهاجرين الجدد إلى إسرائيل - الذين من المتوقع أن يزيد الاستقرار الناتج عن العملية السلمية من عددهم - على حساب هذه الأقلية وما تبقى من أرضها.

ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها هي اتفاقيات مرحلية، ولا تزال طبيعة التسوية النهائية غير واضحة، كما أن مدى التأثير المحتمل للتسوية على الأقلية العربية ودورها السياسي يتوقف بدرجة كبيرة على استعداد هذه الأقلية وقوتها التنظيمية وأساليبها النضالية.

(77) مصالحة، نور، (الفلسطينيون داخل الخط الأخضر)، مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص 72-73.

الخاتمة

تناول الباحث في هذه الدراسة، الدور السياسي للعرب داخل إسرائيل في الفترة الممتدة منذ عام 1948 وحتى عام 2004م، فقد تناول الفصل التمهيدي الدراسة تحديد المفاهيم المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالأقلية العربية داخل إسرائيل، والفصل الأول تناول الرؤى الصهيونية لفلسطين (أرضاً وشعباً) وكيف أن الدولة التي قامت عام 1948 (إسرائيل) تعتبر دولة يهودية وديمقراطية (لليهود فقط)، أما الفصل الثاني فقد تناول العرب داخل إسرائيل مجتمعاً وسياسة، ثم جاء الفصل الثالث ليشمل الدور السياسي للأقلية العربية داخل إسرائيل وعملية التسوية السلمية.

يظهر من خلال ما تناوله الباحث في هذه الدراسة أن تاريخ الأقلية العربية (الفلسطينية) داخل إسرائيل يمكن تقسيمه أو تجزئته إلى فترتين:

الفترة الأولى: وهي السنوات الضائعة حيث امتدت هذه الفترة منذ اندثار المشروع الفلسطيني بإقامة دولة ذات سيادة والتحرر من الدولة الكولونية البريطانية ونجاح المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين وبالتالي إقامة دولة إسرائيل على أنقاض الأرض والشعب الفلسطيني، أي منذ عام 1948 وحتى عام 1966 حيث مارست الدولة العبرية على أبناء هذه الأقلية ما يعرف بالأحكام العسكرية، حيث سعت الدولة العبرية بكل الوسائل التصدي لجميع مظاهر التنظيم بين صفوف هذه الأقلية وبالتالي منعهم من المشاركة السياسية الفعلية وحتى الحياتية، هذا أدى إلى حالة من الجمود في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وانحسرت توجهاتهم السياسة في ثلاث انتماءات هي:

1- الأحزاب الإسرائيلية (الصهيونية).

2- الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

3- حركة الأرض - (مع أنها لم تستمر طويلاً).

إذ على الرغم من التمييز الصارخ الذي كان من نصيب المواطنين العرب داخل إسرائيل في هذه الفترة فإن وعي وجوده لم يكن متطوراً ومتبلوراً بشكل كاف، وكان مطلب المساواة محدوداً ومصحوباً بالتردد ولم يُطرح بأي شكل من الأشكال مطلب المساواة الجماعية الشاملة، بما في ذلك الاعتراف بالأقلية العربية الفلسطينية كأقلية قومية.

أما الفترة الثانية فتعتبر سنوات اليقظة حيث بدأت هذه الفترة منذ منتصف الستينات ولا تزال حتى الآن. إذ حدثت خلالها عملية تحول جذرية في صفوف أبناء هذه الأقلية من ناحية طابع المشاركة

السياسية في الدولة والاستعداد لطرح بدائل عقائدية ومواقف سياسية، تستفز السلطات الإسرائيلية والأغلبية اليهودية في الدولة.

وقد تولدت هذه اليقظة نتيجة تنامي الوعي بشأن قضية الفلسطينية والاستعداد للدعم والمساهمة في هذا المر بشكل فعال، نتيجة الازدياد اللاإرادي والدراماتيكي في ثقة الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل بأنفسهم يمكن من الناحية الفعلية ذكر ثلاث نقاط للعوامل التي أثرت في تطور الأقلية العربية داخل إسرائيل وعلى الرغم من تداخل هذه النقاط فيما بينها سيتم الفصل فيما بينها لفرض التحليل والفهم كما يلي:

أولاً: الوضع الداخلي:

ويتعلق بمجمل العوامل ذات العلاقة بالتطورات الداخلية الجارية في صفوف هذه الأقلية في إسرائيل. مثل: عمليات الديمقراطية الداخلية، العلاقات بين الطوائف ببعضها البعض، نمو التسامح المتبادل بين أبناء هذه الأقلية، مكانة العائلية والعشائرية ومكانة المرأة، ومستوى التطور على جميع الأصعدة.

فالمجتمع العربي داخل إسرائيل هو مجتمع مركب يمتاز بقضية بالانغلاق والتصاب وقلّة التسامح الداخلي والخارجي، إضافة إلى ممارسة الاضطهاد تجاه قسم منه وخصوصاً النساء، والارتكاز على الانتماءات العائلية والحمائلية والطائفية التي تساعد على تدني المكانة الفردية مقابل المجموعة.

ويتميز بعضه الآخر بالانفتاح وبتبني القيم الليبرالية والقابلية للتغير، وقد مر بالعرب داخل إسرائيل الذين استفاقوا على مكانتهم المتدنية بعد إقامة دولة إسرائيل بعمليات تغيير عميقة في مختلف مجالات الحياة وذلك بتأثير الانفتاح على الحدثة وخاصة في المدن اليهودية المتطورة.

وجرت بصورة خاصة عمليات ديمقراطية داخلية واستيعاب للقيم والمفاهيم الليبرالية والديمقراطية، وطراً تغيير على مكانة المرأة، خرجت إلى سوق العمل والدراسة الجامعية وبأعداد متزايدة، وفي المجال السياسي طرأت تغييرات جزئية، فعلى سبيل المثال أخذ وزن الاعتبار العائلية والحمائلية والطائفية يتلاشى عند التصويت للسلطة التشريعية (الكنيست) في مقابل تعاضم وزن الاعتبار الشخصية. ويشكل هذا الأمر نقیضاً لتصويتهم في الانتخابات المحلية التي تشهد في السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في التصويت العائلي والحمائلي، هذا بالإضافة إلى تزايد اندماجهم داخل المجتمع الإسرائيلي.

ثانياً: الوضع الفلسطيني الخارجي:

يتعلق هذا الوضع بدور الفلسطينيين في إسرائيل في الحركة الوطنية الفلسطينية، وبعلاقتهم بها، وبمجملة القضايا المتعلقة بالمسألة الفلسطينية، وتأثير كل ذلك في تطور الفلسطينيين في إسرائيل، بما في ذلك المحاولات التي قام بها بعض القيادات الفلسطينية في المناطق المحتلة والشتات للتأثير في هذا السياق. فعلى سبيل المثال، ومن الناحية السياسية، ركزت القوائم المتنافسة بشأن أصوات الفلسطينيين في إسرائيل خلال دعايتها الانتخابية على ضرورة حل القضية الفلسطينية. وينبع هذا التركيز من تقدير فحواه أن الفلسطينيين في إسرائيل يصبون إلى حل القضية الفلسطينية، وخصوصاً من خلال إقامة الدولة المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل. ويشكل هذا الأمر إحدى القضايا التي يجمع عليها الفلسطينيون في إسرائيل، ومن هنا يتأثر تطورهم السياسي في إسرائيل بالتطورات الجارية على مستوى القضية الفلسطينية.

ثالثاً: الوضع الإسرائيلي:

يتعلق هذا الوضع بمجملة العوامل التي تخص العلاقة ما بين إسرائيل والأغلبية اليهودية من جهة، والأقلية الفلسطينية في إسرائيل من الجهة الأخرى. ويشير هذا الوضع بصورة خاصة إلى سياسة إسرائيل تجاه الأقلية الفلسطينية، وإلى موقف هذه الأقلية من الدولة وطابعها اليهودي الصهيوني، وإلى المواقف المتبادلة للأكثرية والأقلية في إسرائيل. وقد مارست دولة إسرائيل منذ إقامتها سياسة تمييز تجاه مواطنيها الفلسطينيين. ودأبت هذه الدولة، التي أقيمت كدولة للشعب اليهودي، على تحقيق مآرب اليهود وخدمتهم. وتم إخضاع الفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين إسرائيليين لنظام السيطرة السلطوية، وبقوا حتى يومنا هذا في مكانة متدنية بكل ما يتعلق بسلم الأفضليات الحكومي.

ولا تؤثر الدوائر الثلاث المذكورة وحدها في تطور الفلسطينيين في إسرائيل، إذ هنالك بالإضافة إلى ذلك تأثيرات دولية، وعربية، وإسلامية، وغير ذلك من الدوائر ذات التأثير. لكن مما لا شك فيه أن هذه الدوائر الثلاث تشكل الجوهر فيما يتعلق بالتأثيرات الجارية في نمو الفلسطينيين مواطني إسرائيل وتطورهم.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: تنتمي الأغلبية العظمى من العرب في إسرائيل إلى شرائح ذات مستوى متوسط، مع العلم أن هنالك شريحة صغيرة مكونة من سياسيين وأصحاب رؤوس أموال (رجال أعمال) وأكاديميين، تتمتع بمستوى معيشي أفضل.

ثانياً: إن الخلافات بين العرب واليهود في إسرائيل خلافات جوهرية وحادة وخاصة فيما يتعلق بطبيعة الدولة وهويتها اليهودية.

ثالثاً: على الرغم من مطالبة الأحزاب العربية بتغيير صبغة الدولة وبالحدود الجماعية واعتبار دولة إسرائيل (دولة لجميع مواضعها) فإن نزعة المهادنة والأسلوب البراغماتي يسيطر على سلوك هذه الأحزاب وسلوك جماهيرها.

رابعاً: أن أسلوب المهادنة ليس فقط بالنسبة للأحزاب العربية بل إنه ينطبق على الجماهير العربية داخل إسرائيل وقد عزز هذا الميل بعد اتفاقيات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

خامساً: إن علاقات العرب في إسرائيل بالأغلبية اليهودية في الدولة تتسم بعدم توازن، فوضع العرب لا يوفر لهم أدنى حدود الاستقلالية وهم لا يملكون مقومات التطور الذاتي فتبعيتهم للدولة وللقطاع اليهودي شبه كاملة سواء في مجال العمل أو في أي مجال آخر.

سادساً: هناك مؤشرات مدعومة بالمنطق السياسي تدل على أن توجه اليمين الحاكم في إسرائيل وسياسته اتجاه العرب داخل إسرائيل سيتسمان بحالة من البراغماتية لتجنيد أصوات العرب في الانتخابات.

سابعاً: إن الفجوة بين التطور الجماعي والتطور الفردي مستمرة في التوسع بين أبناء الأقلية العربية في إسرائيل.

ثامناً: يعتبر معظم العرب داخل إسرائيل أن القضية الفلسطينية قد حُلت بشكل شبه كامل وأنهم سيقون مواطنين داخل دولة إسرائيل.

تاسعاً: يعتبر العرب داخل إسرائيل أن انتماءهم إلى الشعب الفلسطيني لا يعني بالضرورة أن يلتزموا بالمواقف والسلوكيات نفسها التي يلتزم بها سائر الفلسطينيون وذلك ناجم عن وضعهم الخاص بأنهم مواطنون في دولة إسرائيل.

عاشراً: هناك ثلاثة تنظيمات سياسية (عربية) في إسرائيل ترى في السلطة الفلسطينية مرجعها الرئيسي، وهي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الديمقراطي العربي والحركة التقدمية.

حادي عشر: هناك حالة من الاستمرارية في التوسع في الحريات العامة والشخصية وتعميقها وتعزيز القدرة على التعبير، بين أبناء الأقلية العربية في إسرائيل.

ثاني عشر: يتصف بناء الأقلية العربية السياسي بضعف التنظيم الداخلي وبهيمنة الانتماءات العائلية والطائفية، والميول الجبوية فالمصالح الفئوية والشخصية تهيمن في المستويات كافة وتتقدم على المصالح العامة والغايات الجماعية.

ثالث عشر: تعيش فئات واسعة من العرب داخل إسرائيل توتراً دائماً بسبب التناقضات الدائمة في طبيعة حياتهما.

رابع عشر: يعتبر العرب في إسرائيل أن عليهم واجب وطني في الدفاع عن حقوق العرب الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وبارتباط وثيق مع اخوانهم الفلسطينيين في الشتات.

خامس عشر: لعب النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي دوراً بأن يكونوا قوة مانعة من وصول اليمين للحكم في إسرائيل عام 1992-1993 وبالمساعدة بالتصويت على المصادقة على اتفاقية أوسلو السلمية.

سادس عشر: أن عملية استمرار المسيرة السلمية من شأنه أن يساعد على إزالة المبررات الأمنية التي تعتمد عليها إسرائيل في استبعاد الأقلية العربية وقيادتها عن مراكز صنع القرار في النظام السياسي الإسرائيلي.

سابع عشر: هنالك محاولة دائمة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة بعد الجمود الذي أصاب عملية السلام في استمالة قيادات عربية إسرائيلية ويسارية إسرائيلية من أجل وصول اليسار الإسرائيلي إلى الحكم. والمساعدة بذلك وبالتالي المضي قدماً في العملية السلمية مرة أخرى.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- معوض، جلال عبد الله، 1993، أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الخميني، سلامة، 1988، التعليم والمشاركة السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
- الكيالي، عبد الوهاب، 1997، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- البسام، صادق، 1994، موسوعة العلوم السياسية، صادرة عن جامعة الكويت، الكويت.
- صفا، محمود، 1997، الشامل في المدنيات، بتريس للصياغة والنشر، حيفا.
- بشارة، عزمي، 2002، الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، (مواطن) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.
- غليون، برهان، 1995، نظام الطائفية من الدولة إلى القبلية، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- المسيري، عبد الوهاب، 1997، الحركة الصهيونية ومشروعها السياسي، المدخل للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان - الأردن.
- بشارة، عزمي، 2005، من يهودية الدولة حتى شارون، (دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية)، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله - فلسطين.
- سلطان، نمر، 2002، مواطنون بلا مواطنة، التقرير السنوي الأول للرصد السياسي، إسرائيل والأقلية الفلسطينية - حيفا، فلسطين.
- إدوارد، سعيد، 2003، الآلهة التي تفشل دائماً، التكوين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- سرية، صالح، 1973، التعليم في إسرائيل، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت - لبنان.
- محمد، جبريل، نزال واصف، 1990، فلسطينو 48، نضال مستمر 1948-1988، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس.
- توما، أميل، 2001، طريق الجماهير العربية، الكفاحي في إسرائيل، دار أبو سلمى، حيفا.
- ياغي، عبد الرحمن، 1987، مع غسان كنفاني في حياته ورواياته، عمان-الأردن.
- منصور، كميل، 2004، دليل عام - إسرائيل عام 2004، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان.

- فلاح، غازي، 1995، إسرائيل بين التعددية والتمييز العنصري، توزيع الموارد بين العرب واليهود-بيروت.
- كرزم، جورج، 1992، الحزب الشيوعي الإسرائيلي بين التناقض والممارسة، دراسات الوحدة، بيروت.
- شبيب، سميح، 1999، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين، 1920-1948، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين.
- هلال، جميل، 2002، تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الوطنية الفلسطينية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) أو مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان-الأردن.
- شوفاني، ألياس، 1996، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- الحوت، بيان، 1986، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917، 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان.
- خلة، كامل، 1974، الانتداب البريطاني - فلسطين 1922-، 1939، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت-لبنان.
- أبو بكر، خولة، وبينوفيتش، داني، 2004، جيل منتصب القامة، ترجمة عن العبرية، "خولة أبو بكر" (مدار) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله-فلسطين.
- حيدر، عزيز، 1995، التوجهات السياسية بين الفلسطينيين في إسرائيل، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس - فلسطين.
- قهوجي، حبيب، 1972، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
- مجاغنص، لمياء، 1968، حزب العمال الموحد في إسرائيل، مركز الأبحاث الفلسطينية - دراسات، بيروت-لبنان.
- لنداو، يعقوب، 1971، العرب في إسرائيل، دراسات سياسية بالعبرية، مترجم إلى العربية، أوستسكي، سارة وغانم، أسعد، التصويت العربي لانتخابات الكنيست الـ 14، غفعات حيفا (مركز دراسات السلام) حيفا، فلسطين.
- حسن، السيد، 1973، القوى السياسية في إسرائيل 1948-1967، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت-لبنان.
- ريخس، إيلي، 1993، الأقلية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية، مترجمة للعربية، هكبيوتس همثوحد، مركز الدراسات الفلسطينية، صادر في تل أبيب.

- جريس، صبري، 1973، العرب في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان.
- روحان، نديم، سلطاني، الصالح، 2004، تصويت بدون صوت، (مدى) المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، حيفا، فلسطين.
- زغيب، ياسر، 2000، فلسطينيو 1948، مركز باحث للدراسات - بيروت - لبنان.
- مثير، توماس، 2000، الشباب المسلم في إسرائيل، غفعات حيفا، معهد دراسات السلام، حيفا.
- خليفة أحمد، الأحزاب السياسية في إسرائيل، المؤسسة الفلسطينية للدراسات، بيروت-لبنان، 1997.
- حيدر، عزيز، 1997، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان.
- الحراك السياسي الفلسطيني 1948، إصدار مركز إسرائيل للدراسات والتوثيق والبحوث، الناصر: 1999.
- مائير، توماس، 1988م ، صحوة المسلمين في إسرائيل، بالعبرية، غفعات حيفا، معهد دراسات السلام، حيفا.
- كوهين، رعان، 1985، تطور التنظيم السياسي وأنماط التصويت لدى الأقلية العربية داخل إسرائيل، رسالة ماجستير، تل أبيب، جامعة تل أبيب.
- موريس، برنسون، إسرائيل: البنى السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.
- شوقاني، الياس، 2002، إسرائيل في خمسين عاماً، الجزء الثالث، دار جفر للدراسات والنشر، دمشق، سوريا.
- نوفل، ممدوح، 1995، قصة أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
- إدوارد، سعيد، هيكل، محمد، 1995، غزة - أريحا، سلام أمريكي، القاهرة - مصر.
- الكفراوي بثينة، 1985، - حصار بيروت، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- روس، دنيس، 2005، السلام المفقود، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- مصالحة، عمر، 1996، المواطنين العرب في إسرائيل وعهد السلام، البيادر السياسي، حيفا.

- Vierdage, E.W.: 1978. "The Legal Nature of Rights Granted by the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights" in Netherlands Yearbook of international Law, Vol. 9. Alston, P: "The United Nations Specialized Agencies and Implementation of the International Covenant on Economic Social and Cultural Rights" in: Columbia Journal of Transnational Law, Vol. 18, 1979. Das, A.: "United Nations Institution and Procedures Founded on Human Rights and Fundamental Freedoms" in: Vasak, K. and Alston, P. (eds.), (1982). The International Dimensions of Human Rights.
- Raoul, M.: 1963. **Déclaration Universelle des droits de l'homme et réalités Sud-Africaine**, UNESCO. Van Der Vyver, I.D.: "Human Rights Aspects of the Dual System applying to Blacks in South Africa" in: Comparative and International Journal of Southern Africa, Vol. 15, 1982. Richardson, H.J.: "Self-Determination, International Law and the South African Bantustan Policy" in: Columbia Journal of Transnational Law, Vol. 17, 1978.
- Lan Lustick, 1982, **Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority** (Austin: The University of Texas,) pp. 34, 35.
- Schlomo Avineri, , 1981, **The making of Modern Zionism: Intellectual Origins of the Jewish state**. (London: Weidenfeld. Nicolson), p.99.
- Edward W. Said, 1993, **Culture and Imperialism**, Alfred A. Knopf, Inc, New York, Chatto and Windus, London. pp 57, 78, 79.
- Harry Magdoff, , 1978, **Imperialism: From the Colonial Age to the Present** (New York: Monthly Review) pp 29 and 35.
- Rovitzk, Exile in The Holy Land: The Dilemma of Haredi Jewry. In Studies in Contemporary Jewry (An Annual) 5(1989). P93.
- Haidar, The Palestinians in Israeli Social Science Writings.
- David K. Shipler, (1986), **Arab and Jewi wounded Spirits in a Promised Land** (New York: Penguin Books, pp (222-249).

- Vered Kruas and Robert W. Hodge, 1990, **Promises in The Promised Land: Mobility and Inequality in Israel** foreword by Judah Matras, Contributions in sociology no. 89 (New York), pp. 31-32.
- J. Oppenheimer, 1985, "The Druze in Israel as Arabs: Manipulation of Categories of Identity in a Non-Civil state" in: Alex Weingrod, ed., **Studies in Israeli Ethnicity: After the Ingathering** (New York: Gordon and Breach Science Publishers,).
- Yochanan Peres, 1970, "Modernization and Nationalism in the Identity of the Israeli-Arab" *Middle East Journal*, Vol, 24, no. 4 (Autumn) pp (479-492).
- Khalil Nakhleh, 1978, "Anthropological and Sociological Studies on the Arabs in Israel: A critique" *Journal of Palestine Studies*, Vol. 7, no. 4 (Summer 1977) pp. 41-70, and Sami Khalil mar'I, **Arab Education in Israel** (Syracuse, N. 4: Syracuse University Press,).
- Haidar and Zureik, "The Palestinians Seen Through the Israeli Cultural Paradigm".
- Paul Samuelson 1970, **A. Economics**, 8th edition New York, Hill,.
- The standard: **Jewish Encyclopedia**, Allen, London, 1966, p. 178.
- Yehoshua Porath, 1974), **The Emergence of the Palestinian Arab Movement 1919-1929** (London Frank Cass.
- Nadim Rouhana, 1988, "Collective Identity and Arab voting Patterns," in Asher Arian and Michal Shamir, eds., **The Elections in Israel, 1984** (Tel Aviv: Ramot Publishing,).
- David Kretzmer, 1990), **The Legal Status of the Arabs in Israel** (Boulder, CO: Westview Press,
- Political Monitoring Report: , 2003, **Israel and the Palestinian Minority 2000-2002** (Haifa: Mada-The Arab Center for Applied Social Research).
- As'ad Ghanem, (1998, "The Limits of Parliamentary Politics: The Arab Minority in Israel and the 1992 and 1996 Elections," *Israeli Affairs*, 4(2),). pp. 72-93.

- Edward W. Said, 1996, **The End of the Peace Process: Oslo and After** (New York: Pantheon, 1998); **Peace and its Discountents** (New York: Vintage Books,); **The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian self-Determination 1969-1994** (London: Chatto & Windus, 1994).
- Noam Chomsky, **The Fateful Triangle: The United States, Israel & The Palestinians, Updated edition** (Boston: South End Press, 1999), pp. 533-565; Norman G. Finklestein, "Securing, ccupation: The Real Meaning of the wye River Memorandum," *New Left Review* 232 (November 1998), pp. 128-139.
- Edward W. Said 2000, "Palestinians Under Srege," *London Review of Books* 22, no. 24 (14 December), pp. 9-14.
- Akram Hanieh, **The Camp David Papers** (Romallah. Al-Ayyam Press, 2000), and *Journal of Palestine Studies*, Vol. Xxx, no.2 (winter 2001); Said, "Palestinians under Siege".

الدوريات والجرائد:

- الخالدي، محمد، عام 2001، **يوتوبيا أم تشير صهيوني**، *مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 46/45*.
- الخالدي، وليد، 1999، **بناء الدولة اليهودية 1898-1948 الأداة العسكرية**، *مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 39-حيفا*.
- غانم، أسعد، 2001، **اليهود والعرب في الصراع حول طبيعة الدولة**، *مجلة قضايا إسرائيلية، العدد الرابع*.
- سفيرسكي، شلومو، 2001، **صورة الوضع الاجتماعي للعرب داخل إسرائيل**، *منشورات أدفا، تل أبيب*.
- عبد الكريم، ابراهيم، 2004، **خطر عرب 1948 في التغيرات الإسرائيلية**، *مجلة شؤون الأوسط*.
- أمين الحاج، يحيى، 2001، **طبيعة مشاركة المواطنين العرب في انتخابات الكنيست**، *مجلة البيادر السياسي، العدد 33*.
- رباني، معين، 2001، **الحجارة والصواريخ: النتيجة الحتمية لاتفاق أوسلو**، *مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، حيفا*.

- بشارة، عزمي، 1992، الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مشروع رؤيا جديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 11، حيفا.
- خميسة، راسم، 1994م، الإتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، مجلة قراءات سياسية، العدد 15.
- عز الدين، أحمد، 1997، العرب في فلسطين 1948، مجلة الأرض، العدد 12.

الجرائد:

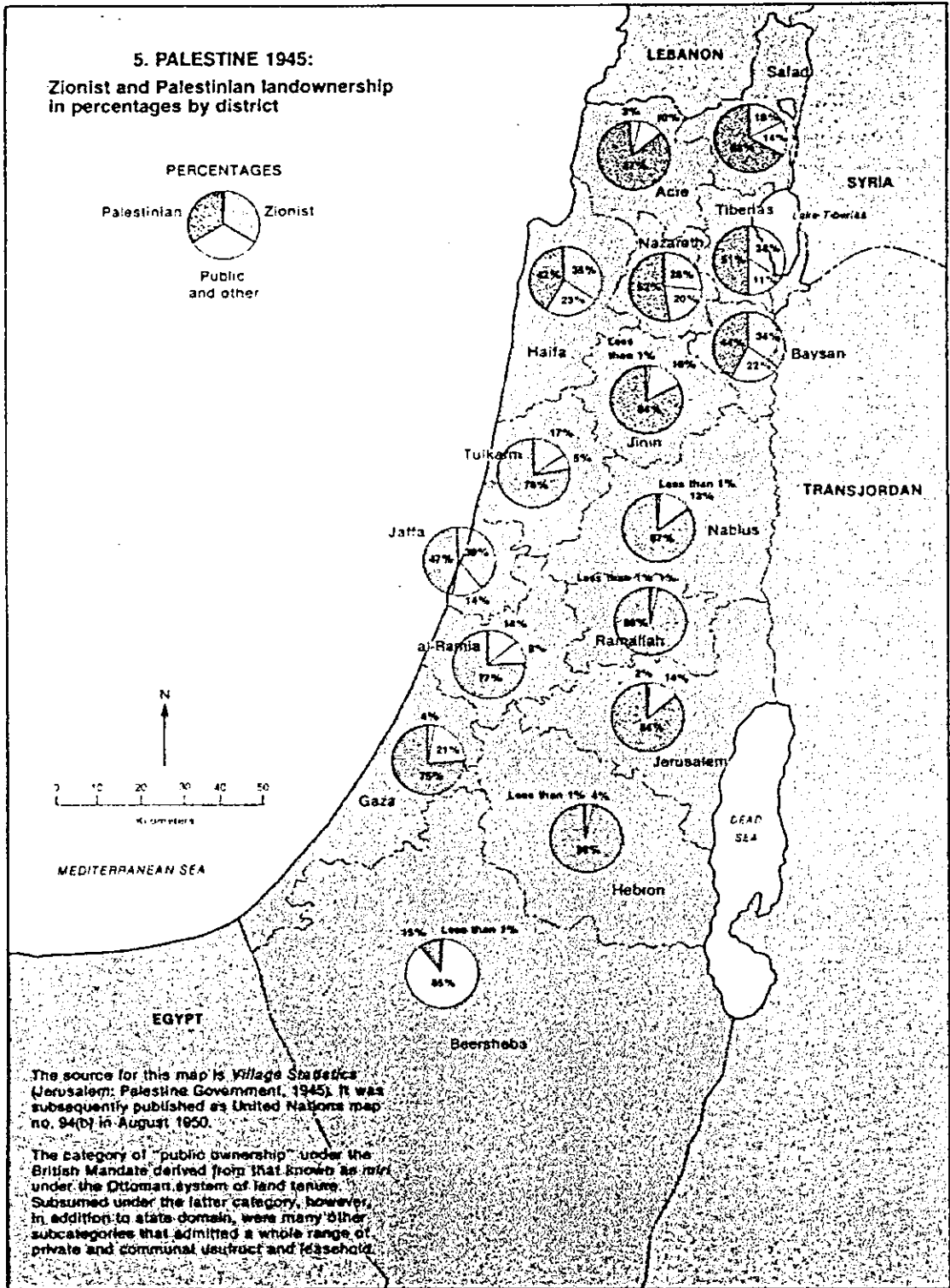
- جريدة الحياة اللندنية، العدد 211، 1999.
- جريدة الاتحاد، حيفا، العدد 33، 2001/9/12.
- هآرتس الإسرائيلية، العدد 522، 2001/7/17.
- جريدة فصل المقال، الناصرة، عدد 2، 2001/10/12.
- جريدة معاريف الإسرائيلية، عدد 401، 2001/9/4.
- جريدة يديعوت ارونوت، عدد 398، 2000/9/8.
- جريدة هآرتس، عدد 532، 2001/7/26.
- جريدة القدس العربي، لندن، عدد 997، 1992/7/27.
- جريدة الدستور، عمان، عدد 1152، 1995/11/27.
- جريدة الدستور، عمان، عدد 8960، 1992/8/3.

مواقع الإنترنت:

- www.nakba.sis.gov.ps
- www.keneeset.com.
- www.walla.com
- www.Islam Online.net
- www.Arabs48.com.
- www.Aljazeera.net
- www.bbcarbic.com

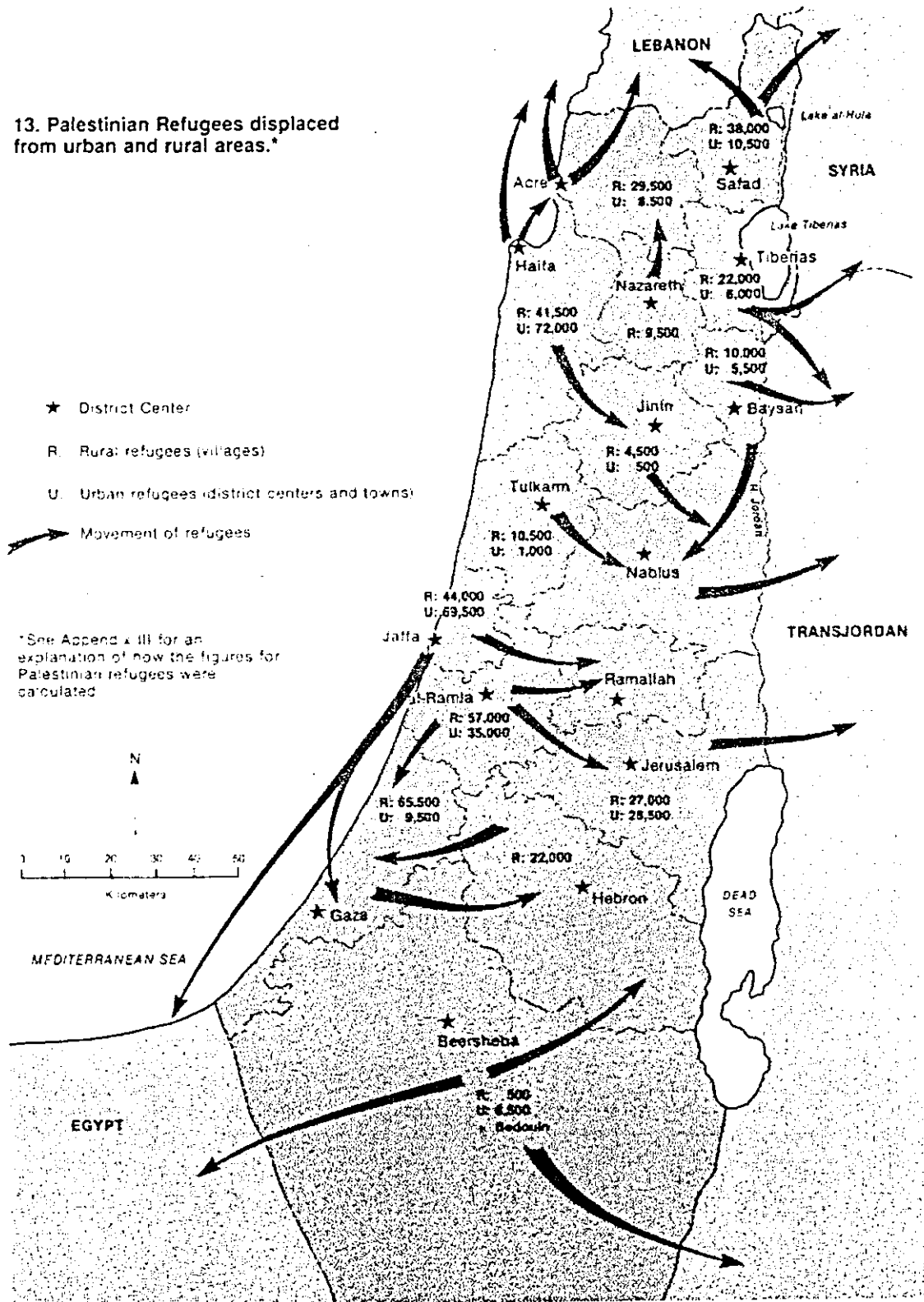
اللاحق

ملحق رقم (1) توزيع الأراضي عام 1945 بين اليهود و العرب

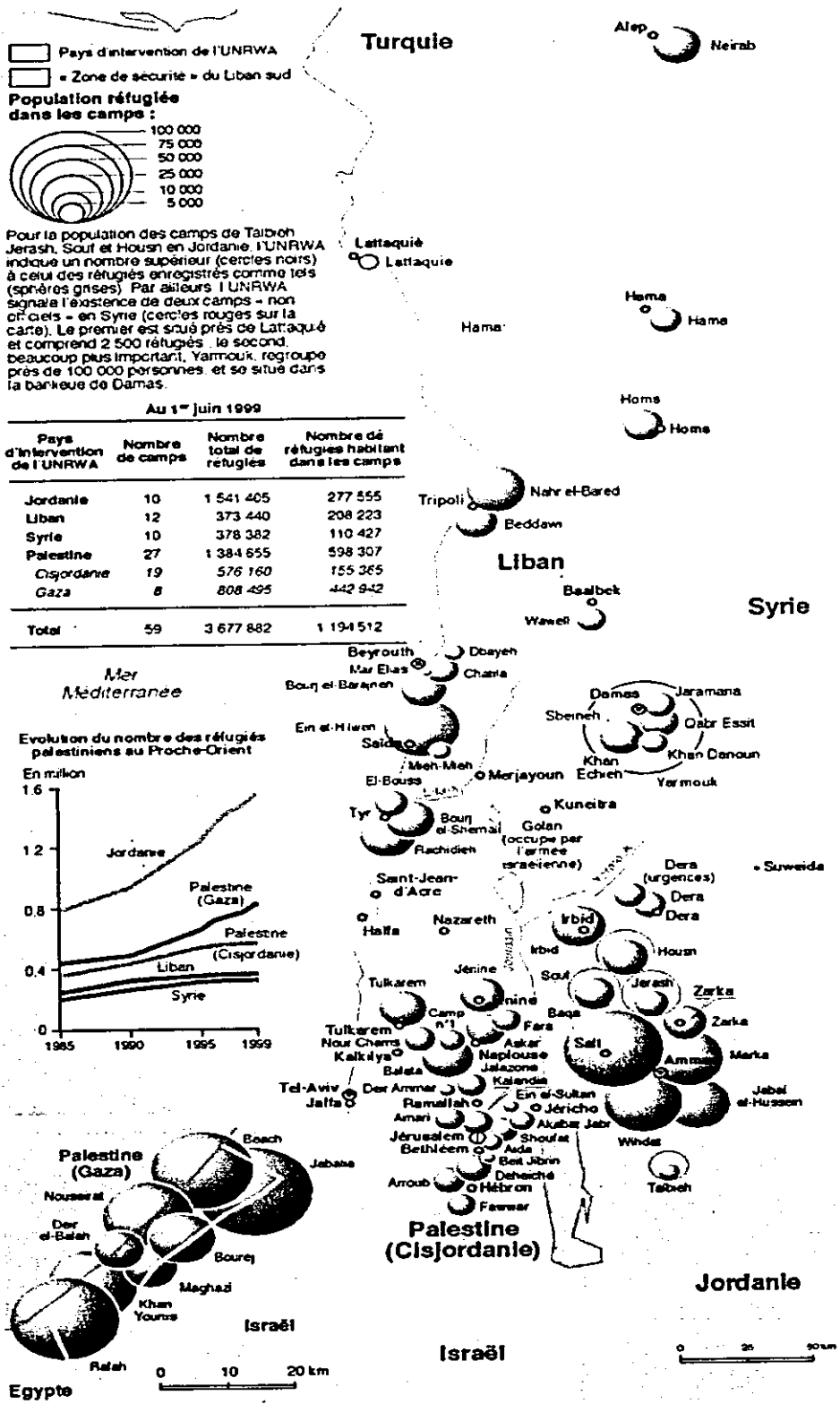


ملحق رقم (A/2) خريطة تبين عملية تهجير الفلسطينيين إلى المنافي

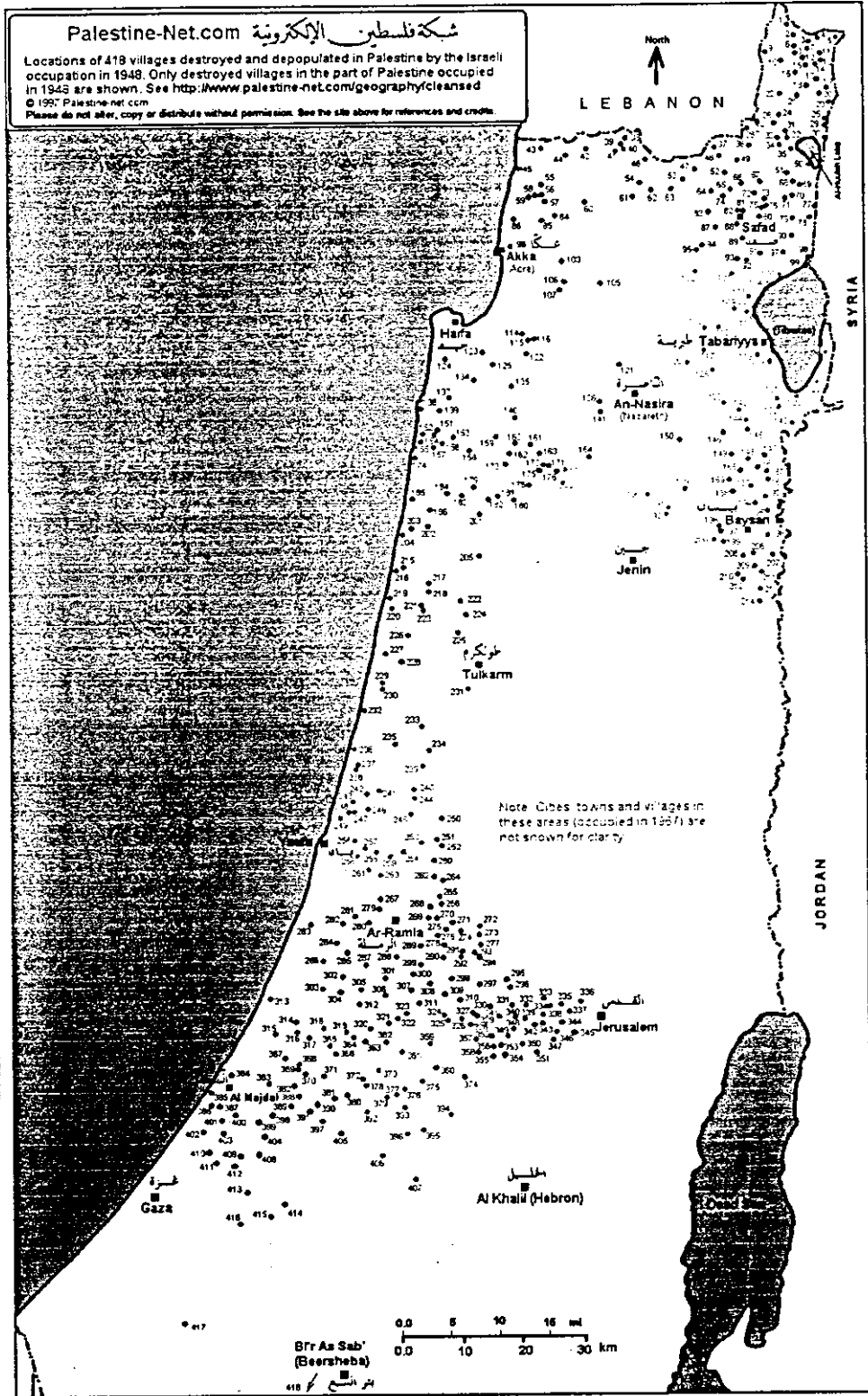
13. Palestinian Refugees displaced from urban and rural areas.*



ملحق رقم (B/2) خريطة تبين عملية تهجير الفلسطينيين إلى المنافي المخيمات



ملحق رقم (3) المدن و القرى التي هدمتها إسرائيل بقيام دولتها



ملحق رقم (5)

وثيقة: تمييز في الأجور بين اليهود والعرب في إسرائيل - صادر عن موقع عرب 48 على

الانترنت في تاريخ 2004/4/20م- ياسر العقبي.

متوسط الأجر لشهر عمل حسب البلدة والجنس، للعام 2001

(من المنخفض إلى الأعلى حسب الأجر المتوسط للرجل)

* بلدة أو مدينة عربية

** مدينة مختلطة

نسبة أجر النساء من أجر الرجال	نسبة الأجبرين حتى الأجر المتوسط	نساء	رجال	البلدة
%67	%49	2.960	4.446	جسر الزرقا *
%44	%50	2.054	4.711	عزير *
%71	%46	3.355	4.729	كفر مندا *
%72	%43	3.512	4.861	البعنة *
%68	%36	3.316	4.871	عين ماهل *
%61	%39	3.028	5.000	أم الفحم *
%60	%48	3.009	5.032	طوبا الزنغرية *
%69	%42	3.478	5.071	طمرة *
%71	%40	3.641	5.110	طرعان *
%57	%40	2.967	5.185	الفريديس *
%63	%38	3.283	5.206	بسمة *
%74	%35	3.870	5.238	المقبيلة *
%64	%37	3.380	5.245	مجد الكروم *
%74	%36	3.892	5.266	المشهد *
%60	%33	3.150	5.267	معلية عيرون
%61	%43	3.216	5.279	سولم *
%54	%34	2.852	5.288	عرعرة النقب *
%67	%40	3.576	5.312	كفر كنا *
%55	%35	2.944	5.322	الشيخ دنون *

نسبة أجر النساء من أجر الرجال	نسبة الأجيرين حتى الأجر المتوسط	نساء	رجال	البلدة
%47	%39	3.228	6.896	المغار *
%65	%34	4.536	6.900	كريات أرباع
%65	%34	4.536	6.949	بيت شان
%48	%34	3.330	6.958	يركا *
%66	%33	4.570	6.961	عكا **
%46	%59	3.238	6.967	موديعين عيليت
%46	%59	3.238	7.967	كريات غات
%71	%33	5.019	7.060	كفار حباد
%62	%35	4.399	7.087	الرامة *
%58	%38	4.080	7.093	عيلبون *
%66	%31	4.672	7.100	الرملة **
%68	%33	4.894	7.167	بت يام
%67	%32	4.850	7.192	نتسريت عيليت **
%64	%33	4.586	7.212	مغدال هاعيمق
%60	%34	4.365	7.221	طيرة الكرمل
7.243	%36	4.587	7.238	طبريا
%63	%30	4.527	7.243	معلوت - ترشيحا **
%44	%33	3.181	7.246	دالية الكرمل *
%63	%30	4.573	7.255	بني عايش
%54	%46	3.956	7.300	كوخاف يعقوف
%63	%32	4.668	7.361	كريات شمونا
%62	%33	4.591	7.389	الجش *
%64	%38	4.713	7.410	بني براك
%52	%39	3.834	7.423	البقية *
%64	%29	4.762	7.431	شلومي
%51	%44	3.775	7.447	رخاسيم

نسبة أجر النساء من أجر الرجال	نسبة الأجيرين حتى الأجر المتوسط	نساء	رجال	البلدة
%47	%29	3.497	7.493	ساجور *
%41	%41	3.118	7.526	بيت جن *
%66	%38	4.966	7.528	صفد
%64	%31	4.841	7.577	اللد **
%52	%43	3.983	7.613	عمونيل
%52	%43	3.983	7.613	كسرا سميع *
%62	%38	4.730	7.637	كريات يام
%62	%38	4.730	7.646	أشكلون
%44	%39	3.464	7.666	حرفيش *
%51	%42	3.938	7.673	إلعاد
%67	%32	5.175	7.726	العفولة
%57	%30	4.415	7.754	كفر كما *
%44	%34	4.417	7.786	يانوح - جت *
%58	%35	4.518	7.803	كتسرين
%57	%32	4.544	8.014	يروحام
%39	%41	3.142	8.058	جولس *
%64	%26	5.191	8.091	ارنيل
%73	%34	5.956	8.119	القدس (يشمل القدس الشرقية المحتلة)
%45	%36	3.660	8.152	عسفا *
%63	%33	5.117	8.165	الخضيرة
%65	%31	5.397	8.263	كريات عكرون
%65	%35	5.357	8.266	ياقنينيل
%66	%29	5.445	8.311	أور يهودا
%63	%34	5.278	8.339	نتانيا
%65	%30	5.418	8.350	معليا *

البلدة	رجال	نساء	نسبة الأجيرين حتى الأجر المتوسط	نسبة أجر النساء من أجر الرجال
أشدود	8.441	4.912	%33	%58
ايلات	8.488	5.515	%27	%65
نافيه دكالم	8.521	4.452	%42	%52
كرمينيل	8.695	5.327	%28	%61
الياخين	8.716	5.476	%24	%63
بيت شيمش	8.738	4.599	%34	%53
ديمونا	8.813	4.754	%30	%54
كريات آتا	8.828	4.894	%31	%55
حولون	8.882	5.757	%29	%65
بنر السبع	8.913	5.352	%32	%60
عراد	9.065	4.970	%30	%55
بنر يعقوب	9.127	5.833	%25	%64
بارديس حانا - كركور	9.218	5.552	%27	%60
نهاريا	9.292	5.653	%27	%61
أزور	9.443	5.788	%26	%61
كريات بيالك	9.489	5.679	%30	%60
عوفرا	9.536	4.965	%36	%52
متسييه رامون	9.549	4.784	%33	%50
يابنه	9.557	5.860	%29	%61
كريات يعاريم	9.613	4.649	%42	%48
يوكنعام عيليت	9.621	5.422	%25	%56
بيتيج تكفا	9.632	5.969	%27	%62
كرني شومرون	9.747	5.529	%30	%57
نيشر	9.755	5.759	%28	%59
معليه أدوميم	9.786	6.011	%23	%61
كفار يونا	9.915	6.000	%27	%61

البلدة	رجال	نساء	نسبة الأجيرين حتى الأجر المتوسط	نسبة أجر النساء من أجر الرجال
بيت ايل	9.953	5.031	%37	%51
كدوميم	10.063	5.087	%33	%51
كريات موتسكين	10.066	5.756	%29	%57
بيت دغان	10.105	6.317	%24	%63
كاتسير حاريش	10.161	5.718	%20	%56
روش بينا	10.297	5.624	%33	%55
ريشون لتسيون	10.598	6.377	%25	%50
عتليت	10.711	5.694	%30	%53
غان نير	10.745	6.094	%17	%57
تل أبيب يافا **	10.806	7.110	%26	%66
حيفا **	10.836	6.266	%31	%58
قديرا	10.843	6.407	%25	%59
ألون شבות	10.951	5.187	%36	%47
غبعوت زئيف	10.990	6.857	%23	%62
غبعات عادا	11.048	6.488	%23	%59
رمات غان	11.066	7.003	%25	%63
روش هاعاين	11.114	6.672	%23	%60
رحوفوت	11.119	6.454	%29	%58
ياهوود	11.221	6.612	%24	%59
غان يابنه	11.243	6.208	%23	%55
شاعاري تكفا	11.404	7.001	%20	%61
نيس تسيونا	11.660	6.761	%25	%58
كفار سابا	12.008	6.833	%26	%57
ألقي مناشيه	12.035	6.884	%20	%57
هرتسليا	12.086	7.236	%26	%60
بيت أرييه	12.355	7.088	%17	%57

البلدة	رجال	نساء	نسبة الأجيرين حتى الأجر المتوسط	نسبة أجر النساء من أجر الرجال
نافيه افرايم	14.945	8.586	%21	%57
لابيد	15.590	7.974	%11	%51
كفار فراديم	15.687	8.073	%18	%51
ماتان	15.715	8.537	%13	%54
تسور يغائيل	15.930	7.776	%16	%49
ميتار	16.091	8.394	%20	%52
شوهام	17.249	8.681	%13	%50
كوخاف بينير	17.614	8.918	%24	%51
رمات أفعال	17.703	9.259	%20	%52
لهافيم	17.964	9.166	%16	%51
قيساريا	18.032	8.332	%20	%46
عومر	18.897	10.232	%19	%54
مكابيم - رعوت	19.266	9.087	%21	%47
سافيون	19.607	10.944	%16	%56

ملحق رقم (6)

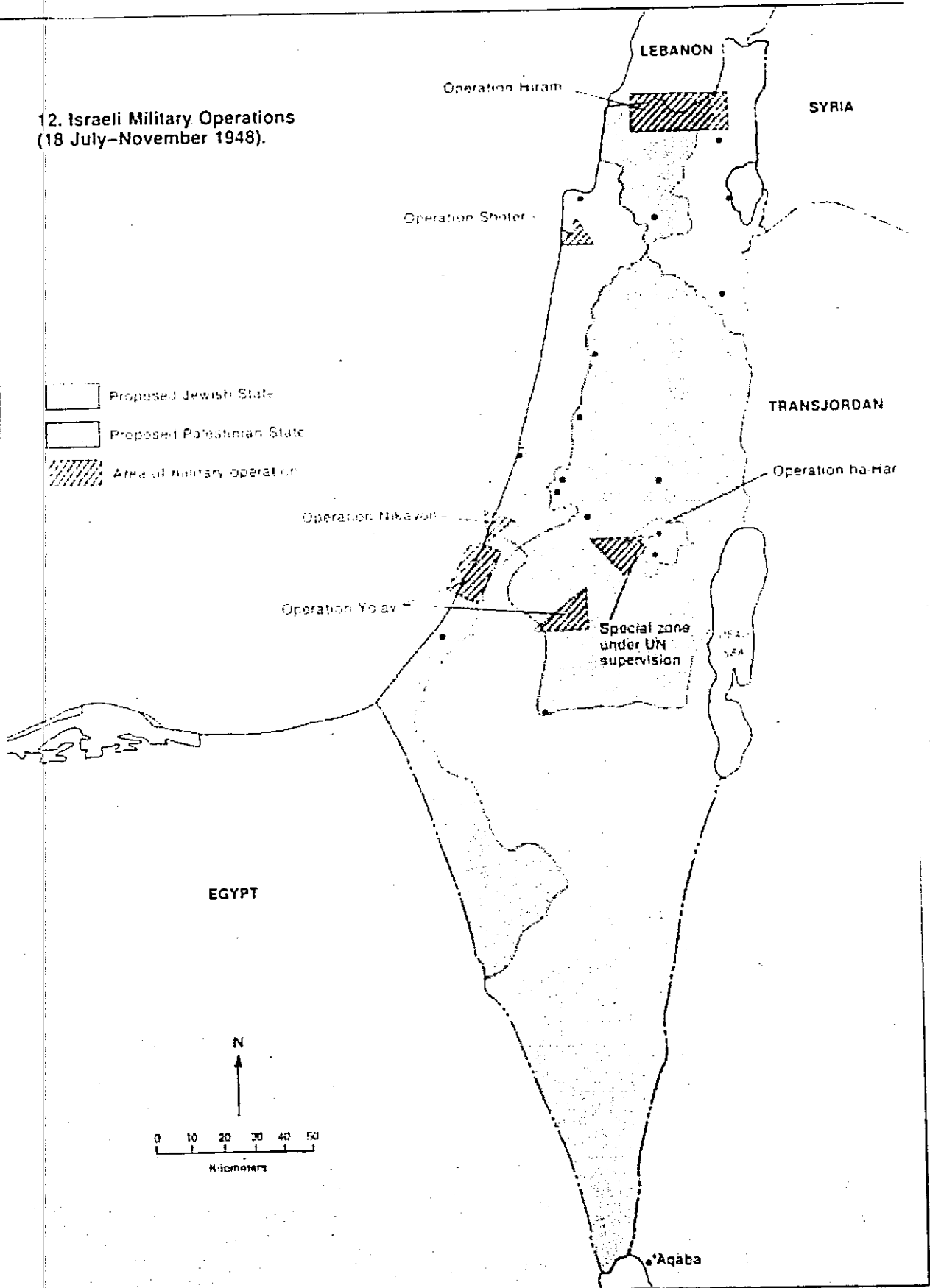
جدول يبين تطور عدد سكان إسرائيل، اليهود والفلسطينيين. ونسبة الفلسطينيين من مجموع السكان بين 1948/11/8 ونهاية سنة 1993 / الأعداد بالآلاف.

الفترة	العدد الاجمالي	يهود	فلسطينيون	نسبة الفلسطينيين من مجموع السكان
1948/11/18	872.7	716.7	156.0	17.9
نهاية 1948	-	758.7	-	-
نهاية 1949	1.173.9	1.013.9	160.0	13.6
نهاية 1950	1.370.1	1.203.0	167.1	12.2
نهاية 1951	1.577.8	1.404.4	173.4	11.0
نهاية 1952	1.629.5	1.450.2	179.3	11.0
نهاية 1953	5.032	3.009	%48	%60
نهاية 1954	1.717.8	1.526.0	191.8	11.2
نهاية 1955	1.789.1	1.590.5	198.6	11.1
نهاية 1956	1.872.4	1.667.5	204.9	10.9
نهاية 1957	1.976.0	1.762.8	213.1	10.8
نهاية 1958	2.031.7	1.810.2	221.5	10.9
نهاية 1959	2.088.7	1.858.8	229.8	11.0
نهاية 1960	2.150.4	1.911.3	238.2	11.1
نهاية 1961	2.234.2	1.981.7	252.5	11.3
نهاية 1962	2.331.8	2.068.9	262.9	11.3
نهاية 1963	2.525.6	2.239.2	286.4	11.3
نهاية 1964	2.598.4	2.299.1	299.3	11.5
نهاية 1965	2.598.4	2.299.1	299.3	11.5
نهاية 1966	2.657.4	2.344.9	312.5	11.8
نهاية 1967	2.776.3	2.383.6	392.7	14.1
نهاية 1968	2.841.1	2.432.8	406.3	14.3
نهاية 1969	2.929.5	2.506.8	422.6	14.4

الفترة	العدد الاجمالي	يهود	فلسطينيون	نسبة الفلسطينيين من مجموع السكان
نهاية 1970	3.022.1	2.582.0	440.0	14.6
نهاية 1971	3.120.7	2.622.0	458.6	14.7
نهاية 1972	3.225.0	2.752.7	472.3	14.6
نهاية 1973	3.338.2	2.845.0	493.2	14.8
نهاية 1974	3.421.6	2.906.9	514.7	15.0
نهاية 1975	3.493.2	2.959.4	533.8	15.3
نهاية 1976	3.575.4	3.020.4	555.0	15.5
نهاية 1977	3.653.2	3.077.3	575.9	15.8
نهاية 1978	3.736.6	3.141.2	596.4	16.0
نهاية 1979	3.836.2	3.218.4	617.8	16.1
نهاية 1980	3.921.7	3.282.7	639.0	16.3
نهاية 1981	3.977.7	3.320.3	657.4	16.5
نهاية 1982	4.063.6	3.373.2	690.4	17.0
نهاية 1983	4.118.6	3.412.5	706.1	17.1
نهاية 1984	4.199.7	3.471.7	272.9	17.3
نهاية 1985	4.226.2	3.517.2	749.0	17.6
نهاية 1986	4.331.3	3.561.4	769.9	17.8
نهاية 1987	4.406.5	3.612.9	793.6	18.0
نهاية 1988	4.476.8	3.659.0	817.7	18.3
نهاية 1989	4.559.6	3.717.1	842.5	18.5
نهاية 1990	4.821.7	3.946.7	875.0	18.1
نهاية 1991	5.058.8	4.144.6	914.3	18.1
نهاية 1992	5.195.9	4.242.5	953.4	18.3
نهاية 1993	5.327.6	4.335.2	992.5	18.6

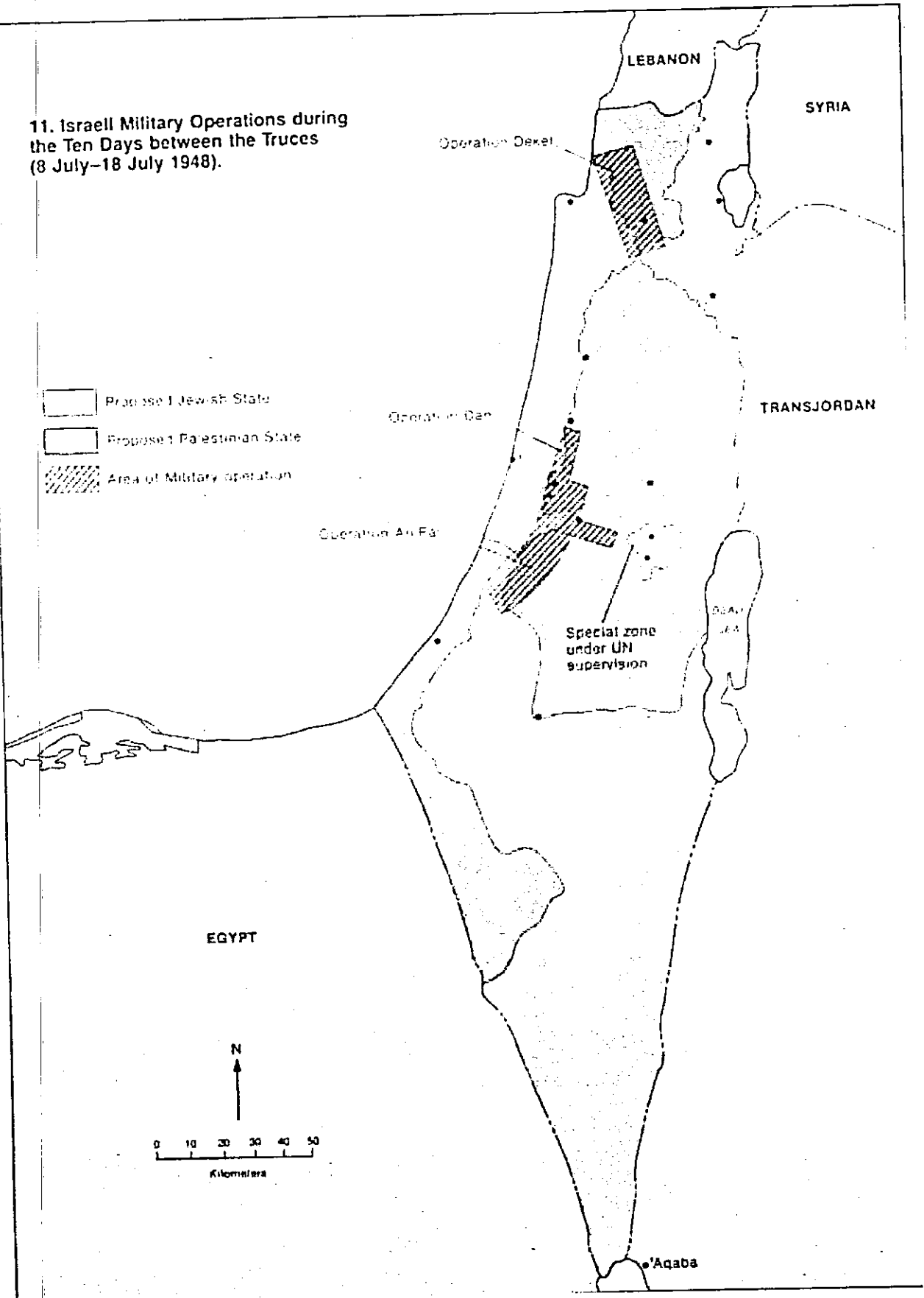
ملحق رقم (A/7) مناطق العمليات العسكرية الإسرائيلية عام 1947 - 1948

12. Israeli Military Operations
(18 July–November 1948).



ملحق رقم (B/7) مناطق العمليات العسكرية الإسرائيلية عام 1947 - 1948

11. Israeli Military Operations during the Ten Days between the Truces (8 July-18 July 1948).



ملحق رقم (8)

قرار رقم 3379 (الدورة 30) بتاريخ 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1975.

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

إذ تشير إلى قرارها 1904 (د-18) المؤرخ في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1963، الذي أصدرت فيه اعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وبوجه خاص إلى تأكيدها "أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علمياً ومشجوب أدبياً وظالم وخطر اجتماعياً"، وإلى إعرابها عن القلق الشديد إزاء "مظاهر التمييز العنصري التي لا تزال ملحوظة في بعض مناطق العالم، وبعضها مفروض من بعض الحكومات بواسطة تدابير تشريعية أو إدارية أو غيرها".

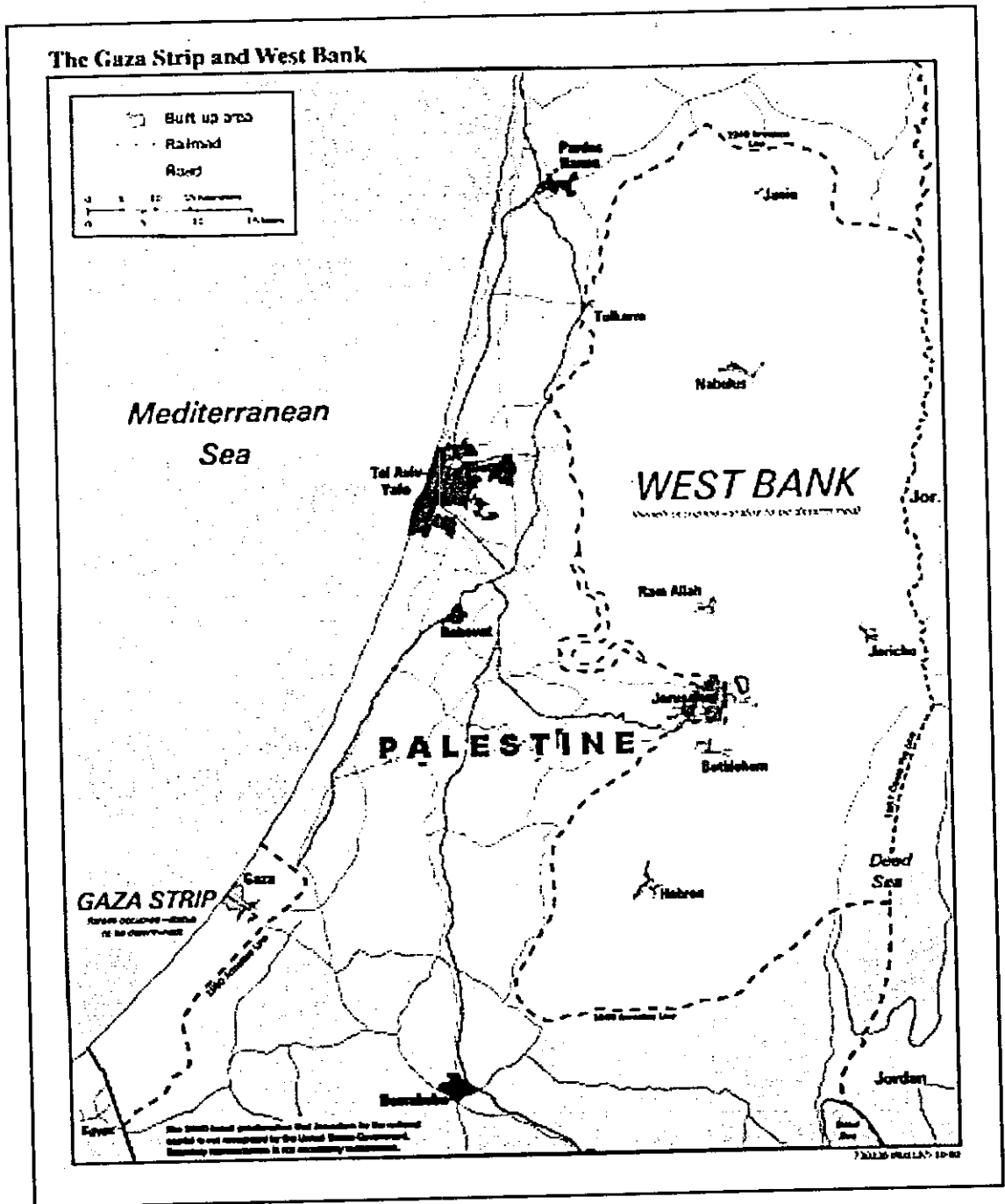
وإذ تشير، أيضاً إلى أن الجمعية العامة قد أدانت في قرارها 3151 زاي (د-28) المؤرخ في 14 كانون الأول (ديسمبر) 1973، في جملة أمور، التحالف الأثم بين العنصرية بأفريقيا الجنوبية والصهيونية.

وإذ تحيط علماً باعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة وإسهامها في الإنماء والسلام، 1975 المعلن من قبل المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، الذي عقد في مكسيكو في الفترة من 19 حزيران (يونيو) إلى 2 تموز (يوليو) 1975، والذي أعلن المبدأ القائل بأن "التعاون والسلام الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القوميين، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبي، والصهيونية، والفصل العنصري [إبارتيد]، والتمييز العنصري بجميع أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحققها في تقرير المصير".

وإذ تحيط علماً، أيضاً، بالقرار 77 (د-12) الذي اتخذ رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثانية عشرة المعقودة في كمبالا في الفترة من 28 تموز (يوليو) إلى 1 آب (أغسطس) 1975، والذي رأى "أن النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي وأفريقيا الجنوبية ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كياناً كلياً، ولها هيكل عنصري واحد، وترتبط ارتباطاً عضوياً في سياساتها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمة"،

وإذ تحيط علماً، أيضاً، بالاعلان السياسي واستراتيجية تدعيم السلم والأمن الدوليين وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين دول عدم الانحياز، اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد بليما، في الفترة من 27 إلى 30 آب (أغسطس)

ملحق رقم (9) خريطة المناطق التي احتلت عام 1967 (الضفة الغربية و قطاع غزة)



ملحق رقم (10)

قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967

أ- الأصل الانجليزي

The Security Council,

Expressing its continuing concern with the grave situation in the Middle East, Emphasizing the inadmissibility of the acquisition of territory by war and the need to work for a just and lasting peace in which every State in the area can live in security,

Emphasizing further that all Member States in their acceptance of the Character of the United Nations have undertaken a commitment to act in accordance with Article 2 of the Charter,

1. Affirms that the fulfillment of Charter principles requires the establishment of a just and lasting peace in the Middle East which should include the application of both the following principles:

- (i) Withdrawal of Israeli armed forces from territories occupied in the recent conflict;
- (ii) Termination of all claims or states of belligerency and respect for and acknowledgement of the sovereignty, territorial integrity and political independence of every State in the area and their right to live in peace within secure and recognized boundaries free from threats or acts of force;

2. Affirms further the necessity

- (a) For guaranteeing freedom of navigation through international waterways in the area;
- (b) For achieving a just settlement of the refugee problem;
- (c) For guaranteeing the territorial inviolability and political independence of every State in the area, through measures including the establishment of demilitarized zones;

3. Requests the Secretary-General to designate a Special Representative to proceed to the Middle East to establish and maintain contacts with the States concerned in order to promote agreement and assist efforts to achieve a peaceful and accepted settlement in accordance with the provisions and principles in this resolution;

4. Requests the Secretary – General to report to the Security Council on the progress of the efforts of the Special Representative as soon as possible.

ب- الأصل الفرنسي

Le Conseil de sécurité,

Exprimant l'inquiétude que continue de lui causer la grave situation au Moyen-Orient,

Soulignant l'inadmissibilité de l'acquisition de territoire par la guerre et la nécessité d'œuvrer pour une paix juste et durable permettant à chaque Etat de la région de vivre en sécurité,

Soulignant en outre que tous les Etats Membres, en acceptant la Charte des Nations Unies, ont contracté l'engagement d'agir conformément à l'Article 2 de la Charte,

1. Affirme que l'accomplissement des principes de la Charte exige l'instauration d'une paix juste et durable au Moyen-Orient qui devrait comprendre l'application des deux principes suivants:

- i) Retrait des forces armées israéliennes des territoires occupés lors du récent conflit;
- ii) Cessation de toutes assertions de belligérance ou de tous états de belligérance et respect et reconnaissance de la souveraineté, de l'intégrité territoriale et de l'indépendance politique de chaque Etat de la région et de leur droit de vivre en paix à l'intérieur de frontières sûres et reconnues à l'abri de menaces ou d'actes de force;

2. Affirme en outre la nécessité

- a) De garantir la liberté de navigation sur les voies d'eau internationales de la région;
- b) De réaliser un juste règlement du problème des réfugiés;
- c) De garantir l'inviolabilité territoriale et l'indépendance politique de chaque Etat de la région, par des mesures comprenant la création de zones démilitarisées;

3. Prie le Secrétaire général de désigner un représentant spécial pour se rendre au Moyen-Orient afin d'y établir et d'y maintenir des rapports avec les Etats intéressés en vue de favoriser un accord et de soutenir les efforts tendant à un règlement pacifique et accepté, conformément aux dispositions et aux principes de la présente résolution;

4. Prie le Secrétaire général de présenter aussitôt que possible au Conseil de sécurité un rapport d'activité sur les efforts du représentant spécial.

ملحق رقم (11)

لقاء مع العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي - د. جمال زحالقة

ضمن العمل الميداني الذي قدمت فيه وخاصة اللقاءات العديدة مع شخصيات فلسطينية داخل الخط الأخضر كان من أبرزها اللقاء الذي عقده مع عضو مجلس النواب الإسرائيلي [الكنيست] العضو العربي د. جمال زحالقة، ودار بيننا الحوار الآتي: وقد أجابني عن العديد من الأسئلة لعل أبرزها ما يلي:

* اللقاء كان في مقر النائب بمنطقة (وادي عارة) المثلث الشمالي وذلك بتاريخ 2005-4-13.

س1: ما مدى تأثير البعد الديمغرافي لدى العرب في إسرائيل على الدولة العبرية.

ج1: إن الهاجس الديمغرافي رافق إسرائيل وتحول إلى هوس إسرائيلي أصبحت تواجهه معضلة كبيرة ألا وهي مسألة ماهية الدولة.

فالعامل الديمغرافي يوظف في السياسة الاسرائيلية الداخلية من أجل التمييز ضد العرب.

وهنا يجب الحديث عن موضوعين نقطتان وهما: الكم والكيف فإذا كان العرب يزدادون كماً مع حالة من التنظيم الاجتماعي والسياسي فإن هذا يشكل خطراً على إسرائيل وإذا كانوا غير منظمين فهذا لا يشكل خطراً على الدولة. تسعى إسرائيل دائماً إلى عرقلة جميع المساعي العربية (داخل الخط الأخضر) الهادفة إلى تنظيم الوسط العربي اجتماعياً وسياسياً وهذا واضح في التعامل مع مسألة الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر.

س2: لماذا لا يتم تفاهم كلي وتحالف مع اليسار المعتدل في إسرائيل، مثل حزب ميرتس وغيره.

ج2: عند الحديث عن هذه النقطة أو عند الإجابة على مثل هذه الأسئلة لا بد من التطرق إلى مواضيع حدثت وهي ليست ببعيدة، نحن رفضنا مبادرة جنيف التي عقدت ووقعت في سويسرا بين ياسر عبد ربه، ويوسف بيلين زعيم حركة ميرتس لأن المبادرة تعترف بيهودية الدولة ونحن نرفض ذلك وتلغى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

نحن مع الدور الوطني للأحزاب العربية ونرفض حالة التبعية لأي من الأحزاب اليسارية الإسرائيلية ونرفض أن ندور في فلك اليسار الإسرائيلي.

فميرتس يقول إن دولة إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية، هذه المقولة فيها تناقضات عظيمة، وهذا عكس ما نطالب به نحن الأحزاب العربية ألا وهو [دولة جميع المواطنين] دولة المساواة، دولة المواطنة الكاملة.

وعند الحديث عن الدستور غير الموضوع بعد، فإن اليسار الإسرائيلي يقول نحن نعترف بالعرب داخل إسرائيل ولهم جميع الحقوق ولكن يجب على العرب في إسرائيل الاعتراف بيهودية وديمقراطية الدولة، فالمواطنة محكومة بهذا المقياس أي يهودية الدولة وديمقراطيتها، فتعريف الدولة هكذا. يسوقنا إلى أن دولة إسرائيل منحازة إلى العنصر اليهودي على حساب العناصر الأخرى في الدولة مثل العرب والدروز والشركس وغيرهم.

س3: كيف تصف حالة التمييز العنصري ضمن حدود الضفة الغربية وقطاع غزة.
ج3: إسرائيل تدعي أن هذه الحالة، حالة مؤقتة ضمن حدود الضفة الغربية وقطاع غزة ولن تستمر.

نحن نعتبر أن هذه الحالة أسوأ بكثير من الأبرتهاید أي (التمييز العنصري).
لا يمكن التعامل مع العرب في الضفة والقطاع كحالة احتلال جزئي أو مؤقت، جميع ما نصت عليه المعاهدات والمواثيق الدولية بما يخص حقوق الإنسان تسقط عليهم وتطبق. إذا ما استمرت إسرائيل في احتلالها للضفة والقطاع فنحن أمام تمييز عنصري مستمر، هذا الاحتلال قد يكون حلة دولة ثنائية القومية.

هنالك حالتان في حل هذه القضية أو هذا الاحتلال وضمن المنطق والعقلانية، ألا وهما أما تقاسم البلاد (الجغرافيا) بين الشعبين أي فلسطين جميعها وإما تقاسم السلطة الحاكمة بين الشعبين.

مع العلم أن هذا ليس بالعدالة المطلقة. المشكلة أن الجانب الإسرائيلي يرفض هذا الأمر بشكل مطلق. لهذا الأمر لجأنا إلى قبول مسألة تقاسم البلاد مع العلم أن الحركة الوطنية الفلسطينية قبلت بهذا.

س4: كيف تقيم الائتلاف الحكومي زمن اسحق رابين، وهل حادثة مقتل رابين اتخذت عبرة لجميع رؤساء حكومات إسرائيل في مسألة التسوية السلمية والتنازلات للجانب الفلسطيني.

ج4: منذ البداية، هنالك عمليات تحول جارية في المجتمع الإسرائيلي، فهناك انفتاح مستمر في المجتمع الإسرائيلي وذلك لأن المجتمع أنجز ما هو مهم في نظر السياسيين الإسرائيليين، ألا وهو عملية أسرلة اليهود وبناء الأمة في مظهر مركب جديد في إسرائيل، ففترة الخمسينات والستينات هي فترة تم فيها صهر أو عملية صهر المجتمع داخل الجيش والمؤسسات من خلال العداء للأخر أي وجود عدو مشترك لجميع اليهود ألا وهو العرب ووجود لغة مشتركة واحدة يتكلمون بها.

إسرائيل في فترة منتصف الثمانينات شعرت أنه لا يوجد خطر مهدد لها من قبل الحدود المجاورة.

أصبح هنالك تحول ورغبة لدى المجتمع الإسرائيلي بحالة من الهدوء والسلام مع العالم العربي وخاصة مع الدول المجاورة.

أجد في تجليات هذه المرحلة من الانفتاح استعداد شخصية سياسية وعسكرية، صهيونية مثل اسحق رابين بالاعتماد على أصوات عربية للفوز بمنصب رئيس وزراء دولة إسرائيل.

هذه الفترة أي فترة ما قبل حكم رابين وأثناء حكمه كانت أفضل فترات الرخاء للعرب داخل إسرائيل.

السبب الرئيسي لمقتل رئيس الوزراء السابق اسحق رابين هو اعتماده على الأصوات العربية في الائتلاف الحكومي آنذاك.

الذي فعله اليمين الإسرائيلي بمقتل رابين أنه ادعى أن وجود رابين غير شرعي بمنصب رئيس وزراء إسرائيل لأنه اعتمد على أصوات عربية وهنا انتزعت الشرعية عن رابين قبل مقتله لأنه لم ينتخب بأصوات يهودية بل عربية.

وهذا ما قاله قاتل رابين [إيفال عمير] إن هنالك علامات استفهام واضحة حول شرعية رابين في الحكم ولأنه اعتمد على أصوات العرب ولأنه تنازل عن أرض إسرائيل فكان يجب أن يقتل.

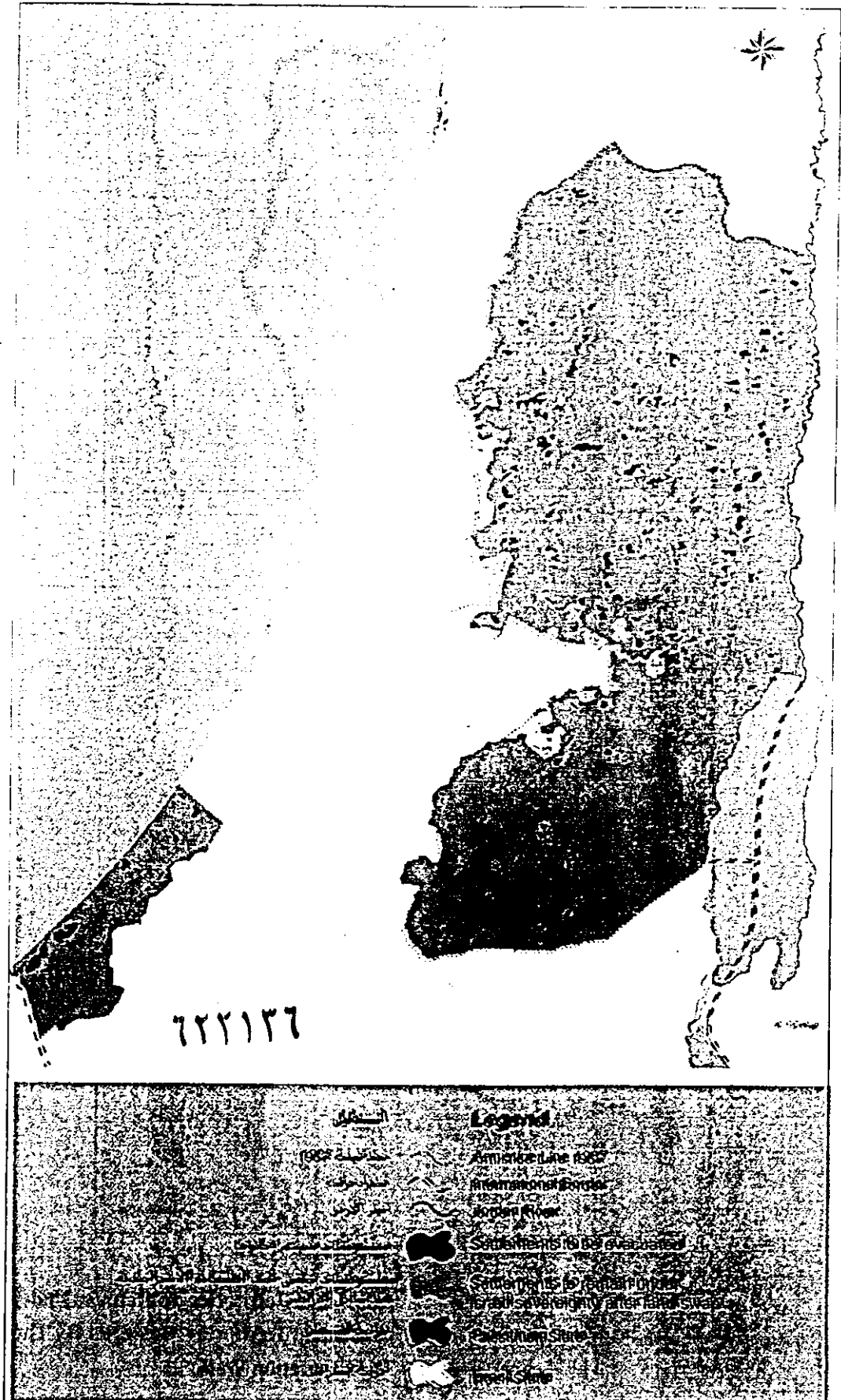
مع العلم أن اسحق رابين وفي مقابلة تلفزيونية وجه له السؤال نفسه حول شرعيته في الحكم فأجاب:

[إن من يقول هذا فهو عنصري].

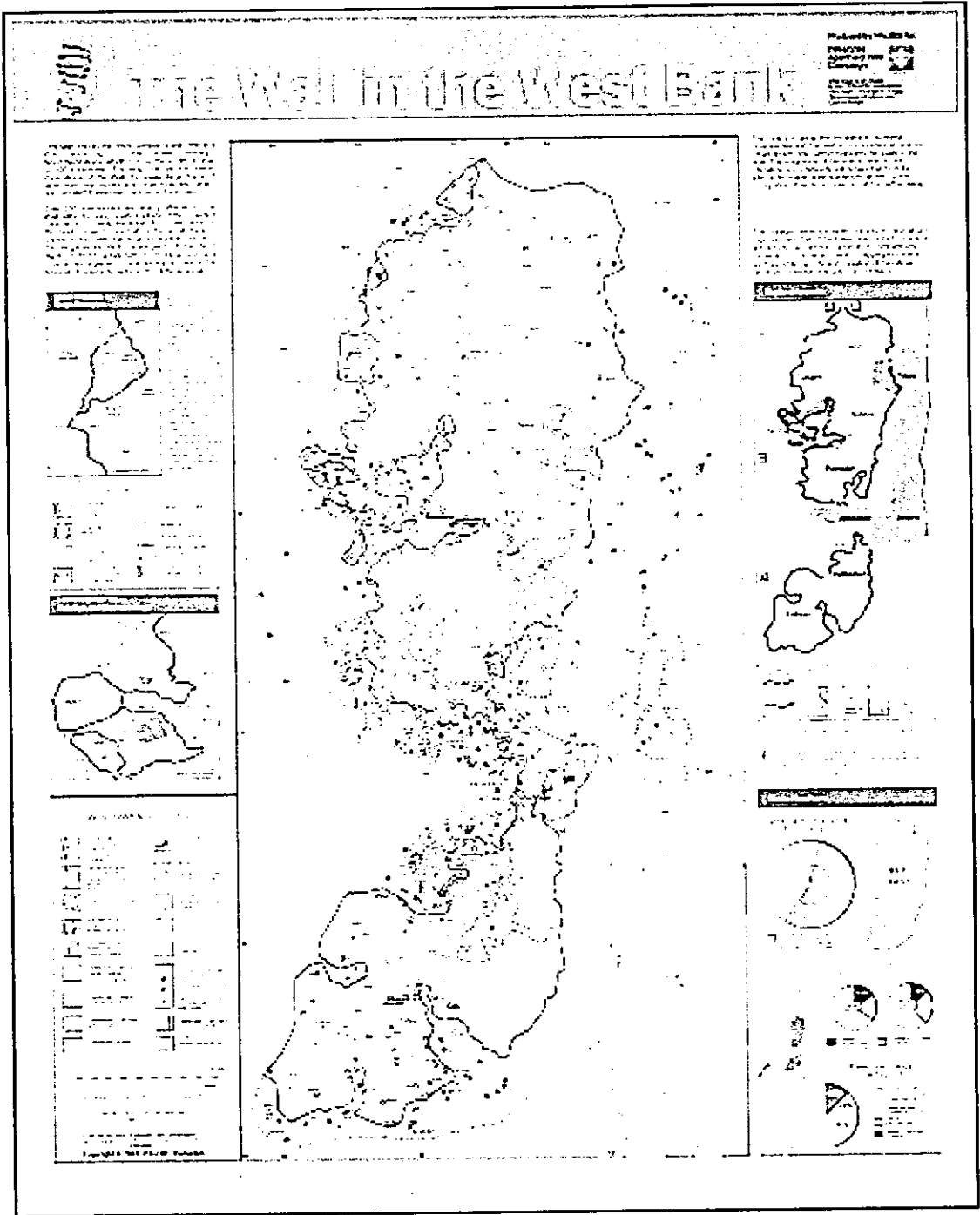
ملحق رقم (12) المواقع الاستيطانية في الضفة الغربية - 1993

Settlements in the West Bank and Gaza

المستوطنات داخل الضفة وغزة



ملحق رقم (13) خريطة تبين مسار الجدار الأمني - الإسرائيلي / إغتصاب آخر للأرض



THE POLITICAL ROLE OF THE ARABS IN ISRAEL

BY

Enad Abd-Al-Qader Khaleel

Supervisor

Dr. Diab Makhadmeh

Abstract

This study dealt with the political role of the Arabs inside Israel during the last five decades. The developments and changing tracks the Arabs lived through in all aspects were illustrated in the thesis chapters, also the analysis provided her encompassed the overall operations that transformed this part of the Palestinians people totally from a rural community consisted of groups living in scattered villages, undeveloped in institutional services and in educational fields, without political and civic leadership, also without cultural, social, economical activities, in to a new form through self movement, individual reactions and groups reaction toward the new reality as a results of the establishment of the state of Israel.

The researcher also illustrated in his study that the types of movements and reactions itself passed through a transformational operation because of the augmented results and their effects, that made this society living in a continuous operation of change and crystallization of the various types of reactions.

The overall analysis illustrated through the chapters of this thesis contributed in the understanding of the special character of the Arabs in Israel concerning all aspects of life, also the researcher illustrated how this Arabic Minority preserved its personality from the beginning, also preserved its infinity by grasping to the land, ending with grasping with its local and political issues, and despite all the conditions the Arabs in Israel went through, it did not prevent them from taking part in the general life, and from the political life in Israel.

The major event the researcher focused on was the extent of engagement by the leaders, staff, and individuals from this minority in the three authorities, and in the governmental institutions, the most importantly the engagement in the peace process between the Palestinians and the Israelis, and the extent of the role played by this minority, and the influence imposed on the minority as a result of this peace process.